www.kassiounpaper.com

845

الاثنين 15 كانون الثاني 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

دير الزور
مطالب العودة

[15]

الافتتاحية

نداء إلى السوريين

يا أبناء الشعب السوري!

تكاد تدخل الأزمة عامها الثامن، ولم يزل سفك الدم السوري مستمراً نتيجة أوهام المتشددين – من كل حدب وصوب– بإمكانية الحسم العسكري للأزمة، وكذلك نتيجة دعم القوى الخارجية المعادية للشعب السوري لجماعات «داعش» و«النصرة» الإرهابيتين.

منذ بدء الأزمة، وخصوصاً منذ اللقاء التشاوري «تموز 2011» بمجمع صحارى، وحتى اليوم، كنا في حزب الارادة الشعبية نتوجه إلى أبناء شعبنا السوري كله، بمعزل عن أماكن سكناهم وأعمارهم ومعتقداتهم ووضعهم الاجتماعي، بروح الحوار، وتبيان مخاطر تدويل الأزمة، وانفجار المواجهات المسلحة وتبعاتها وشعارات الحسم والإسقاط، وما ستجره على البلاد من ويلات وكوارث غير مسبوقة...

ومن نافل القول إن الشعب السوري لم يؤخذ رأيه بكل ما جرى ويجري، وكانت المحصلة المؤسفة والبادية للعيان هي معاناة الملايين من السوريين تهجيراً ونزوحاً، سواء بالداخل أو الذين أصبحوا خلف الحدود ووراء البحار. وبالإضافة إلى ذلك، خسارة جزءاً كبيراً من البنى التحتية، وتدمير المنشآت التعليمية والصحية والثقافية، وفوق هذا – وقبل كل شيء– خسارة مئات الآلاف من أبناء شعبنا في الزمان والمكان الخطأ، ولا ينطبق هذا على أفواج المرتزقة الإرهابيين الذين دخلوا بلادنا برعاية الاستخبارات الأجنبية لتعميم الفوضى، وصولاً إلى تقسيم البلاد.

من السهل توجيه الاتهامات حول من يتحمل مسؤولية بدء الكارثة والمواجهات المسلحة، لكن استمرار سفك الدم السوري وإعاقة الوصول إلى حل سياسي هو كارثة مضاعفة. ومن هنا، نؤكد مجدداً عدم وجود أي خيار للخروج من الأزمة، إلا عبر المفاوضات والحوار بين السوريين.

ولهذه الأسباب، رحبنا بما حققه مسار آستانا على صعيد مناطق خفض التصعيد، وأكدنا على ضرورة أن يترافق مسار التهدئة مع البدء بالمفاوضات المباشرة بين وفد واحد للمعارضة ووفد الحكومة، وخلق الظروف المؤاتية لأوسع مشاركة ممكنة من ممثلي المجتمع السوري بكل مكوناته السياسية والقومية والدينية والطائفية بالحوار الوطني السوري، وترسيخ قاعدة المصالحة الوطنية وضمان الحقوق والمساواة للجميع.

والآن، مع ازدياد وتيرة التصريحات المؤيدة أو الرافضة لمؤتمر سوتشي – حتى قبل معرفة جدول أعماله– ندعو جميع السوريين إلى التفاعل الإيجابي مع هذا الجهد الدولي، ونؤكد على حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن أي وطني سوري حقيقي يجلس إلى طاولة التفاوض، سواء في جنيف أو آستانا أو سوتشي، يجب أن ينطلق من قاعدة أساسية، وهي أن أمامه مصير دولة وشعب، ويجب أن يكون بعيداً كل البعد عن أية مصالح أو أطماع شخصية أو لحساب الغير، لا سيما وأن كل ما سمعناه من الجهة الداعية لمؤتمر سوتشي عبر وسائل الإعلام، يؤكد أن هذا المؤتمر لن يكون بأي حال من الأحوال بديلاً عن مفاوضات جنيف، بل ستكون نتائجه فرصة هامة لتفعيل هذه المفاوضات حول جميع المسائل، وصولاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 دون شروط مسبقة من أية جهة كانت، حتى يتمكن الشعب السوري في نهاية المطاف من المشاركة الحقيقية في صنع مستقبل بلده على الصعد كافة، وخصوصاً أن هذه المبادرة أتت من الدولة التي قدمت كل الإمكانيات، وشاركت بشكل مباشر بالقضاء على الإرهابيين، وتؤكد بشكل دائم على وحدة الأراضي السورية، واحترام سيادتها، وتربطنا بها على مدى التاريخ علاقة الصداقة والتعاون على أساس المصلحة المشتركة في كافة المجالات وخاصة السياسية والعسكرية والاقتصادية. معاً لإنقاذ سورية والسوريين.

حزب الإرادة الشعبية

2018\1\14

شؤون عمالية

لماذا التسهيل للخاص والتفريط بالحكومي؟

04

ملف «سورية 2018»

الحوار موقف ثابت ومستمر

07

شؤون اقتصادية

أحلام «ماروتا» المدمِّرة

12

شؤون عربية ودولية

«نار وغضب» وجنون أمريكي؟

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الصناعة الوطنية على حد التوقف؟

بث الإعلام السوري مؤخراً، عدة مقابلات مع ممثلي غرفة صناعة دمشق طارحين فيها اعتراضاتهم على قرار الحكومة بالسماح باستيراد مادة السيراميك وما يتبعها من أدوات أخرى، حيث أضر هذا القرار بهذه الصناعة، كما عبر الصناعيون عن ذلك، وأصبحت هذه الصناعة على حد التوقف الكامل عن الإنتاج، مع العلم أن ما يقارب ال13 منشأة قد توقفت بشكل نهائي عن الإنتاج، بسبب تلك القرارات المتخذة لصالح تجار الاستيراد، كما عبر عن ذلك الصناعيون.

لم تكن القرارات الحكومية تلك هي الوحيدة فيما يخص صناعة السيراميك، بل سبقها القرار المتعلق باعتبار الأقمشة ماده أولية، وخضعت كغيرها للتخفيض الجمركي، وهي ليست كذلك، كما عبر صناعيو الأقمشة في حلب، عن مدى الضرر الذي سيلحق بالصناعات النسيجية، حيث الأقمشة تدخل عدة مراحل في تصنيعها وليست مادة أولية.

ما نود أن نقوله: إن الحكومة عبر قراراتها المتتالية، سواء تجاه توقيف المعامل التي صنفتها خاسرة، أو متوقفة، أو السماح باستيراد المنتجات الجاهزة التي تصنع محلياً، وبالتالي تحدث ضرراً بليغاً بالصناعات المحلية، وهذا يؤشر إلى حد بعيد في تأمين الموارد اللازمة للدولة، من أجل تأمين المتطلبات الضرورية للشعب السوري، وخاصة الفقراء منهم، وهم الأغلبية، وهم المحتاجون لأن يكون للدولة وجوداً فاعلاً في تأمين المتطلبات الأساسية، من أجور وتخفيض أسعار وصحة وتعليم وسكن وخلافه، وسلوك الحكومة بهذا الخصوص، لن يكون في اتجاه تحقيق تلك المطالب، بل سيجعل- وهذا ما هو حاصل بالفعل- كبار التجار والمحتكرين هم من يتحكمون برقاب العباد، وتساعدهم الحكومة على السير قُدماً بهذا الفعل.

إن توقف المعامل عن الإنتاج، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، له منعكسات كارثية، سياسية واقتصادية اجتماعية، حيث سترتفع معدلات الفقر والبطالة والتشرد والجوع، ويخسر الاقتصاد الوطني أهم مرتكزاته في تحقيق التنمية المطلوبة، ونسب النمو التي ستؤدي إلى تحسن فعليّ وحقيقيّ بالقضايا المتعلقة بالمتطلبات الأساسية للشعب السوري، وخاصة الطبقة العاملة السورية المتضرر الأكبر من القرارات الحكومية، التي ستفقد فيها فرص عملها بسبب التوقف الجاري بالمعامل.

أنصتي يا حكومة....

مؤتمراتنا انطلقت!؟

على الحكومة أن تنصت جيداً، فمن هنا، من هذه المؤتمرات بالذات، ستسمع صوت الطبقة العاملة، ومن هنا فقط ستتضح لها نتائج سياساتها الاقتصادية، ومحاباتها لقوى المال وأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور والكادحين، ستعرف الحكومة بأن الطبقة العاملة لا تكلّ ولا تملّ وبأنها تعي حقوقها ومصالحها، وتعلم تماماً من سرق عرقها وقوة عملها، وبأن الخطابات البهلوانية والإنشائية كلها ليست سوى غربال لن يحجب ما تحاول جاهدة حجبه.

■ هاشم اليعقوبي

لا تخشون المحاسبة.. عليكم بالعمل!

لا يمكن للقيادة النقابية أن تنأى بنفسها عما سيقدمه العمال في المؤتمرات من مداخلات ومطالبات وخاصة تلك التي سترتقي لمستوى المحاسبة، ولا يحق لها أن تتمركز مع المحايدين أو الوسطاء، وهي مطالبة بالإجابة عن السؤال الذي يبرز حيثما كان العمال، وهو: ماذا قدمتم خلال السنوات الثلاث الماضية للعمال، وأية حقوق استطعتم انتزاعها من الحكومات المتتالية؟ ونأمل أن تتحلى قيادة المنظمة بالواقعية والشفافية، وتتبنى جميع ما سيرد في المؤتمرات، وتجعله أساس برنامجها اللاحق، لعلها تدرك ما فاتها، فالوقت ضيق والواقع العمالي المعيشي كارثي لا يحتمل مزيداً من الخسائر، والعمال في قطاعي الدولة والخاص سيجدون الطرق المناسبة لتحصيل حقوقهم الطبقية.

«لح نصرعكم» الأجور الأجور

جملة من المطالب الملحة تدخل في أعمال المؤتمرات، ولا يضر المرور السريع على القضايا الكبيرة مرة أخرى، رغم تطرقنا لها سابقاً نظراً لأهميتها، وعلى رأسها: الزيادة الحقيقية على الأجور، وتبني حق الإضراب، والحفاظ على قطاع الدولة، والدعم الحكومي للاقتصاد المنتج، الزراعي والصناعي والقطاع الإنشائي وإسقاط قانون التشاركية، والنهج الاقتصادي الليبرالي برمته، بالإضافة لوقف النزيف المستمر لأموال الشعب، عبر التهرب الضريبي والجمركي، والنهب المستمر لقوى الفساد الكبير داخل جهاز الدولة وخارجه، ووضع الاستثمارات الكبرى في يد الحكومة «شركتي الخليوي وإدارة المرافئ.. الخ» نعود ونذكر: أن مفتاح الوصول لمجمل حقوق الطبقة العاملة، والفئات المنهوبة كافة يكمن في معادلة توزيع الثروة في البلاد، بين الأجور والأرباح، والتي من دونها لا يمكن التقدم بأية خطوة أخرى باتجاه انتزاع الحقوق الطبقية لسائر المنهوبين.

للمطالب الأخرى مكانها!

لا بدّ من ذكر العديد من المطالب الهامة والمستعجلة، ونبرز بعضها خلال السطور التالية:

استعادة أموال التأمينات الاجتماعية من الجهات العامة كافةً، والتوقف عن دفع التعويض المعيشي للمتقاعدين من جيبها الخاص، بل يجب دفعها عن طريق وزارة المالية، فهي الموكلة بها.

إعفاء الأجور من أنواع الضرائب كافة وأيّاً كانت مسمياتها.

إطلاق الحريات السياسية والنقابية، والتخلص من أنواع الوصاية والهيمنة على قرار المنظمة كلها.

فصل القضايا العمالية، وإعادة المبرئين أمام القضاء لعملهم فوراً، دون قيد أو شرط « لا شرط عمر ولا سنين انقطاع» مع إعطائهم حقوقهم المالية كافة، والتي حرموا منها أثناء مدة التوقيف والمحاكمة.

فتح سقف الراتب، وإنجاز التعديلات الجذرية على القوانين الناظمة للحوافز الإنتاجية والوجبة الغذائية والمكافآت وبدل النقل.

العمل الجاد على تنظيم عمال القطاع الخاص غير المنظم، وضمهم للمنظمة، والتأمينات الاجتماعية وإعطائهم الحق بالحماية القانونية وفق قانون العمل.

إعادة إطلاق المدارس الثانوية والمعاهد المهنية، مع التزام الحكومة بتعين الناجحين والخريجين.

ويبقى الرهان على العمال!

لقد شهد العام الماضي العديد من الإضرابات العمالية في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، واستطاعت بفعل تنظيمها وإرادة منفذيها أن تنتزع حقوقاً ضائعة كثيرة، وكان الاعتماد الأساس على قواها الموجودة، ولم تبخل القوى الممثلة للعمال والمتضامنة معها من مد يد العون لها بما تطلبه الأمر، وتمكنت التجمعات العمالية في العديد من منشآت ومعامل قطاع الدولة أيضاً من إنقاذ معاملها ومنشآتها من الذوبان والضياع، فشغلت آلاتها وأعادت تأهيل خطوط الإنتاج، وقدمت عشرات الشهداء والمصابين من أجل ذلك، رغم كل الإجحاف الذي يمارس بحقها كيفما التفتت وأينما وجدت، وما هذه إلا بعض المؤشرات التي تثبت أين مكامن القوة الحقيقية، فلا تنظيم نقابي بلا عمال، ولا اقتصاد وطني قوي وقادر بلا سواعد العمال وعرقهم وأي رهان من قبل الحكومة أو النقابات على غير ذلك رهان خاسر، والحق يقال: أنه يمكن تلمس الرغبة الكبيرة الموجودة عند أصحاب الضمير الطبقي النقابي على الخروج من عنق الزجاجة، والمضي قُدماً في استعادة الدور الوظيفي للحركة النقابية وتنظيمها الواسع، ولعل السنوات الماضية كانت كفيلة بتوضيح صوابية الطرح المطالب بالعودة لصفوف الجماهير العاملة، وضرورة ملاقاتها، وتبني مطالبها الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية كاملة، ومن المؤكد: أن أنصار هذا الطرح قد أصبحوا أكثر نضجاً ووعياً لمهامهم القادمة، فهم مطالبون بالحفاظ على وحدة الحركة النقابية، بقدر حفاظهم على دورها، وعليه: فإن العمل الحقيقي الآن وكما كان طوال الوقت هو: بين صفوف العمال ونراهن على ذلك!

المؤتمرات العمالية والنقابية....

خيارنا الدفاع عن حقوقنا ومطالبنا!

الحركة النقابية تكتسب شرعية وجودها من تمثيلها لمصالح وحقوق الطبقة العاملة الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية النقابية، بما فيها القضايا المهنية والتشريعية، وتعمل على تحقيقها.

المؤتمرات النقابية السنوية على الأبواب، وفي جعبة العمال العديد من القضايا الضرورية التي تسعى لتحقيقها بالوسائل كافة المشروعة دستورياً، وخاصة بعد أن تم شفطها من قبل أرباب العمل في القطاعين الخاص والدولة، منذ تطبيق تلك السياسات الليبرالية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة حتى اليوم، وهي تتجلى بالقضايا التالية:

في مجال التشريع

إلغاء مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وأن تكون النقابات طرفاً أساسياً في العقود المبرمة مع العمال.

إلغاء المادة 137من قانون العاملين في الدولة والمواد 64–65 من القانون رقم 17 وهي بجوهرها تعني: التسريح التعسفي.

المطالبة بحق الإضراب للعمال والمنصوص عنه دستورياً.

إيجاد الآلية الملزمة لأرباب العمل لتنسيب العمال_ وخاصة في القطاع الخاص_ لقانون التأمينات الاجتماعية، برواتبهم الحقيقية والمحافظة على حقوقهم.

تعديل قانون التنظيم النقابي بشكل يتمكن فيه العمال من اختيار ممثليهم_ في الحركة النقابية بشكل حقيقي، وضمان حقهم في سحب الثقة بمن لا يرونه مناسباً في تمثيلهم من خلال الهيئة العامة للتجمع العمالي.

تثبيت عمال العقود السنوية والمؤقتين الذين لم يتم تشميلهم بعمليات التثبيت السابقة.

فصل القضايا العمالية أمام المحاكم العمالية بالسرعة القصوى، وضمان حقوقهم وتحقيق العدالة لهم.

إعفاء الأجور من أنواع الضرائب كافة بمسمياتها المختلفة.

– تفعيل اللجنة الوطنية لتعديل الحد الأدنى للأجور، بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، وأن تكون لجنة ثلاثية «ممثلو العمال_ ممثلو أرباب العمل_ ممثلو الحكومة» وقراراتها بالتوافق وليس بالتصويت.

إعادة العمال المسرحين خلال الأزمة.

تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يطور« الإنتاج – العمال ».

إيجاد قانون عمل موحد للطبقة العاملة السورية، يضمن الحقوق الأساسية للعمال: الاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، والسياسية.

في المجال الاقتصادي:

مناقشة توقف المعامل، والعمل على تشغيلها وتطويرها، وبحث الآليات الضامنة بعيداً عن الخصخصة بأشكالها كلها والتي تحاول الحكومة تمريرها تحت يافطات مختلفة، وخاصة قانون التشاركية، وذلك بتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية، سواء مواد أولية أو طاقة أو يد عاملة.

تأمين أجور حقيقة للعمال، بما يتناسب مع الوضع المعيشي، وذلك برفع الأجور بما يوازي وسطي تكاليف المعيشة والغلاء المستشري.

إزالة سقف الحد الأعلى للأجور وتركه مفتوحاً، حتى لا يتعارض مع الزيادات الدورية للأجر.

رفع نسبة الزيادة الدورية للعمال إلى 5% كحد أدنى سنوياً.

المراقبة الضرورية للأمن الصناعي في المنشآت، والصحة والسلامة المهنية للعمال، وتطبيق الفحوص الدورية اللازمة لكل مهنة، وتأمين العلاجات الوقائية الخاصة بالمهنة.

تأمين وسائل النقل للعمال، أو إعطاؤهم بدل نقل حقيقي في حال عدم الإمكانية.

تأمين مستلزمات الإنتاج المدعومة حكومياً للقطاع الخاص، وخاصة الطاقة الضرورية «كهرباء_ فيول_ غاز» لضرورتها في عملية الإنتاج، وتشغيل العمال، وضمان حقوقهم لما لذلك من أهمية في نمو الاقتصاد الوطني والحد من نسبة البطالة.

إعادة أموال التأمينات الاجتماعية التي تّم شفطها من قبل الحكومة.

■ المكتب العمالي المركزي لحزب الإرادة الشعبية

الطبقة العاملة

كوريا الجنوبية_ عمال هيونداي مجدداً!

دخل عمال نقابة شركة هيونداي موتورز يوم 10 كانون الثاني في إضراب عن العمل لمدة خمسة أيام متتالية، في إطار الإضرابات الجزئية التي بدأت الأسبوع الماضي، وفقاً لما أفاد به مسؤول في الشركة يوم الأربعاء.

والجدير ذكره: أنه في ديسمبر الماضي، توصلت الشركة المصنعة للسيارات ومسؤولوا النقابة، لاتفاق مؤقت على الأجور يتم بموجبه رفع الراتب الشهري الأساسي بمقدار 58 ألف وون «54 دولار» وتقديم العلاوة بنسبة 300% من الراتب الأساس زائد 3 مليون وون من التعويض الإضافي، لكن أعضاء النقابة صوتوا لإبطال الاتفاق، ولم تقدم إدارة الشركة حتى الآن عرضاً معدلاً مما دفع أعضاء النقابة إلى بدء جولة ثانية من الإضرابات الجزئية.

ألمانيا_ عمال الصناعات المعدنية

تظاهر أعضاء نقابة «آي جي ميتال» أمام مصنع لشركة اوتيس في برلين يوم 8 كانون الثاني، وكانت نقابة الصناعات المعدنية «آي جي ميتال» النافذة في ألمانيا يوم 8 كانون الثاني قد أعطت إشارة التوقف عن العمل في عشرات الأماكن في البلاد تأييداً لمطالب أبرزها: خفض ساعات العمل إلى 28 ساعة في الأسبوع، وذكرت مسؤولة نقابية خلال مشاركتها في المظاهرة «إننا نناضل من أجل مرونة في جدول العمل للمرة الأولى منذ نضالنا من أجل أسبوع عمل من 35 ساعة»، وسوف تطال الإضرابات المقررة بشكل تصاعدي، شركات تم اختيارها بعناية في غرب البلاد في مقاطعة رينانيا، وشمال وستفاليا، حيث أعلن عن توقف 700 ألف شخص عن العمل.

اليونان_ العمال للحكومة عار عليكم

تظاهر العشرات من نقابة العمال الشيوعية، التابعة للاتحاد الشيوعي، يوم 10 كانون الثاني، أمام مكتب رئيس الوزراء اليوناني، احتجاجاً على إصلاحات عمالية يطالب بها دائنو اليونان، ورفع المتظاهرون لافتات مناهضة لتلك التحركات من قبل الحكومة اليونانية، كما اقتحم المتظاهرون يوم 9 كانون الثاني، مقر وزارة العمل، وتمكنوا من الوصول إلى الطابق الثامن في المبنى، حيث دخلوا مكتب وزيرة العمل وهم يصيحون «عار عليك». وتجمع حوالى 500 محتج خارج وزارة العمل رافعين لافتة مكتوب عليها «وزارة الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي» وهتفوا قائلين «لن نذعن لحكم الأثرياء» وكان الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، قد قدّما إنقاذاً مالياً لليونان، مقابل إجراءات تقشفية صارمة، ويشمل ذلك تغييرات على قانون العمل.

تونس_ تظاهرات ضد الغلاء

تظاهر يوم 8 كانون الثاني مئات التونسيين أمام مقر وزارة الداخلية في شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس، وعدة مناطق أخرى احتجاجاً على رفع أسعار عدد من السلع، والتي ستطال العديد من السلع الأساسية، وذلك بدعوة من «الجبهة الشعبية» بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، وخاصة إجراءات الزيادات في الأسعار، وحذر الاتحاد العام للشغل، من احتمال أن تؤدي الزيادات الجديدة في أسعار بعض المواد الأساسية، إلى تصاعد الغضب الشعبي، وانفجار اضطرابات اجتماعية كبيرة، وقال الأمين العام للاتحاد: يجب احترام مصداقية التفاوض مع الحكومة في شأن عدم المساس بأسعار المواد الأساسية، وحذر من أن أي إخلال بالتعهدات سيقود إلى توتر اجتماعي لا يمكن أن يخدم الاستقرار المنشود، وأشار إلى أن القدرة الشرائية للمواطنين لم تعد تحتمل.

لماذا التسهيل للخاص والتفريط بالحكومي؟

منذ أيام مضت، تناقلت وسائل الإعلام المحلية خبراً عن لقاءٍ جمع وفداً حكومياً مع الفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية في محافظة حلب، وخلص إلى نتائج، أبرزها: الاستمرار بسياسة الإقراض وتقديم التسهيلات الممكنة كلها للصناعيين والتجار، ورغم ضرورة تقديم الدعم لمساندة القطاع الخاص بعد ما لقيه خلال الأزمة، إلا أن ذلك يثير في الذهن تساؤلات حول واقع القطاع الحكومي، وتخاذل الحكومة عن دعمه، رغم أنه أكثر عائدية لخزينة الدولة.

■ غزل الماغوط

الخاص على حساب الحكومي!

من حين لآخر تتحفنا الحكومة بقراراتها الرامية إلى دعم القطاع الخاص ومساعدته على التعافي من تداعيات الحرب، في حين لا يحظى القطاع الحكومي حتى بالوعود، حين يتعلق الأمر بإنقاذ الشركات المتوقفة جزئياً أو كلياً رغم أن الآمال تعقد عليه في انتشال الاقتصاد السوري من تبعات الأزمة، نظراً لما يقدمه من موارد حقيقية للدولة، إلى جانب فرص العمل التي يتيحها لآلاف العاطلين عن العمل، خلافاً للقطاع الخاص الذي ينحصر جل اهتمامه في كسب المزيد من الأرباح، في مجالات خدمية لا إنتاجية غالباً، مما يحد من فرص العمل التي يمكن أن يوفرها، في حين يحقق أرباحاً مرتفعةً تذهب إلى جيوب قلة من الصناعيين بدلاً من دورانها في الاقتصاد المحلي كأجور ومنتجات، أضف إلى ذلك: مشكلة التهرب الضريبي التي تكبد الدولة خسائر تقدر بالملايين كل عام، رغم أننا في أمس الحاجة إليها للنهوض بالبنية التحتية والمجتمع السوري ككل.

من أولى بالدعم؟

الواقع، أن إسهام القطاع الخاص في مشروعات التنمية والاقتصاد العيني محدود للغاية، إذ أنه يتوجه بشكل خاص نحو الاستثمار العقاري والمصرفي والتأميني والمضاربات، إلى جانب ارتفاع تكلفة إقراض القطاع الخاص، فضلاً عن أنه غالباً ما يطالب بنسب أرباح أعلى من القطاع الحكومي، ويعاني من مستويات عالية من التهرب الضريبي.

في المقابل، يلتزم القطاع العام بأداء ما يتوجب عليه من الضرائب لخزينة الدولة دون تأخر أو نقصان، بالرغم مما يعانيه من فساد وتخسير وضعف، أو حتى انعدام في الاستثمارات التي يفترض ضخها في منشآته الإنتاجية على نحو خاص. إلى جانب القطاع الحكومي، يلتزم أصحاب الدخل المحدود وذوو الورشات الصغيرة أيضاً، بدفع ما يتوجب عليهم من ضرائب دون نقصان، ليبقى القطاع الخاص وحده الطفل المدلل للحكومة، والذي يحق له ما لا يحق لغيره.

والتهرب الضريبي_ والمقدر ب« 400 مليار ل س» وفقاً لمصادر متعددة_ الذي يمارسه القطاع الخاص أشكال كثيرة، منها: التهرب من تسديد الضرائب الجمركية، والتهرب من دفع ما يتوجب من أقساط لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبالتالي حرمان نسبة عالية من العمال من حقوقهم في التعويضات والزيادات الدورية والحوافز، وبالطبع لا ننسى الجانب الأبرز من التهرب الضريبي المسكوت عنه، والذي يتمثل بالتملص من تسديد الضرائب على الدخل التي يفرضها القانون رقم 24 للعام 2003.

التشاركية ليست حلاً!

يشير تقرير خاص نشر منذ فترة عن مؤسسات القطاع العام الصناعي خلال العام الماضي، إلى أن إجمالي عدد المنشآت التابعة لوزارة الصناعة يبلغ 64 شركة ومعملاً، منها 42 شركة عاملة و22 شركة متوقفة عن العمل بسبب ظروف الحرب، حيث بلغت خسائرها قرابة 3 مليار ليرة سورية.

وخلافاً للادعاءات القائلة: أن القطاع الحكومي لا يمكن أن ينهض ما لم تتم خصخصته بصورة جزئية أو كلية تحت مسمى التشاركية_ وهي ادعاءات لا تمت إلى الواقع بصلة_ فإن بمقدور القطاع الحكومي أن يوظف كفاءات إدارية وفنية عالية، إذا عدَّل أساليبه الإدارية وطوَّرها، كما يستطيع دعم شركاته بخطوط إنتاج جديدة تدريجياً عبر شراء التكنولوجيا الحديثة، وتوطينها، ورفد خزينة الدولة بأرباح حقيقية، وهو ما من شأنه أن يخلق منافسة عادلة بين القطاعين، بدلاً من دعم الخاص دون الحكومي، وتحقيق مكاسب تعود لفئة ضئيلة من الصناعيين على حساب الأكثرية التي تزداد فقراً وتهميشاً.

إسهام القطاع الخاص في مشروعات التنمية والاقتصاد العيني محدود للغاية إذ أنه يتوجه بشكل خاص نحو الاستثمار العقاري والمصرفي والتأميني والمضاربات

من أول السطر

■ نبيل عكام

من اتفاقيات العمل الدولية / 1 /

صدرت اتفاقية العمل الدولية رقم / 87 / عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية عام 1948 في سان فرنسكو، وقد دخلت حيّز التنفيذ في عام 1950 وهي الخاصة بشأن الحريات النقابية وحماية التنظيم. وصادقت عليها سورية، حيث نشرت المصادقة في الجريدة الرسمية في عدد حزيران عام 1960

لقد جاء فيها:

للعمال وأصحاب العمل، الحق في تشكيل المنظمات التي يختارونها، أو الانضمام إليها، وذلك دون الحاجة إلى إذن مسبق، أو الوصاية من أية جهة كانت، إذ لهذه المنظمات الحق في إعداد النظام الأساس لها، والأنظمة الإدارية التي تعمل بموجبها، والحق في انتخاب ممثليها في حرية تامة، دون أيّ تدخل أو وصاية، وتنظيم نشاطاتها وصياغة برامجها، وجاء في المادة / 3 / فقرة / 2 / من هذه الاتفاقية: تُمنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق، أو يعيق الممارسة المشرعة له. كما حمت الاتفاقية منظمات العمال النقابية من أن تكون عرضة للحل، أو وقف نشاطها من السلطات الإدارية، وكذلك أتاحت الاتفاقية لمنظمات العمال، الحق في تشكيل اتحادات عامة أو أية منظمات ممثلة لها، ولهذه الاتحادات الحق في الانضمام أو الانتماء إلى المنظمات الدولية للعمال.

وعلى هذه المنظمات احترام دستور البلاد خلال ممارسة نشاطها وحقوقهما، ويجب على قوانين البلاد ألّا تمس الضمانات والحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، كما جاء ذلك في الفقرة 2_ من المادة الثامنة في هذه الاتفاقية، وجاء في المادة / 11 / من هذه الاتفاقية: يتعهد كل عضو من أعضاء منظمة العمل الدولية تسري عليه أحكام هذه الاتفاقية: اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة كلها لكفالة حرية ممارسة العمال وأصحاب الأعمال الحق في التنظيم.

جاء في الاتفاقية / 135 / الخاصة بشأن حماية ممثلي العمال: يجب أن يتمتع ممثلو العمال بالحماية الحقيقية والفاعلة من أي تدبير أو إجراء يضر بهم بما في ذلك التسريح، نتيجة نشاطهم كممثلين للعمال، أو انتسابهم إلى النقابة، كما يجب أن تقدم لممثلي العمال، التسهيلات الضرورية كافة حتى يتمكنوا من تنفيذ مهامهم في حماية حقوق العمال، وتأمين مطالبهم بشكل فعال. وقد صادقت سورية على هذه الاتفاقية في عام 1975 من خلال القانون رقم / 3 /

الشمال الشرقي

سباق ماراتوني وبغل عجوز

يتسع الجدل حول مستقبل المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، في ظل الوجود العسكري الأمريكي، بالتنسيق مع تشكيل «قوات سورية الديمقراطية»، والإشارات المتعددة ببقاء مديد، وفي ظل تهديدات أردوغان المتواصلة باجتياح المنطقة تحت زعم محاربة الإرهاب، والقضاء على «الجيب الإرهابي».

وبغض النظر عن قدرة البيت الأبيض على تحقيق ما يبيّت له، من عدمها، فإن الموقف الأمريكي هنا، يعني جملة مسائل:

أولاً: تأكيد جديد على أن داعش لم تكن إلا فزّاعة أمريكية، وأن الحرب على الإرهاب كانت أداة لتبرير وجودها العسكري و«شرعنته»، وأن البديل الحقيقي للإرهاب في المنطق الأمريكي، هو: التواجد المباشر، الذي يعني الاحتلال بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ثانياً: إن الوظيفة الآنية الأساس، للوجود العسكري الأمريكي هي: ابتزاز القوى الأخرى الفاعلة في الميدان السوري، إما لعرقلة الحل السياسي الناجز، أو لفرض نفسها كرقم في المعادلة السورية، في ظروف تقدم العملية السياسية بعد التوافق الدولي والإقليمي على ضرورتها، لاسيما وأن السلوك الأمريكي، منذ التنصل من اتفاقية وقف الأعمال العدائية مع الجانب الروسي، دفع الولايات المتحدة عملياً خارج سياقات هذا الحل، دون أن ننسى إمكانية استخدام الولايات المتحدة هذه القوات لابتزاز الحليف التركي ومنع استكمال استدارته إلى الشرق.

ثالثاً: يعتبر بقاء الولايات المتحدة، أحد العراقيل القديمة_ الجديدة، أمام تنفيذ القرار 2254 الذي ينص على: إعادة السيادة السورية كاملة، والحفاظ على وحدة سورية واستقلالها.

رابعاً: إن الوجود الأمريكي، يتناقض موضوعياً، وعملياً مع نضال الشعب السوري من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يعني بالإضافة إلى حق الشعب السوري في نظام سياسي جديد، يعني أيضاً: استعادة السيادة السورية كاملة غير منقوصة، وانسحاب القوات الأجنبية كلها من الأراضي السورية، وبالدرجة الأولى: القوات الأمريكية، وأنّ امتناع أية جهة عن ذلك يعني حق الشعب السوري المشروع في مقاومتها ومواجهتها، بالوسائل كلها.

تركية القلقة.. وداء «إلا الحماقة..»!

مر السلوك التركي في الأزمة السورية بمرحلتين:

أولاً: مرحلة ما قبل الانقلاب: حيث كان السعي التركي، إلى منطقة آمنة في الشمال السوري، برعاية تركية، عبر محاولات عديدة مكشوفة ومستترة، بدعم الجماعات المسلحة، ووصلت الحماقة الى إسقاط الطائرة الروسية التي انتهت إلى تراجع تركي مذل، واعتذار باللغة الروسية، ووفق الشرط الروسي.

ثانياً: مرحلة ما بعد الانقلاب: حيث وجد النظام التركي نفسه يتيماً بعد أن انقلب عليه الأب، وحاول أن يرسم له دوراً وظيفياً جديداً، تناقض مع «وهم القوة» التركية التي اكتسبتها من المرحلة السابقة، عندما كان وكيلاً حصرياً للغرب، والهوامش التي منحت له تحت راية ما سمي يوماً بـ «الإسلام المعتدل» فبدأ الشقاق في العائلة الواحدة، دون قدرة أي طرف منها على الانفكاك النهائي حتى الآن، بحكم مستوى التشابك التاريخي اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً، وإذا كان الطلاق السريع ممكناً في الجانب السياسي، إلا أنه في الجوانب الأخرى ليس بهذه السهولة، لاسيما وأن الطرف الأمريكي يحاول أن يستحوذ على «البيضة وقشرتها» متخلياً عن مصالح حلفائه بما فيها المصالح المباشرة للنخب الحاكمة..

لتدخل العلاقات الأمريكية_ التركية بين مد وجزر، بين توتر وتهدئة بالتناوب، وفي ظل دخول الطرف الروسي كعنصر فاعل في المعادلة الدولية، انفتحت الآفاق أمام النخبة التركية، لتلعب دوراً «مستقلاً» والسير باتجاه الانفكاك التدريجي، ولكن وكما يبدو ضمن المنطق السابق في العلاقات الدولية، حيث الهيمنة الأمريكية، فتستغل تركية، أو على الأقل قسماً من النخبة التركية الحاكمة للاستفادة من هوامش الصراع الروسي_ الأمريكي.. لتدخل بذلك في تناقض جديد مع الطرف الروسي، الذي يبني مشروعه على نسف المنظومة السابقة كلها، وضرورة حل الصراعات بالطرق السلمية، مما يعني كبح جماح الرعونة التركية وشغبها المزمن في الملفات الإقليمية من جهة، وفتح المجال أمامها لاستكمال استدارتها من جهة أخرى، والشفاء الكامل من «داء الحماقة» الذي يعتبر من أبرز سمات العقل السياسي التركي منذ ما يقارب قرن من الزمن.

قوات الحماية .. أو «الحالة التركية المعكوسة»

ظهرت قوات الحماية الكردية كرقم أساس في معادلة الأزمة السورية، بعد الدور البارز في الحرب على داعش، والتضحيات الكبيرة التي قدمتها في هذا السياق، وعلى الرغم من الموقف التاريخي لهذه القوات من الولايات المتحدة ودورها السلبي، الذي يستند على عمق أيديولوجي وسياسي، وعملي في ظل العلاقات المتميزة بين الغرب وتركية، العدو التاريخي لهذه القوات، على الرغم من ذلك كله، وجدت قوات الحماية نفسها في كنف الدعم الجوي الأمريكي لحربها على الإرهاب، لتتعمق هذه العلاقات مع تطور الأزمة السورية، وتجد هذه القوات نفسها في تناقض بين مواقفها التاريخية، وبين متطلبات الحرب على الإرهاب، مما وضعها في موقف لا تحسد عليه بين الضرورات الآنية والإستراتيجية، وضرورات تغيير شبكة تحالفاتها التاريخية، وإذا كان التزاوج بين هذه وتلك ممكناً حتى الآن، إلّا أن القضاء على داعش، وتقدم العملية السياسية يفرض على الجميع حسم خياراته نهائياً، وهي في حالة قوات الحماية تتطلب الإقلاع عن أية أوهام من الاستفادة من الوجود العسكري الأمريكي، لفرض أمرٍ واقعٍ ما، يخالف القرارات الدولية، وبالضد من إرادة السوريين، بما فيها أبناء المناطق الشمالية الشرقية، فأية أوهام من هذا النوع سترتد على أصحابها بالدرجة الأولى، وتجربة قوى المعارضة السورية «المغدورة» أمريكياً التي راهنت على الدور الأمريكي منذ 2011 وحالها البائس اليوم، يجب ألاّ يغيب عن ذهن كل من يتحلى بشيء من الحكمة والعقل، وهذه التجربة كافية كما نعتقد بأن يسمع حتى الطرشان توسلاتها اليومية.. وبعبارة أخرى فإن خطأ الرهان على الولايات المتحدة لم يعد اليوم مسألة سياسية_ أخلاقية، تتعلق بالوطنية والانتماء الوطني فقط، بل إن مثل هذا الرهان مرفوض من وجهة النظر البراغماتية الصرفة أيضاً، فهو كالرهان على بغل عجوز في هذا السباق الماراثوني الجاري في عالم اليوم، والذي أضاع الطريق باعتراف وشهادة قوى دولية واسعة، بما فيها قوى مؤثرة في الإدارة الأمريكية. وعلى كل حال، لا نظن أن الولايات المتحدة التي تتراجع في الساحات كلها، قادرة على منع الحل السياسي، وأن التصريحات المتعلقة ببقاء مديد على الأرض السورية، ليست إلا ورقة تفاوض، ومحاولة إثبات وجود، وتعكس في جانب منها جزءاً من التناقضات الداخلية في الإدارة الأمريكية، والصراع حول الخيارات اللاحقة لهذه الإدارة، التي لا تخرج من التخبط في ملف من الملفات، إلا لتدخل في تخبط آخر، ضمن سياق التراجع العام.

الموقع الطبيعي لتجربة قوى الإدارة الذاتية يكمن بالضبط في الانخراط في العملية السياسية التي تشكل مدخلاً لحل القضايا المستجدة والمزمنة كافة

ومن هنا، فإن الموقع الطبيعي لتجربة قوى الإدارة الذاتية، يكمن بالضبط في الانخراط في العملية السياسية، التي تشكل مدخلاً لحل القضايا المستجدة والمزمنة كافة العامة، التي تتعلق بالحفاظ على وحدة سورية، وسيادتها وعملية التغيير والقضايا الخاصة، بما فيها حل المشكلة الكردية حلاً ديمقراطياً، ووضع حد نهائي للأطماع والأوهام التركية.

ومن الجدير بالذكر هنا، لم يعد يكفي الحديث عن الخطر الأمريكي، بل ينبغي على الجميع العمل على نسف أسس وجوده، وفي الحالة السورية فإن أي موقف جدي من الولايات المتحدة يكمن في الموقف من العملية السياسية الحقيقة على أساس القرار 2254.

دبلوماسية النفس الطويل

لا يوجد أي أساس منطقي لوضع إشارة مساواة بين الدور الروسي والدور الأمريكي، كما يحلو للبعض ترويجه وتسويقه، لا من الجانب الواقعي الملموس، بمعنى جدية الحرب على الإرهاب، وتحقيق نتائج ملموسة على الأرض، وتجنب تدمير البنى التحتية، ولا من جهة القانون الدولي.

فقد كان الدخول الروسي بطلب مباشر من الحكومة السورية، في حين التدخل الأمريكي، كان تدخل الأمر الواقع، واستثمار رخيص في خطر الإرهاب، وكان الدور الروسي لوظيفة محددة، وتحديداً الحرب على الجماعات الإرهابية الموصوفة، وبالتوازي مع جهد سياسي ودبلوماسي مع الأفرقاء كلهم، لاستئناف مفاوضات جنيف، التي ستتسع لكل القوى آجلاً أم عاجلاً، والمكتوب لها الانتصار الأكيد، بحكم التوازن الدولي الجديد الذي يتحكم باتجاه تطور الوضع، رغم التعقيدات والصعوبات والتناقضات القائمة كلها.

الدعم الأمريكي... يا ناطر الدبس!

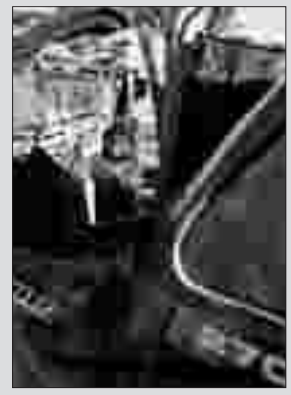

■ مهند دلقان

عرضنا في العدد السابق من قاسيون، وتحت عنوان «راندـ النصرة... صندوق باندورا»، التوجهات الأمريكية في ما يخص سورية، والتي باتت علنية تقريباً. ولكي نتابع البناء فوق ما عرضناه، نلخص هنا بشكل مكثف هذه التوجهات:

أولاً: «الهدفـ الحلم»: ينبغي استمرار الحرب في سورية أطول مدة ممكنة، وينبغي العمل لتوسيع نطاقها لتنتقل إلى الدول المجاورة.

ثانياً: لتحقيق ذلك ينبغي منع تنفيذ 2254، وبدلاً عن ذلك تنفيذ انتخابات مجالس محلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، والبدء بعملية إعادة إعمار وهمية على الطريقة اللبنانية.

ثالثاً: ينبغي بقاء النظام على حاله، وضمن مناطقه، وينبغي تعزيز دور النصرة لإبقاء المعركة مستمرة، ما يقود فعلياً إلى تقسيم سورية كأمر واقع، وإن بقيت بالمعنى القانوني دولة واحدة.

على ضوء ما تقدم، فإنّ ما يثير الاستغراب حقاً، هو: استمرار بعض أطراف المعارضة في التعويل على الدعم الأمريكي تحت شعار «الضغط على روسيا للالتزام بالقرار 2254» ولكي تتراجع الولايات المتحدة عن «إيقاف برنامجها لدعم المعارضة المعتدلة»! وهذا ما ذهب إليه رئيس وفد المعارضة إلى جنيف، في حديثه إلى قناة الحرة خلال جولة له في نيويورك وواشنطن.

إذا كان الأمريكيون أنفسهم، يعلنون خططهم المعادية للقرار 2254، فهل وظيفة المعارضة أن تشرعن الدور المعادي لتنفيذ القرار 2254؟! ربما هي وظيفة البعض!

ينبغي أن نضيف إلى ذلك، أنّ من له عينان ليرى، عليه أن يمحّص النظر في سلسلة الخيبات التي مرت وتمر بها الولايات المتحدة، من كوريا الشمالية، إلى أميركا اللاتنية، مروراً بأوروبا، وإيران وسورية، والعراق، وأوكرانيا، وغيرها، وعلى الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية. وليعوّل حينها قدر ما يشاء على دور الولايات المتحدة، ولينتظر منها ما ينتظر!

وداع «النصرة» الصعب!

■ ليلى نصر

رغم أن الهجوم على النصرة كان حتمياً، فإن العمل العسكري على إدلب، يلقى هجوماً كبيراً من قبل أطراف عديدة وبمواقع متباينة، وبذرائع متعددة، وهذا الهجوم هو ما أرادته القوى الدولية الداعمة للإرهاب، وللنصرة تحديداً.

تبين منذ الإعلان في أستانا عن منطقة خفض التصعيد في إدلب، أن الأطراف الضامنة تسعى لتفكيك جبهة النصرة، وتعميق فصل المعارضة المسلحة في المنطقة عنها، وتحاول قدر الإمكان أن تقلل حجم الضربة العسكرية المطلوبة في إدلب، حيث يتواجد أكثر من مليون سوري وفق التقديرات الأممية، وحيث يمكن استثمار هذا في تصعيد سياسي كبير. ولكن الأطراف الفاشية الأمريكية الداعمة للنصرة أرادت تعقيد المسألة، وقامت بإحداث خلل في التوازنات داخل إدلب لصالح النصرة، عقب توقيع اتفاق خفض التصعيد. حيث شنت النصرة هجوماً واسعاً، ووسعت مناطق سيطرتها، وشكّلت حكومة، وأصبح انفصال أطراف المعارضة المسلحة عن التنظيم الإرهابي أصعب وأغلى ثمناً على هؤلاء. وهذا كله لجعل العمل العسكري على النصرة بأثمان سياسية أعلى.

واتضح بعد هذا، أن خيار تفكيك النصرة وإنهائها بالاتفاقات السياسية خياراً صعباً، والمسألة تحتاج إلى ضربات عسكرية محددة، تعيد التوازن العسكري في إدلب، لتعزل النصرة، وتصبح مسألة إنهائها أسهل، سواء سياسياً أو عسكرياً أو كليهما.

الأمريكيون يدافعون عن استثمارهم بالنصرة يهاجم الأمريكان، والمتحدثون بلسانهم، والمتسلقون على أوهام ردود أفعالهم وعودة تدخلهم، الدور الروسي تحديداً في مواجهة النصرة... ويتشدقون بالدفاع عن منطقة خفض التصعيد. بينما بالحقيقة فإن هذا الدفاع ليس إلا دفاعاً عن النصرة، وهي الذريعة الأخيرة المتبقية، وشماعة محاولات إنهاء مناطق خفض التوتر، وبالتالي إنجازات أستانا كلها، التي أحيت العملية السياسية في جنيف، ودفعت الأمم المتحدة والجهد الدولي، للحاق بالركب الروسي لدفع الحلول السياسية في سورية للأمام.

أبقت الأطراف الفاشية الأمريكية بالدرجة الأولى استثمارها في النصرة، بل وعززته، لتمنع عملية تفكيكها سياسياً، ولتفتح معركة سياسية على وقع المعركة العسكرية لمواجهة النصرة. فالولايات المتحدة تحتاج للنصرة كأمل أخير في إحداث تصعيد عسكري، يؤخر الحلول السياسية السورية التي يرى الأمريكيون أنها آتية لا محالة، ولكن قبولها مرّ، وتحديداً في ظل صعوبات في التصعيد الإقليمي في مناطق أخرى. فالنصرة تستطيع باستمرارها أن تبقى بؤرة تصعيد، وأن تشكل جواً عسكرياً وسياسياً يسمح برفع التوتر وتهيئة جو لخرق التصعيد في مناطق عدّة، وإحياء آمال «نجاحات عسكرية». وتحديداً في ظل تداخلها مع مناطق المدنيين، ومناطق المعارضة، والقدرة على الاستثمار السياسي التصعيدي في أية معركة عليها كما يحصل الآن. فالمعركة على النصرة في إدلب، ترافقت مع ضربات على القاعدة العسكرية الروسية، وترافقت مع تصعيد في جنوب دمشق، وحتى في درعا. وتلقت هذه الإشارات للتصعيد الأمريكي الأطراف المحتقنة كلها من مناطق خفض التوتر، وبدأ الجميع دون استثناء محاولة تسجيل خروقات في دمشق وحمص ودرعا، لم تنجح في خلق عتبة التصعيد الكافية.

تركيا تخسر أوراقاً سياسية

الملفت إثر الهجوم على النصرة موقف الطرف التركي، وهو المعني بمنطقة إدلب أكثر من غيره. فرغم أن الأتراك جزء من اتفاقات أستانا، ورغم موافقتهم على منطقة خفض التصعيد في إدلب، إلا أن موقفهم وسلوكهم بدا رافضاً لهذه المعركة، وتصعيدياً، ثم ما لبث أن تراجع نسبياً في مسألة إدلب وانتقل للتصعيد فيما يتعلق بالأطراف الكردية السورية.

الأتراك يمتلكون ورقة عسكرية سياسية في إدلب، وهي بازارهم الأخير في القضايا التي يعتبرونها أكثر إلحاحاً، وتحديداً في مواجهة القوى الكردية السورية التي يعتبرونها تهديداً لأمنهم القومي. حيث يصعب عليهم حتى اليوم قبول وضع المسألة الكردية في سورية محل البحث السياسي الدولي، لأن هذا سيفتح بوابة الحلول السياسية للمشكلة الكردية إقليمياً، وبالتالي في تركيا بالدرجة الأولى. والدور الأمريكي في منطقة الشمال السوري يعقد المسألة على الأتراك، ويصعّب التعقل التركي، وقبول الأمر الواقع، باستحقاق الحلول السياسية للمشكلة الكردية في سورية والمنطقة ككل.

فالأتراك يتعرضون لضغوط أمريكية غير مباشرة، حيث إن دعم الأمريكان للنصرة وإنعاشها والاستثمار فيها تصعيدياً، يجعل الأتراك أقل قدرة على استثمار نفوذهم العسكري في منطقة إدلب، ويفشل محاولاتهم في فصل المعارضة المسلحة عن النصرة. ما يجعلهم يخسرون هذه الورقة السياسية التي يعتبرون أنهم بحاجة لها، في ظل الضغط الأمريكي العسكري بقواتهم ودعمهم لأطراف كردية سورية، وفي ظل الضغط الدبلوماسي الروسي بالدرجة الأولى، الذي يصر على سحب ورقة التصعيد القومي من الأمريكان، ويصر على ضرورة وضع المسألة الكردية السورية على طاولة البحث، وإشراك ممثليها في المؤتمرات الدولية المعنية بحل الأزمة السورية.

ولذلك فإن الأتراك أبدوا خشيتهم من ضرب النصرة عسكرياً، لأن هذا قد يعني خسارة أطراف من المعارضة المسلحة في المنطقة، من الرافضين للانفصال عن النصرة، وقد يعني استعادة الجيش السوري لمناطق حيوية في إدلب وريف حلب الغربي، وإنجاز عسكري سياسي، يُخسر تركيا وزناً هاماً وجزءاً من ورقتها السياسية الهامة. ولذلك فإنهم لجأوا للتلويح والتصعيد بالورقة الأخرى، وهي: التصعيد ضد الأكراد في عملية بازار سياسي، ستنتهي في ظل التوازنات الدولية لعودة الأتراك للتعقل... الأمر الذي ظهر في تراجع نسبي في تصريحاتهم، وبعودتهم للعمل على إجراءات مؤتمر الحوار الوطني مع الروس والإيرانيين.

الولايات المتحدة تودع النصرة بمرارة، وتعبر عن مرارتها باستنهاض كل إمكانات التصعيد، وبيع الأوهام، وبمحاولات يائسة كتحفيز الضربة العسكرية على القوات الروسية، التي يراد منها تسويق الأوهام للمتشددين «بالعودة الأمريكية للساحة السورية»، كما فعلوا يوم ضربة الشعيرات. وستكون النتيجة ضربة عسكرية تقصم ظهر النصرة، وتنهي شماعة خرق التصعيد وتثبته جدياً لاحقاً، وضربة سياسية للمتشددين كلهم في الأطراف كلهم، ممن حاولوا تسلق الموجة، ورفع التوتر العسكري والسياسي، ستنعكس هذه الضربة إيجاباً في جولة العمل السياسي القريبة القادمة في كل من جنيف وسوتشي.

الحوار موقف ثابت ومستمر

اليوم، وبعد مرور قرابة الأعوام السبعة على الأزمة العميقة التي عصفت في بلادنا سورية، انجلت الكثير من المواقف، وتبدّل العديدُ منها. بعضها تطوّر بحكم تطورات الواقع ذاته محافظاً على ثوابته، وبعضها «كوَّع» منصاعاً لما فرضه هذا الواقع. فيما يلي، نعيد نشر كلمة الرفيق د.قدري جميل، رئيس منصة موسكو وأمين حزب الإرادة الشعبية، خلال اللقاء التشاوري الذي عقد في مجمع صحارى بدمشق في شهر تموز لعام 2011، دون أي تعديل أو تحرير عليه، تاركين للقارئ تقييم الموقف العام الذي تم تبنيه من ذلك الحين وحتى اليوم.

■ د.قدري جميل

كنت أفضّل أن يجري التقديم على أساس ماذا يمثل كل شخص موجود على طاولة الحوار اليوم، فماذا كان يضير رئاسة الجلسة، أن تعرف بالدكتور علي حيدر أنه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو أن تعرف عني بأني ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.. يجب أن نعطي إشارات إيجابية بأننا نبتعد عن عقلية الإقصاء السياسي.

أنحني بإجلال أمام جميع الشهداء من مدنيين وعسكريين.. أمام الذين يوطدون أواصر الوحدة الوطنية، والذين فتحوا طريق الحوار الوطني الذي يجب أن يوصلنا في نهاية المطاف إلى الإصلاح الجذري المنشود.

إن الأزمة في البلاد عميقة، والحلول يجب أن تكون بعمق الأزمة، فإذا بقيت الحلول جزئية وترقيعية ومتأخرة، فإن هذه الأزمة ستتفاقم بلا شك، والجميع متفقون على أن العوامل الأساسية للأزمة هي عوامل داخلية اقتصادية واجتماعية، بسبب توسع دائرة الفقر والبطالة، وسياسية بسبب الانخفاض الشديد لمنسوب الحريات السياسية، وهذه العوامل الداخلية هي ثغرات ينفذ منها العدو وفي هذه اللحظات البلاد أمام خطر جدي يجب أن نعي هذا الموضوع بكل مسؤولية.

من هنا يكتسب الحوار أهمية كبرى في الوصول إلى القواسم المشتركة للحلول المنشودة، فهو شكل من أشكال الصراع، وهو صراع آراء سلمي وحضاري، لذلك مع تفهمي للزملاء الذين قاطعوا الجلسة التشاورية إلا أنني أضع سؤالاً: إذا كنا لا نريد الصراع السلمي الحضاري، فماذا نريد؟. يضعون بعض الشروط وبعض الآراء وهي مشروعة ومحقة.

إننا دعينا إلى هنا، وكما فهمت أن هذا اللقاء هو مجرد لقاء تشاوري، أي: أن المؤتمر الحقيقي الأساسي للحوار الوطني العام لم يبدأ بعد، ونحن مدعوون اليوم لوضع الأساس لهذا الحوار والتحضير له، ومع الأسف الشديد في جدول الأعمال الموجود بين أيدينا، لم نلحظ أن هناك عرضاً جدياً على الجلسة التشاورية للتحضير للحوار، وكانت هناك ملفات، كنت أتصور أنه يجب أن تعرض على الحوار ولا مانع من الاستعجال وأن تعالج الآن، ولكن هناك قضايا تحتاج لحل في هذه الجلسة، وأن نخرج فيها بتوصيات حول آلية الحوار الوطني الشامل، ومن هم المشاركون فيه، ومن يحددهم، ومن أين سيأتون وما صفتهم الاعتبارية؟

إننا نريد مؤتمر حوار وطني يقتنع فيه السوريون، ويكون له مرجعية لديهم، هذا يعني: أن هذا الأمر يحتاج للعمل على هذه النقطة، حول كيف سيكون مؤتمر الحوار الوطني المنشود، وما فهمته أن لجنة الحوار الوطني المحترمة مهمتها تنظيمية للدعوة لهذا الاجتماع، كي تتمخض عنه تلك الرؤى والأدوات والآليات التي تحضر للحوار الوطني الشامل، لذلك أطالب بأن توضع في جدول الأعمال هذه النقطة، وأن نخرج على الأقل بتوصيات واضحة بهذا الاتجاه.

الأزمة في البلاد عميقة والحلول يجب أن تكون بعمق الأزمة فإذا بقيت الحلول جزئية وترقيعية ومتأخرة فإن هذه الأزمة ستتفاقم بلا شك

بإطار المشاركين المفترضين اللاحقين لدينا تمثيل واضح، فالنظام ومنظومته السياسية من الطبيعي أن يُمثّل، ولدينا أحزاب موجودة تاريخياً يجب أن تمثل أيضاً، وهناك شيء جديد يمشي على الأرض يجب أن نراه، فالحركة الشعبية تفرز قيادات وشخصيات جديدة يجب احترامها، فبقدر ما يشعرون بجديتنا وثقتنا بهم، بقدر ما نكون فتحنا الأقنية المغلقة بين الأحزاب والقوى السياسية وبين الشارع والحراك الشعبي، فهذه قضية كبرى جدية، فإذا لم نستطع أن نصل إلى حلول جدية لها لا نعرف ما سيكون مصير هذا الحوار.

إنّ هناك قضايا تحتاج إلى تشاور وبحث وحلول، وهي مبادئ الحوار وآلياته والمشاركون بالحوار القادم وكيفية تمثيلهم، وإذا لم نستطع أن نخرج بتوصيات بهذا الاتجاه، فإن لقاءنا التشاوري لن يستطيعَ أن ينفذ أحد الأهداف الكبرى المطلوبة منه.

يجب توفير مناخ للحوار اليوم، فالذين لم يأتوا وكنت أتمنى أن يأتوا، أعتبر أنهم أجلوا حضورهم حتى يتوفر المناخ السياسي، لذلك أضم صوتي إلى أصوات الذين سبقوني وأقول: يجب إيقاف سيلان الدم.. صحيح أن هناك تظاهراً غير مرخص، ولكن استخدام العنف أيضاً غير مبرر ومبالغ فيه تجاه التظاهر، فالقانون عمره قليل إلى الآن، ولم ينظم بعد، ويجب ضمان حماية المظاهرات السلمية، ومحاسبة كل من يطلق النار على المظاهرات، أو من المظاهرات، ومحاسبة كل من أراق قطرة دم سورية بغير وجه حق، أي: ليس دفاعاً عن النفس. كما يجب إطلاق جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الحالية، وهذا كله من شأنه أن يخلق جواً من الثقة وهو ما سينجح الحوار الوطني.

إن سورية تعرضت منذ يومها الأول للمؤامرات، والسؤال هنا: لماذا تنجح المؤامرات مرة وتفشل مرة أخرى؟ لأن السبب فينا! فبقدر ما تكون مناعتنا عالية نغلق الثغرات، وبقدر ما تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية ملبية لحاجات الناس، يكون مستوى التعبير والحريات السياسية مطابقاً لمستوى الضرورات الاقتصادية والاجتماعية، ويكون هناك استقرار في المجتمع.

الآية اليوم انقلبت، فمستوى عدم الرضى عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية أصبح أعلى من الرضى عن السياسات المقاومة والممانعة التي تنتهجها سورية تاريخياً منذ يوم استقلالها الأول.. فلنعمل على أن يأتي من لم يأتِ اليوم، وأن يشارك كل السوريين في الحوار الذي يجب أن يوصلنا إلى القواسم المشتركة، وإلى برّ الأمان للخروج الآمن بأقل الخسائر من هذه الأزمة الوطنية العميقة.

كراكوز لن يذهب إلى سوتشي!

انتهت عملياً «الحملة الشعبية» الرافضة لسوتشي. استغرق الموضوع حوالي الأسبوعين، وتمثلت الحملة بمجموعة من الوسائل: «بيانات، هاشتاغات على مواقع التواصل، عرائض، مقابلات وتقارير تلفزيونية يومية، سيل عارم من المقالات، «اعتصامات» و«مظاهرات شعبية»»...

■ عماد طحان

الوسيلتان الأكثر أهمية في هذه الحملة، واللتان تمنحانها «الشرعية»، وفقاً لأصحابها، هما: «الاعتصامات» و«المظاهرات الشعبية»؛ ذلك أن أصحاب الحملة، خاصة الكتاب والإعلاميين والسياسيين، يعلمون ألّا شرعية لهم، ولا حق لهم بالتكلم باسم الشعب، لذا لا بد من تحصيل الشرعية بطريقة أو بأخرى.

الطريف في الأمر، هو: أنّ مجموع المشاركين في هذه الاعتصامات والمظاهرات «المصورة بالفيديو جميعها، لأن الكاميرا هي المتظاهر رقم واحد في أيامنا هذه، بل والمتظاهر الأهم الذي لا قيمة للمظاهرة دونه» مجموع المشاركين لا يصل إلى عدد المشاركين في مظاهرة واحدة خرجت منذ أيام في يلدا وببيلا ضد جيش الإسلام!

الجانب الإعلامي في هذه الحملة، واستخدام الناس فيه للحصول على الشرعية، يعيد إلى الأذهان التقرير التلفزيوني الذي أعدته إحدى القنوات الرسمية السورية قبل أيام قليلة من رفع سعر الخبز من 15 إلى 25 ليرة. في ذلك التقرير التقت الكاميرا مع «الشعب» الذي طالب برفع سعر الخبز لأن سبب أزمة الخبز هو رخص سعره الذي يدفع بالتجار لاستخدامه علفاً للحيوانات.

بكلام آخر، فإنّ دور «الشعب» بالنسبة لهؤلاء وهؤلاء، أي للفاسدين والمتشددين في الطرفين، هو كراكوز، ضمن مسرحية مستمرة من أربعة فصول:

أولاً: تقوم الجهة السياسية «نظام أو معارضة» باتخاذ قرارها تجاه حدث أو شأن معين، ولكن دون إعلان.

ثانياً: تعطى التوجيهات لمن يلزم من إعلام وأجهزة مختصة للتعبئة بهذا الاتجاه وصناعة مظاهر «حملة شعبية».

ثالثاً: يقوم الإعلام بتغطية هذه الحملة وتضخيمها، ويبدأ السياسيون بعرض موقف «الشارع».

رابعاً: تستجيب الجهة السياسية لـ«نبض الشارع» وتعلن قرارها الذي أخذته مسبقاً، وبالنيابة عن الناس، ولكن تعلنه باسمهم!

ولكن من ينظر لما تغير منذ سبع سنوات وحتى الآن، فإنه سيجد أن التكرار السمج لهذه المسرحية، وبشكل يومي، ليس وحده ما يؤدي إلى درجة الابتذال والسخف الذي وصلت إليه، بل وأهم من ذلك أن عدد «الكراكوزات» هو بانخفاض مستمر...

قطاع التعاون السكني مكانك راوح!

خصص مجلس الوزراء جزءاً من جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/1/10 لقطاع التعاون السكني، وقد قرر المجلس تكليف لجنة الخدمات والبنى التحتية، لوضع آلية لتصويب عمل الجمعيات وتعزيز دورها في قطاع الإسكان، وفق رؤية التخطيط الإقليمي، وتعزيز دور القطاعين العام والخاص في خطة الدولة الإسكانية.

■ عاصي اسماعيل

بالإضافة إلى ذلك، مراجعة عمل شركات التطوير العقاري وعمل الجمعيات وجمعيات الاصطياف، وتقديم التسهيلات للجمعيات السكنية الفاعلة، وإعادة النظر بالجمعيات التي لا تقوم بالدور المطلوب منها في مجال السكن.

وكان وزير الأشغال العامة والإسكان قد قدم خلال الجلسة عرضاً حول واقع الاتحاد العام للتعاون السكني، مشيراً إلى أن عدد الجمعيات التعاونية السكنية في سورية اليوم يبلغ نحو 2679 جمعية تعاونية سكنية تضم في عضويتها نحو 900000 عضو تعاوني.

معاناة تاريخية

مما لا شك فيه، أن قطاع التعاون السكني يعتبر من القطاعات الأهلية الهامة افتراضاً، وهو عانى ويعاني من الكثير من المشكلات الراهنة والتاريخية، اعتباراً من أوجه الفساد الكثيرة والعميقة التي طالته ونخرت عظامه، وليس انتهاءً بدور الدولة تجاهه.

فالمعاناة الأساسية لهذا القطاع تاريخياً يمكن تلخيصها بنقطتين هامتين:

الأولى: تأمين المساحات المناسبة من الأراضي من أجل تشييد الأبنية السكنية المطلوبة.

والثانية: توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تنفيذ مهامه.

وقد تراكب على هاتين النقطتين مجموعة من أوجه المعاناة المتفرعة، أهمها: حال الفساد والترهل الذي أصاب هذا القطاع على مستوى حلقاته، وصولاً لسرقة أموال المودعين والأعضاء في بعض الحالات، وليس انتهاءً بعلاقة المصرف العقاري ودوره تجاه هذا القطاع، سواء على مستوى استثمار أموال المودعين، أو على مستوى الفائدة التي يتقاضاها عند الاقتراض منه لصالح الجمعيات.

إجراءات رسمية وأرقام

يشار إلى أنه في نهاية العام 2017، أصدرت وزارة الأشغال العامة والإسكان قرارات تقضي بحل وتصفية 100 جمعية تعاونية سكنية لاعتبارات تتعلق بعدم قدرة هذه الجمعيات على تقديم الخدمات المطلوبة للمكتتبين لديها، وقد راعت الوزارة حقوق أعضاء الجمعيات التي تم حلها من خلال تشكيل لجنة يرأسها مفتش حسابات تضمن حقوق المكتتبين، حسب قول معاون وزير الأشغال العامة، عبر إحدى الصحف الرسمية بحينه.

وفي تقرير عن الوزارة، تداولته الصحف الرسمية في نهاية العام، أن إجمالي عدد الجمعيات وصل لغاية تاريخه، في نهاية العام، 2680 منها 772 جمعية سكنية، و1855 جمعية سكن واصطياف، و53 جمعية اصطياف، فيما وصل عدد الأعضاء المنتسبين 555973 عضواً، وإجمالي عدد المكتتبين 82951 مكتتباً، وإجمالي عدد المخصصين نحو 83180 مخصصاً، وإجمالي عدد الأعضاء التعاونيين ضمن القطاع التعاوني 936710 أعضاء.

الأهم هو دور الدولة نفسها على مستوى السكن والاسكان ومشاريعها الخاصة بهذا القطاع الحيوي والهام بعيداً عن أدوار الجمعيات السكنية أو شركات التطوير العقاري

نقاط مغفلة

ربما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بحل وتصفية بعض الجمعيات السكنية استناداً للمبررات المسوقة كان لا بد منها، وهي تعتبر خطوة من خطوات واجبة المتابعة، من أجل أن يقوم هذا القطاع بمهامه، خاصة في ظل الأرقام والمعطيات التي أعلنت عنها الوزارة، من أن هذا القطاع فيه بحدود 900 ألف عضو، جلّ هؤلاء طال انتظارهم للحصول على مسكن العمر.

لكن ما أغفله التقرير والأرقام المعلنة أعلاه هو: الأرصدة المودعة في المصرف العقاري لصالح هذا القطاع، وباسم الجمعيات السكنية، وهي أموال المودعين من الأعضاء، والتي يعود بعضها لعشرات السنين، والتي أشير سابقاً عبر الصحف المحلية بأنها تقدر بعشرات المليارات من الليرات السورية، وقد أصابها التآكل خلال هذه السنين بفعل التضخم وتدني القيمة الشرائية لليرة، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة.

الأراضي والتمويل

أخيراً يمكننا القول: أن هذا القطاع «الأهلي» الهام من الضرورة، بأن يعاد إلى أهليته، وخاصة لأصحاب الدخل المحدود، فخلال السنين والعقود السابقة، وبفعل الترهل والفساد، وابتعاد الدولة عن دورها تجاهه، أصبح من القطاعات الريعية الاستثمارية التي يتحكم بها كبار التجار والسماسرة، سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، خاصة مع آليات الاكتتاب والتخلي والتنازل عنه، لعدم قدرة العضو عن تسديد بعض الالتزامات المالية، استناداً للتكاليف المرتفعة للسكن، والتي تعتبر أسعار الأراضي أحد أسبابها الرئيسة، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى.

على ذلك، إن ما يمكن أن يطرح كله، على مستوى تصويب عمل الجمعيات السكنية، أو عن تعزيز دورها في قطاع الإسكان، وغيرها من القضايا الأخرى رغم أهميتها، في حال لم يتم التركيز على حل القضيتين الأساسيتين: تأمين الأراضي والتمويل، سيكون حبراً على ورق، ودون جدوى، وسيبقى هذا القطاع «مكانك راوح»!

ولعل الأهم من هذا وذاك، هو: دور الدولة نفسها على مستوى السكن والإسكان، ومشاريعها الخاصة في هذا القطاع الحيوي والهام، بعيداً عن أدوار الجمعيات السكنية، أو شركات التطوير العقاري، وغيرها من بوابات الاستثمار والريع المفتوحة للتربح على حساب العباد والبلاد، فغياب الدولة عن دورها في هذا القطاع يعتبر السبب الأساس والرئيس لكل ما وصل إليه هذا القطاع بشكل عام، من ترهل وفساد وتحكم خلال العقود السابقة، وربما القادمة أيضاً!

بين سين التسويف والتنفيذ!

أخيراً، وبعد طول انتظار أعلن وزير التعليم العالي، بتاريخ 2018/1/10، إنه سيتم البدء ببناء كليات جامعة طرطوس خلال العام الحالي، لافتاً إلى أنه تم توقيع عقد لبناء كلية الهندسة التقنية، إضافة إلى موافقة المجلس الأعلى للتخطيط للبدء ببناء كلية الآداب.

■ مراسل قاسيون

وتجدر الاشارة إلى أن «قاسيون» بعددها الصادر بتاريخ 2018/1/7، كانت قد سلطت الضوء على مشكلة التأخر بإنجاز بناء جامعة طرطوس بمادة تحت عنوان «من يحقق حلم بناء جامعة طرطوس؟!»

الخبر الذي أوردته وكالة سانا، أشار فيه الوزير عبر تصريح صحفي خلال اطلاعه على واقع المباني المخصصة للكليات المحدثة بطرطوس وهي: طب الأسنان والصيدلة والهندسة المعمارية والسياحة والآداب، إلى أن الهدف من الجولة تقييم واقع الكليات المحدثة والاطلاع على مستلزمات الأبنية التي تم تأمينها بالتعاون مع المحافظة وجهات القطاع العام الأخرى، ريثما يتم بناء الأبنية الجامعية النظامية، مبيناً أنه تم الاتفاق على وضع أسس لتحسين الأداء، وتأمين المستلزمات الضرورية لاستمرار العملية التدريسية.

أما محافظ طرطوس فقد قال: إن البدء ببناء الجامعة مطلب ملح لأبناء المحافظة، وهناك توجه حقيقي لإنجازها خلال الفترة القريبة القادمة.

يذكر أن جامعة طرطوس تم الإعلان عن تأسيسها بعام 2015، أما كلياتها التي كانت تتبع لجامعة تشرين في اللاذقية، قبل الإعلان عن التأسيس، فبعضها محدث منذ عشرات السنين، وهي عبارة عن كليات متناثرة في أبنية متفرقة في المحافظة.

بقي أن نقول: إن المشكلة الأساس كانت وما زالت قائمة عبر سين التسويف المرافقة للتصريحات الرسمية عن المشاريع المزمعة للتنفيذ، فحديث الوزير أعلاه لم يخل منها حيث قال: «سيتم البدء ببناء كليات جامعة طرطوس خلال العام الحالي».

عسى أن ينتقل حيز هذه السين من التسويف إلى التنفيذ دون معيقات مع السرعة في الأداء، فمطلب طلاب جامعة طرطوس المحق بأبنية جامعية مستوفية للشروط الفنية والعلمية هو مطلب محق وملح، وقد طال انتظارهم له!

محافظة دمشق ومستثمرو الأوهام؟

كأن محافظة دمشق لم تستفد من تجربتها في مشروع خلف الرازي، وخاصة على مستوى تأمين السكن البديل للمواطنين، الذين سيتم إخلاؤهم من المنطقة التنظيمية الثانية، أو من هو المستفيد من هذه التجربة التي ستكرر معاناتها، ربما لا أحد يعلم!؟

■ مالك أحمد

ثلاثة أشهر هي المدة التي حددها مدير التنظيم والتخطيط العمراني في محافظة دمشق، من أجل تنفيذ الإخلاءات في المنطقة التنظيمية الثانية خلف الرازي، بعد توزيع الإنذارات على السكان فيها، محدداً نهاية العام الدراسي على أنه سيكون موعد استكمال عملية الإخلاء تلك.

أرقام توضح حجم المشكلة!

حديث مدير التنظيم كان رداً على تساؤلات بعض أعضاء مجلس المحافظة خلال اجتماعه الأسبوع الماضي، حيث قال أيضاً: إنه كان من المقرر تأمين سكن بديل بحدود 1500 شقة للمنطقة التنظيمية الأولى، لكن الاحتياجات الفعلية فاقت 5000 شقة ويمكن أن يصل إلى 6000 شقة بعد دراسة الاعتراضات.

الحديث الرقمي أعلاه، على الرغم من عدم تنفيذه حتى الآن، عن أعداد الشقق المخصصة كسكن بديل في المنطقة التنظيمية الأولى، بين المقرر والاحتياجات الفعلية، والفارق الكبير بينهما، يوضح بالشكل العملي حجم المشكلة التي أفرزتها إجراءات المحافظة وتداعياتها على مستوى أصحاب الحقوق، 6 آلاف أسرة مستحقة للسكن البديل، وخاصة على مستوى عامل الزمن المستهلك على حساب هؤلاء تشرداً وهم بانتظار هذا السكن، بغض النظر عن المبلغ الذي تصرفه المحافظة كبدل للإيجار لهم، وعدم توافقه مع أسعار بدلات الإيجار الرائجة، أو الروتين والورقيات التي تؤخر صرف الاستحقاقات كذلك الأمر، وغيرها من أسباب المعاناة وأوجهها الأخرى.

كما أن الأرقام أعلاه تشير إلى خلل في كل، أو ربما بعض الدراسات التي أجرتها المحافظة، خاصة وأن الفارق بين الرقمين كبير، يصل لحدود أربعة أضعاف، وهذا الفارق لا يدخل ضمن حدود الأخطاء الطبيعية المقبولة افتراضاً ضمن أية دراسة، بقدر ما يشير إلى خلل كبير بين الدراسات التقديرية والواقع، وعلى الرغم من ذلك لم تتم الإشارة إلى أسباب هذا الخلل، أو إلى نتائجه وتبعاته، وخاصة على مستوى إحقاق الحقوق، التي لم يتم إغفال الاعتراضات كأحد أشكال الوصول لها.

الأرقام أعلاه تشير إلى خلل في كل أو ربما بعض الدراسات التي أجرتها المحافظة خاصة وأن الفارق بين الرقمين كبير يصل لحدود أربعة أضعاف

معاناة شركاء الأرض!

على الرغم من مضي أعوام على هذه المأساة، التي يعيشها هؤلاء المنتظرون في المنطقة التنظيمية الأولى، ولا تعانيها المحافظة أو المستثمرون من كل بد، فإن المحافظة ستعيد وتكرر هذه المأساة لتطال سكان المنطقة التنظيمية الثانية، الذين سيصطفون في أدوار الانتظار كحال سابقيهم من شركاء الأرض والمعاناة.

ليس ذلك فقط، بل إن فترة الفصل الدراسي الثاني بالنسبة لهؤلاء السكان هي الفترة المستهدفة من أجل استكمال عمليات الإخلاء، ما يعني أن الطلاب من أبناء هؤلاء سيعانون من مغبات وسلبيات انعدام الاستقرار، مع ما يعنيه ذلك من انعكاس سلبي على دراستهم ومستقبلهم.

وكأن هناك ثأراً بين المحافظة والقائمين على العمل والقرارات فيها، مع أبناء هذه المنطقة، إذ لا تكتفي بإخلائهم دون تأمين البديل السكني لهم، ولا بفتح بوابات الاستثمار والثراء على حسابهم، ولمصلحة كبار التجار والسماسرة والفاسدين، بل وتضحي باستقرار الطلاب خلال الفصل الدراسي الثاني من هذا العام، وهو عامل ضغط إضافي على سكان المنطقة، ما من شك بأنه سيكون محط استغلال كما غيره من وسائل الضغط الأخرى، التي تدفع بهؤلاء لأحضان كبار سماسرة العقارات والمستثمرين.

تأكيد المؤكد؟

ربما ما يؤكد التسويف بعامل الزمن، باعتباره ضاغط على السكان، بينما موضع ربح عند السماسرة والتجار، هو ما بينته مديرة التخطيط والتنظيم العمراني، من أنه بالنسبة لتراخيص البناء في المنطقة التنظيمية 101 المحدثة بالمرسوم التشريعي 66 لعام 2012 تم البدء باستقبال طلبات المواطنين للحصول على مصورات وجائب منذ عام 2016، وكذلك استقبال طلبات الموافقة على الفكرة التصميمية الأولية لعرضها على اللجنة الفنية الاستشارية برئاسة المحافظ.

بمعنى آخر: أن الحديث كله عن البدء بالتنفيذ الإنشائي في المنطقة الأولى، والوعود المقطوعة بهذا الشأن، لم تتعد بأحسن الأحوال «الفكرة التصميمية الأولية» التي ستنتظر ربما التعديلات والموافقات وغيرها من الإجراءات، فكيف الحال بالانتقال إلى حيز التنفيذ الفعلي، وما يشوبه ربما من معيقات أخرى، لا أحد يعلم بها بعد!

كما لا أحد من الممكن أن يحدد ما هي المدة الزمنية التي سيتم استنفاذها تباعاً، بالوعود والكلام الخلبي عن الأحلام والأوهام المباعة للمشروع الجديد، في المنطقة التنظيمية الثانية، على حساب سكانها وأهليها.

فإذا مرت حتى الآن ستة أعوام على بيع أوهام المنطقة التنظيمية الأولى، والتي تستثمر أرباحاً في جيوب الكبار، فالله أعلم ما هي تلك الأعوام التي ستأكلها أوهام المنطقة التنظيمية الثانية، ومآل أرباحها؟!

طريزينة ع الكهربا

مشروع الـ«الباكسي» هو آخر صرعة استثمارية للنقل بدمشق.. قديمة ومستهلكة بمضمونها، جديدة بشكل إخراجها والترويج لها، لأنها مقدمة لمحافظة دمشق على أساس أنها مشروع استثماري عصري!!

■ عادل ابراهيم

لا تسرحوا بخيالكم لبعيد: الـ«الباكسي» اللي عم ينحكى عليها هي نفسها الـ«طرزينة» أو الـ«طرطيرة» أم الـ3 دواليب القديمة بس بتشتغل ع الكهرباء.. يعني صديقة للبيئة «ع هوا حكي مدير هندسة المرور بالمحافظة».. واللي قال كمان: أنو هي الـ «الباكسي» لازم يتأمن عليها وع السائق وع الركاب، كمان وأنو ح يكون في إلها ممرات خصوصي، وغيرو من تقديم لوحات وبطاقات خاصة والذي منو من التسهيلات..

سبحان الله كيف بيصير التسويق والترويج للمشاريع وقت بيكون بغاية الاستثمار والربح..

وتحت عنوان خدمة المواطن «المشحّر»، اللي عم يتمرمط بالمواصلات، ممكن تتعبى البلد بالطريزينات والطرطيرات من جديد.. بس لأنها صارت كهربائية ومربحة للمستثمر صاحب الفكرة والمشروع العصري إياه..

وكل الحديث عن العجقة بالبلد وبشوارعها بيصير عند المحافظة في إمكانية لتخصيص ممرات خصوصي لطرطيرات المشروع الاستثماري القادم من تحت الغيم!!

هيك خيو ما حدا ألو عند المحافظة شي! طالما هي اللي بتحل وبتربط وبتوافق ع المشاريع الاستثمارية..

وكلو كرمال عيونك يا مواطن!

طيب حبيباتي بالمحافظة من أصدقاء البيئة والمواطن، مو الأحسن لو ترخصو للدراجات «البسكليتات» الحديثة فعلاً اللي بتشتغل ع الكهربا مثلاً، وتشجعوها وتخصصولها ممرات.. ولا لأن هي الوسيلة فردية ما إلها طابع استثماري ومورد دائم للاسترزاق مالكم علاقة فيها!؟

بعدين من شو بيشكي مشروع الترامواي الكهربائي مثلاً، في شوارع دمشق القديمة أو الجديدة، مو أكتر عصرية وأوسع ع مستوى التخديم.. وحتى محافظة حلب عم تدرس ترجعوا لشوارعها.. ولا خلص سكرت كل احتمالات حلول النقل في المحافظة وما بقي إلا نرجع للطرطيرة!!

بعدين وين الوعود عن الباصات اللي ع الطريق من أكتر من سنة، مشان تحل مشكلة النقل بالعاصمة، ولسا لهلأ كلو حكي بحكي؟! ووين التكسي سرفيس..

وليش ما بترخصو للمغلقات الصغيرة المستوردة نظامي، وعم تشتغل بالأسود من تحت لتحت بالنقل، وتخلصوا اللي عم يشتغلوا عليها من الابتزاز اللي عم يصير معهم ع الطالعة والنازلة؟؟..

وليش وليش وليش؟؟ عنجد في شي بيخلي العقل يشت بهالبلد.. بس كلو بيهون فدا الاستثمار والمستثمرين!

في سوق الهال السعي للربح يسقط الفحولة؟

مخطئ من يظن أن هناك أعمالاً ما زالت حكراً على الرجال، من كان يظن بأن عمل العتالة والتحميل والتنزيل، الذي يعتبر من الأعمال العضلية المرهقة، ستدخل عليه النسوة من باب المنافسة مع الرجال تحت ضغط الحاجة والعوز؟!

■ نوار الدمشقي

هذا العمل الذي كان حكراً على الرجال، من أصحاب البنية الجسدية القوية والعضلات المفتولة، ثم ما لبث أن دخل عليه الفتيان والصبية لاحقاً، وأصبح الآن متاحاً كذلك الأمر أمام النساء والفتيات الصغيرات.

تراكب عوامل العوز مع الاستغلال!

هذه الإتاحة كانت نتيجة لتراكب عوامل الفقر والحاجة والعوز، مع عوامل الاستغلال متعددة الأشكال والألوان، وخاصة خلال سنين الحرب والأزمة وتداعياتها العديدة والمركبة، اعتباراً من النزوح والتشرد، مروراً بعدم توفر فرص العمل، وليس انتهاءً بالفقر والجوع.

فسوق الهال في منطقة الزبلطاني وسط العاصمة دمشق، والذي كانت تسيطر عليه الذكورة والفحولة على مستويات العمل فيه كافة، منذ عقود، دخلت عليه النسوة أولاً من باب استجرار بعض الخضار، أو المواد والسلع الأخرى، بالجملة من أجل بيعها في أسواق العاصمة بالمفرق، كفرصة عمل أجبرت عليها بعض النساء بحثاً عن مورد رزق يقيهن شرور الحاجة، ويسد بعضاً من ضرورات المعيشة.

وعلى الرغم من أن ذلك كان كسراً للمألوف التاريخي الذكوري المسيطر على مستوى العمل في هذا السوق، إلا أن بعض النسوة فرضن وجودهن على هذا المستوى من الأعمال الصغيرة، وأثبتن جدارتهن فيها.

لكن ظروف الحرب والأزمة، وخاصة مفرزاتها على المستوى المعيشي وضغوط الحاجة، فرضت على بعض النسوة أن يدخلن باب المنافسة مع الرجال في سوق الهال، على مستوى عمل العتالة والتحميل والتنزيل منذ ما يقرب العامين تقريباً، خاصة وأن بعضهن أصبحن المسؤولات عن الإعالة لأسرهن، كإحدى النتائج المباشرة للحرب والأزمة.

استغلال مزدوج

هذه المنافسة لم يفسح لها المجال من باب القوة الجسدية والقدرة العضلية وتحمل الأعباء وضغوط العمل، بقدر ما كانت من بوابة الاستغلال والمزيد منه من قبل تجار سوق الهال، سواء للنساء أو للرجال والفتية العاملين في العتالة والتحميل والتنزيل في هذا السوق الكبير.

فالرجل الذي يعمل بالعتالة في سوق الهال، كانت يوميته تتراوح بين 2000– 2500 ليرة قبل عامين، أي: قبل أن تدخل النسوة والفتيات إلى هذا العمل، أما بعد أن أصبحن قوة عمل منافسة في هذه السوق، فقد أصبحت يومية هذا العامل تتراوح بين 1500– 2000 ليرة، في مقابل يومية النساء التي تتراوح بين 1000– 1500 ليرة، وهي بالكاد تغطي بعض الاحتياجات الضرورية للمعيشة شهرياً، من بدلات إيجار أو غذاء أو دواء ونقل ولباس وغيرها.

فأجور العتالة تحسب بالكم وحسب النوع والحجم والوزن «أكياس_ صناديق صغيرة «شرحة»_ صناديق كبيرة_ عبوات بلاستيكية_ عبوات كرتونية_ تنك_ وغيرها»، كما أن عمليات نقل البضائع من السيارة للأرض تختلف أجورها عن عمليات التستيف والمناولة في المستودعات، وهكذا.. مع ما يعنيه ذلك من استغلال مباشر يصب في مصلحة التجار أولاً وآخراً بشكل أرباح إضافية، فالقوة العضلية بضاعة كما غيرها في هذه السوق التي يحكمها العرض والطلب، كما تتحكم بها أوجه الاستغلال، وليسقط في مقابل ذلك التغني كله بالفحولة والذكورة المسيطرة على السوق تاريخياً.

هذه المنافسة لم يفسح لها المجال من باب القوة الجسدية والقدرة العضلية وتحمل الأعباء وضغوط العمل بقدر ما كانت من بوابة الاستغلال والمزيد منه

أوجه أخرى للاستغلال

مما لا شك فيه، أن بعض الحمولات الكبيرة التي تحتاج لبنية جسدية قوية وعضلات ما زالت حكراً على الرجال، لكن ما عدا ذلك كله من حمولات صغيرة، أو عمليات التنزيل والتستيف أصبحت مجالاً للمنافسة بين الرجال والنساء، وحتى الفتيات الصغيرات، كما أنها بوابة مشرعة لاستغلال الطرفين، وخاصة على مستوى الأجور كما سلف.

لكن الاستغلال الجاري بحق النساء والفتيات في سوق الهال لم يقف عند حدود الأجور الهزيلة، التي تنحو للانحدار يوماً بعد آخر، على إثر المزيد من استقطاب هؤلاء للقيام بهذه الأعمال، نتيجة ظروف الفقر والقهر المستمرة، بل هناك أوجه أخرى للاستغلال أبشع من ذلك، قد تبدأ بأن هؤلاء يعملن في العراء، صيفاً تحت أشعة الشمس الحارقة، وشتاءً في ظروف البرد والأمطار والأرض الموحلة الزلقة، وربما لا تنتهي عند حدود التحرش اللفظي، وحتى الجسدي أحياناً، وعلى مرأى ومسمع السوق بمن فيه، وما خفي ربما يكون أعظم!

آفاق مسدودة

الأكثر بؤساً، أن لا أفق منظور على مستوى تحسن الأوضاع المعيشية، التي كانت السبب الرئيس لزج النساء والفتيات في مثل هذه الأعمال المرهقة تحت ضغوط الحاجة، ولا على مستوى تحسين شروط عمل هؤلاء في هذه السوق المفتوحة للاستغلال تحت مسمى: العرض والطلب على قوة العمل، بلبوس التعاطف «المصطنع» الذي يبديه التجار على حال هؤلاء النسوة وأوضاعهن.

فالسياسات الحكومية المفقرة ما زالت على حالها، وستستمر، رغم الوعود الخلبية كلها، عن تحسين المستوى المعيشي والواقع الاقتصادي الاجتماعي، كما أن طبيعة العمل في السوق، وعدم استقرار قوة العمل فيه، تعتبر ذريعة لغض الطرف عن أوجه الاستغلال الكثيرة الجارية بحق العاملين فيه، سواء كانوا رجالاً أو نساءً وحتى أطفالاً.

الفحولة والجعجعة

قد يبدو للعابر في السوق، أن هناك طغياناً للفحولة من خلال الأصوات الذكورية المرتفعة، والصوت العريض «البوجقة»، والكثير من الألفاظ النابية التي من المفترض أنها تعتبر حكراً على الذكورة في الأماكن المفتوحة، بحيث أصبحت وكأنها شرعاً مألوفاً للتعامل في السوق، لتتهاوى هذه الفحولة الكاذبة كلها، أمام مشاهدة ومعرفة أوجه الاستغلال التي يتعرض لها النساء والفتيات العاملات بالعتالة في هذه السوق، استغلالاً لوضعهن وحاجتهن وعوزهن، وصمتهن الاضطراري أمام أشكال الاستغلال الذكوري، وخاصة من قبل بعض التجار وأصحاب المحال التجارية في السوق، في ظل الغياب الرسمي للدولة على مستوى دورها وواجبها تجاه المواطنين عموماً في حقهم بالعيش الكريم، الذي من المفترض بأنه مصان!

ووفقاً لنسق المقارنة والمقاربة بين الذكورة والفحولة والرجولة، ربما يسعنا القول: إن الفحولة المتهاوية استغلالاً لم تقتصر على السوق فقط، بل على مستوى السياسات الحكومية نفسها، فلا وعود التحسن المعيشي نفذت، ولا سبل العيش الكريم وفرت، على الرغم من الجعجعة الحكومية كلها التي ملأت الإعلام وصمت الآذان!

في حلب.. الطلاب بين مطرقة الحكومي وسندان الخاص!

تلقت جريدة «قاسيون» العديد من الشكاوى التي طالت المدارس الحكومية، بالرغم من قرارات التربية التي من المفترض أن تَفعل دور المدارس الحكومية، وتنهي دور القطاع الخاص، الذي كان هدفه الأساس، ولا يزال: الحصول على الربح المادي قبل أي شيء آخر.

■ مراسل قاسيون

إلا أن هذا الدور لم تكن المدارس الحكومية قادرة على القيام به بعيداً عن عين وزارة التربية النائمة على فساد بعض العاملين في تلك المدارس.

رواتب هزيلة وأوهام

أمجد طالب في مدرسة حكومية يخبرنا: أن المدرسين لا يؤدون دورهم كما يجب، قائلين للطلاب: «جميعكم ملتحقون بدورات خاصة، ووجودكم هنا إثبات وجود لا أكثر»!

وعندما تتساءل عن أسباب تلك الردود على أسئلة الطلاب يجيبون: «عندما تكون رواتبنا مكملة لباقي الشهر، بما يتناسب مع أعمالنا، حينها لن يكون هناك تقصير»!

أما قمر فتقول: إن المعلمات في مدرستها يدخلن موبخات الطالبات، ويخرجن كذلك الأمر، بغية إسكات العدد الهائل من الطالبات في الصف، والقدرة على إعطاء الدرس، علماً أن هذه ليست طريقة لمعالجة الفوضى في الصفوف، مما دفع الأهالي إلى تسجيل أولادهم في مدارس خاصة، معتقدين بذلك أنهم قد اشتروا مستقبل أولادهم وراحة بالهم، مختصرين من كم الدروس بين المدارس الحكومية والمدرسين في المنزل، بعدد دروس أقل وفائدة أكبر!

إلا أن هذا الاعتقاد لم يكن سوى حلم أو وهم كان في أذهان الأهالي، الذين وقعوا في شباك المدارس الخاصة، والتي كما تحدثنا سابقاً هدفها مادي بحت، بعيداً عن مصالح الطلاب وظروفهم التي أجبرتهم على الوقوع في المصيدة.

الخصوصي أو الجهل!

أم عمار تشكو ما خلفته هموم مدارس أولادها في قلبها فتقول: «لدي ثلاثة أولاد في أعمار مختلفة، وابني الأكبر بعمر اثني عشر عاماً، لم يدرس سوى الصف الأول والصف الثاني، والاثنان الآخران لم يتمكنا حتى من الوصول إلى الصف الأول بسبب الظروف التي مرت فيها البلاد، وبعد أن انتقلت من منطقة سكني المنكوبة، قررت أن أعيد أولادي إلى المدارس، بعد نجاحهم بسبر المعلومات، فقمت بتسجيلهم في مدرسة خاصة شارحةً وضع أولادي الضعيف في القراءة والكتابة، ومشكلة تأخرهم عن الالتحاق بالمدرسة».

ليأتيها الجواب: «سنقوم بمساعدتهم قدر المستطاع».

ولتفاجأ فيما بعد، بوصول شكوى من المدرسة عن أولادها قائلة: «إن مستواهم ضعيف جداً، وأنهم يحتاجون إلى مدرسين خصوصيين في المنزل»!

«المعلم اعتاد ضرب عدد من الطلاب وإخراجهم قبل بدء الدرس مما سبب رهبة عند العديد من الطلاب وعدم قدرتهم حتى على الاعتراض»

تتساءل أم عمار: «هل يعقل بعد أن دفعت ما يقارب المئة ألف ليرة، قاطعة إياهما من لقمة العيش، في مقابل أن أقي أولادي مشاكل المدارس الحكومية، أن أدفع ما يزيد عن هذا، إذاً علي أن أعيدهم إلى المدارس الحكومية وأدفع للمدرس الخصوصي، أو أن أعيدهم إلى جهلهم موفرة لقمة عيشهم»؟!

ضرب ولا مبالاة!

أمّا أحمد، والذي كان ضحية إحدى المدارس الخاصة المخالفة، التي أغلقتها التربية، والذي اضطر للنقل لمدرسة خاصة أخرى يقول: «أنه قد تعرض للضرب من أحد المعلمين لسبب لا يدركه»! قائلاً: «إن المعلم اعتاد ضرب عدد من الطلاب وإخراجهم قبل بدء الدرس، مما سبب رهبة عند العديد من الطلاب، وعدم قدرتهم حتى على الاعتراض»!

قمر طالبة تقول: «إن حصتها في المدرسة الخاصة مدتها ساعة، مما جعلها تعتقد أنهم أنهوا المنهاج لحين تسجيلها، وخاصة بعد دخول المعلمة وجلوسها مناقشة الطلاب بأمور لا علاقة لها بالدراسة، بدلاً من أن تعطي درساً، وعلى فرض أنها أنهت منهاجها، أليس عليها حق مراجعة الدروس لمن التحق متأخراً في المدرسة ودفع قسطاً كاملاً للفصل»!؟...

تلك المشاكل وغيرها الكثير، برسم وزارة التربية، لوضع حدود لفساد بعض المدارس الحكومية، ومراقبة المدارس الخاصة، كحل أولي لاسترجاع ثقة الأهالي بالمدارس، التيً يجبٌ أن تكون تربوية كما هي تعليمية، بما يحقق ويؤمن مصلحة الطلاب ومستقبلهم.

لقاح الأنفلونزا لا يضر لكن هل من منتفعين؟

أكد مدير صحة دمشق، خلال اجتماع مجلس محافظة دمشق الأسبوع الماضي: وصول لقاح الأنفلونزا، وبأنه يمكن للمواطنين الراغبين، الحصول عليه، وخاصة كبار السن.

اللقاح في هذه الفترة لا يضر لكنه في المقابل لا يمنح المناعة المطلوبة منه.

■ سمير علي

حديث مدير الصحة لا غبار عليه، وقد جرى فعلاً توزيع هذا اللقاح على المراكز الصحية التابعة للوزارة، وغيرها من المراكز المعتمدة، للحصول عليه من قبل المواطنين.

نقص معلومات!

لكن ما لم يصرح عنه مدير الصحة: أن هذا اللقاح كان من المفترض أن يتم الحصول عليه من قبل المواطنين قبل نحو ثلاثة أشهر من الآن، أي مطلع فصل الشتاء خلال شهري أيلول وتشرين الأول، من أجل أن يكون ذا فائدة على مستوى المناعة من الأنفلونزا والحد منها ومن آثارها، وأنه بعد مضي هذه الفترة الزمنية تتدنى فاعلية اللقاح، بحيث يصبح دون الفائدة المرجوة منه صحياً.

كما لم يشر إلى أسباب تأخر وصول هذا اللقاح، بعد مضي هذه الفترة الزمنية، وهل من مسؤولية عن هذا التأخر؟ كما لم يشر إلى آليات حصول المواطنين عليه!

رأي طبي؟

إحدى الطبيبات في أحد المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة أكدت: أن اللقاح في هذه الفترة لا يضر، لكنه في المقابل لا يمنح المناعة المطلوبة منه.

فحسب رأيها، أنه من المفترض أن يتم زرق المواطنين بلقاح الأنفلونزا مطلع فصل الشتاء، من أجل إكسابهم المناعة المرجوة منه على المستوى الصحي العام، لكن بعد ذلك تتلاشى الفائدة من اللقاح لدرجة العدم تقريباً، لكنه لا يترك أية آثار جانبية سلبية في المقابل.

وعن آليات حصول المواطنين على اللقاح، قالت الطبيبة: إن اللقاح متوفر الآن، وهو متاح لكل المواطنين الراغبين بالحصول عليه، كما أن غالبية المراجعين للعيادات في المراكز الصحية من المواطنين يتم زرقهم باللقاح، مع تأكيد قناعتها وزملائها بعدم وجود فائدة صحية منه.

أما عن أسباب التأخر في وصول اللقاح، فقد أبدت عدم معرفتها بذلك، مؤكدة: أن هذا الأمر رهن بالوزارة وبمديريات الصحة.

أسئلة مشروعة برسم المعنيين!

بالمختصر، إن حصول المواطنين على لقاح الأنفلونزا الآن ربما أنه لا يضر، لكنه في المقابل لا ينفع!

لكن ما يثير الاستغراب، فيما بين سطور حديث الطبيبة أعلاه: أن المواطنين المراجعين للمراكز الصحية يتم زرقهم باللقاح، على الرغم من عدم القناعة الطبية بفائدته، وكأن المطلوب هو صرف هذا اللقاح على المواطنين.. هكذا!

فاللقاحات، كما غيرها من بعض الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، هي تكلفة ونفقة محسوبة على القطاع الصحي، بالإضافة لأنها عبء عملي على مستوى العاملين في هذا القطاع، والمؤسف أن تكون هذه النفقة وهذا العبء والجهد دون جدوى، أو فائدة صحية للمواطن بالنتيجة، في ظل المساعي الحكومية كلها لتخفيض الإنفاق على هذا القطاع، تحت شعارات الترشيد والعقلنة، كما لغيره من القطاعات الحيوية الأخرى.

أما لماذا يتم ذلك؟ أو لماذا التأخر بوصول اللقاح؟ وهل من مستفيد من ذلك؟ أو من متهرب من المسؤولية؟ وغيرها من الأسئلة المشروعة الأخرى، فنتركها بعهدة وزارة الصحة، بالإضافة إلى الحكومة من كل بد.

ترافقت أول الإطلالات على مساحات الدمار الواسعة في المدن السورية مع تبلور نموذج الإعمار النيوليبرالي السوري لدى البعض، ولمعت أحلام «ماروتية»* في أذهان أصحاب الثروات الكبرى في سورية، وبدأ العمل على استخلاص أسرع نموذج في أنسب مكان، فكان للمنطقة جنوب شرقي المزة في دمشق النصيب لتكون الدلالة على رؤية هؤلاء لإعمار عقاري.

أحلام «ماروتا» المدمِّرة

منذ أن فتح باب الاستثمار في سورية على مصراعيه في العقد الأول من الألفية، وبدأت الدعوات للاستثمار الخارجي، تدفقت الأموال الخليجية وأموال المضاربة العقارية في المنطقة، لتصب في شراكات مع أموال نخب الفساد السورية التي «تتلتلت» شركات قابضة وواجهات منوعة.

■ عشتار محمود

تجربتنا للاستثمار العقاري الخليجي

أدت التوءمة بين الاستثمار الخليجي، وأموال أثرياء سورية في حينها، إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار العقارات، وتحولت مناطق برمتها من قرى إلى مجمعات سكنية وتجارية معزولة للنخب، كما في يعفور وغيرها. وأكملت هذه العملية على بقايا أحلام أصحاب الدخل الصغير في الحصول على السكن. وحول الاستثمار والمضاربات العقارية جزءاً هاماً من الدخل المنتج في سورية إلى أموال تصب في جيوب كبار مستثمري الأراضي، ومالكيها، وانحجب جزء هام من الاستثمار ليصب في هذا القطاع الرابح، فالمتر اليوم بمليون وغداً بمليونين.

وعملياً، كان لسورية ولدمشق خصوصاً تجربة هامة في أثر الاستثمار العقاري، الذي لا يقتصر تأثيره الاقتصادي على تشوه في توزيع الاستثمار والدخل، وتركزه سريعاً لدى كبار المضاربين، مأخوذاً من عموم السكان ومن الحاجة الموضوعية للسكن، وإنما كان له الدور في تراجع الاستثمار الحقيقي، وتراجع التشغيل، وارتفاع الأسعار، وتوسع الفقر، وطفرة العشوائيات، وتشوهات كبرى في البنى الاجتماعية للضواحي التي مسّتها طفرة العقارات، وتشكل شرائح واسعة من المنتفعين العقاريين. وأصبح الاثرياء غير مضطرين لتهريب أموالهم للخارج بالكثافة السابقة، فكل ما عليهم أن يشتروا الأراضي السورية العامة والخاصة، بعد أن أصبح كل شيء مباحاً حتى وإن خالف الدستور الذي يقول: إن الأراضي العامة لا تستثمر إلا لمصلحة عامة.

«الإعمار الحريري» السوري

اليوم، وبعد هذه التجربة العديد من كبار الأثرياء والمتنفذين السوريين، أن هذا النموذج، هو عنوان إعادة الإعمار القادمة، وبدأوا مبكراً في صياغة الأطر التشريعية والقانونية له، وصدرت المراسيم التي تتيح نقلة نوعية في الاستثمار العقاري، عبر شراكات عميقة بين جهاز الدولة وإداراته المحلية تحديداً، وبين المستثمرين العقاريين الكبار، ليستطيع هؤلاء أن يشكلوا شركات قابضة تتولى إدارة واستثمار الأملاك العقارية والاستثمارات العامة كلها، وسلموهم استثمار أراضي الدولة كلها، وقدراتها الاستملاكية.

فكان المثال الأبرز في تأسيس شركة دمشق الشام القابضة نهاية عام 2016، التي تتولى إدارة أملاك محافظة دمشق، وتحديداً في منطقة جنوب شرقي المزة أو بساتين الرازي، وصولاً إلى داريا والقدم. وتم إزاحة 6700 وحدة سكنية عشوائية ومالكيها، وأعطي هؤلاء أسهماً في ضاحية دمشق الجديدة الواعدة. وبعيداً عن الغبن الملحق بالمستملكة أراضيهم، وهي ليست المرة الأولى في سورية، فإن النقطة المميزة أيضاً في نموذج «التنظيم العقاري» الجديد، هي: تنظيم عملية تداول الأسهم، فالمالكون يستطيعون بيع أسهم، دون رسوم تذكر، وهو الأمر الذي سيلجأ إليه أغلب هؤلاء الذين أخذت منهم بيوتهم وبساتينهم، وداروا في دمشق وريفها يبحثون عن إيجارات. وتمركزت ملكيات المشروع لدى من يليق بهم الاستثمار والسكن في «مدينة ماروتا» وهو اسم المشروع، حيث الأبراج السكنية، وأكبر مول تجاري في المنطقة، وأبراج تجارية، وملاعب، ومسارح وغيرها... وبدأت الشركة القابضة المستثمرة تنشئ شركات، وتتعاقد مع أخرى، وتخصص ملكيات للواجهات من أثرياء سورية الجدد، وحتى الآن تضاعف سعر السهم الواحد في المنطقة خمس مرات خلال سنتين وقبل تبلور المشروع، ما يعطي الدلالات حول المضاعفات العقارية التي يمكن أن تحدث.

الرؤية الإعمارية للقائمين على المشروع، تشبه إلى حد التطابق «الحريرية» ونموذج الإعمار النيوليبرالي في لبنان، عندما أسست شركة سوليدير لتعمر وسط بيروت، بقرار وتكليف من مجلس الوزراء اللبناني، وتحول هذا المشروع المعزول المشوّه بتعدياته، وتأخيره، وفضائح فساده، إلى تكثيف لنموذج «إعمار لبنان». الذي بنى أبراجاً كبرى ملونة، ولكنه كان جزءاً من عقلية تحويل لبنان إلى واحة للمضاربة العقارية، وخزان مالي لأموال المنطقة، مع حصص هامة للنخب اللبنانية... بينما لم يحصل لبنان بل وبيروت نفسها على منظومة كهرباء، أو مياه بعد قرابة عقدين على «الإعمار»!

نجاح الإعمار العقاري... فشلنا السوري

لكي ينجح نموذج الإعمار العقاري، يجب أن يفشل إعمار سورية... فالاستثمار العقاري، يقوم على المضاعفات المضاربية، أي: يجب أن تتوجه الاستثمارات، والجزء الأهم من الدخول إلى تداول العقارات التي تتضاعف أسعارها، جاذبة بدورها الاستثمارات إليها. ويجب أن يدفع الملايين من السوريين جزءاً هاماً من هذا الربح عبر ارتفاع أسعار العقارات، وأثره العام على التضخم وارتفاع مستوى الأسعار. وفي هذه الحالة، إن جزءاً هاماً من الاستثمار الضروري سيحجب عن الاستثمار الحقيقي، الضروري لزيادة الدخول، وترميم الخسارات السورية الاقتصادية والاجتماعية، وسينجح هؤلاء في مضاعفة ثرواتهم من الريع العقاري، بينما يتعمق التشوه في توزيع الثروة بين القطاعات الاقتصادية، وبين الفقراء والأغنياء.

بتر الأحلام العقارية لهؤلاء، مهمة وطنية لأي نموذج إعمار تنموي في المرحلة القادمة

إن إجهاض الأحلام العقارية لهؤلاء، مهمة وطنية لأي نموذج إعمار تنموي في المرحلة القادمة، ولهذا طرق كثيرة أهمها: تحويل أصحاب الحقوق بالتعويضات أي أكثر من 13 مليون سوري، إلى قوة مطلبية سياسية تدفع نحو الخيارات الاقتصادية السياسية الضرورية مثل: الملكية العامة الفعلية لأراضي الدولة، وتخفيض أسعار الأراضي، باتجاه تصفيرها. بالإضافة إلى تحويل القطاع الإنشائي إلى ورشة عمل وطنية، قائمة على إعمار المجتمعات المحلية لمناطقها، وبتكاليف مخفضة قوامها تحويل حق السوريين بالتعويضات والمساعدات إلى مواد بناء، كأن تكون تعويضات السوريين من تركيا على سبيل المثال على شكل حديد، وأن تكون المساعدات الصينية على سبيل المثال لا الحصر على شكل عقود إنشاء بأحدث وأسرع الطرق، أو تكنولوجية لمواد بناء جديدة، أو تمويل واسع لشركات الإنشاءات العامة.

ورغم أن هذا يبدو صعباً في المرحلة الحالية، حيث تتوسع الاستثمارات العقارية، ويفرض هؤلاء ـ بسطوتهم على جهاز الدولة ـ عقوداً وأنماطاً استثمارية، ويديرون الأملاك العامة، ويراكمون حقوق ملكية، وتجري حملات شراء واسعة بأبخس الأثمان، لملكية العقارات والأراضي في المناطق المدمرة، للتخلص من عبء حقوق الملايين من السوريين بالتعويضات. ولكن ما يبدو صعباً حالياً، سيتحول إلى صعوبة مستقبلية على هؤلاء أنفسهم. حيث ستتواجه أرباحهم مع الضرورات السورية الملحة القادمة كلها، ومع كل من له حق، وكل من لديه مشروع إعمار وطني، بل ومع كل القوى الدولية التي تريد لإعادة الإعمار أن ترسخ الاستقرار في سورية. فالجميع من قوى دولية وإقليمية ومحلية معنية باستقرار سورية، يدركون بأن النمط المضاربي الجائر، ينجم عنه احتمالات اضطرابات وفوضى بعتبة أعلى مما شهدته سنوات الأزمة السورية، وستكون مواجهة هؤلاء النخبة المضاربة مع كل اتجاه السير إلى الأمام، وهو اتجاه عاصف في لحظة التغيرات الدولية والسياسية الحالية، والقادمة، سيؤدي حكماً إلى عزل هؤلاء في مدنهم الخيالية.

■ *ماروتية نسبة إلى تسمية مشروع تنظيم جنوب شرقي المزة «بمدينة ماروتا».

شهد القرن الحادي والعشرون تبدلات كبرى في ميزان القوى الاقتصادية العالمية فبعد عقود من الهيمنة الاقتصادية لدول مجموعة السبع الكبار التي تضم «الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة» على الاقتصاد العالمي، بدأت اقتصاديات هذه الدول بالتراجع والانكفاء وتسارع ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008.

البريكس والسبع الكبار... أرقام ودلالات

سامر سلامة

مقابل هذا التراجع ازدادت مساهمة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تراجع الحجم الاقتصادي لمجموعة الدول السبع الكبار من 43.6% من إجمالي الناتج العالمي عام 2000 وصولاً إلى 30.8 % عام 2016 بنسبة تراجع 29.3%، بالمقابل ازدادت مساهمة دول البريكس من 18.6% من إجمالي الناتج العالمي وصولاً إلى 31.3% من الناتج العالمي عام 2016، لتتجاوز مساهمة مجموعة السبع الكبار، ويأتي ترتيب دول البريكس وفقاً لمساهمتها بالناتج العالمي على الشكل الآتي: الصين في المرتبة الأولى عالمياً، لتأتي الهند في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة، وروسيا في المرتبة السادسة عالمياً.

الحصص من الناتج الإجمالي العالمي- 2000

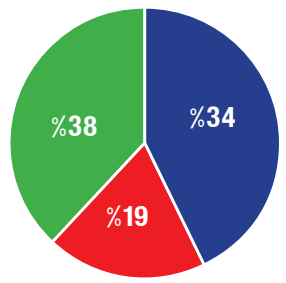

الحصص من الناتج الإجمالي العالمي- 2016

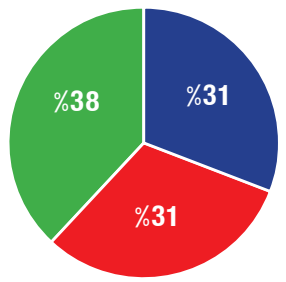

السبع الكبار البريكس باقي العالم

-29,3%

تراجعت مساهمة الدول السبع الكبار خلال الفترة بين 2000-2016 في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 29,3%

+63%

ازدادت مساهمة دول البريكس في الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة بين 2000- 2016 بنسبة 63%.

المنتج العالمي الأكبر

أصبحت الصين القاطرة التي تقود الاقتصاد العالمي، والمنتج الأكبر وفق مقاييس القوة الشرائية، كطريقة لحساب الناتج تحاول عزل آثار فروقات العملات، فمنذ عام 2013 تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين على أساس تعادل القوة الشرائية ناتج الولايات المتحدة، حيث شكل الناتج الصيني 15,9% من الناتج العالمي، مقابل 15,8% لناتج الولايات المتحدة، واستمر تراجع الناتج الأمريكي ففي عام 2016 شكل 15,3% من الناتج العالمي، مقابل 17,7% للصين.

ورغم أن الاتجاه الذي نحته الصين في زيادة حصتها من الناتج لا ينطبق على دول البريكس كلها، التي تعرض بعضها مع الأزمة إلى تراجع في حصته، إلا أن تراجع حصة الولايات المتحدة، هو اتجاه عام لدى دول مجموعة السبع الكبار كلها.

تغير حصة الدول السبع الكبار من الناتج العالمي - %

الدولة /العام	2000	2016
الولايات المتحدة	20,5	15,3
اليابان	6,7	4,3
ألمانيا	4,7	3,2
المملكة المتحدة	3	2,3
فرنسا	3,3	2,2
إيطاليا	3,2	1,8
كندا	1,8	1,3

تغير حصة دول البريكس من الناتج العالمي - %

الدولة /العام	2000	2016
الصين	7,8	17,7
الهند	4,1	7,2
روسيا	3,2	3,2
البرازيل	3,1	2,6
جنوب إفريقيا	0,7	0,6

الحصص في التجارة الدولية

تترافق عادة مؤشرات التجارة الدولية مع مؤشرات النمو والناتج، ولكن بالاتجاه العام فقط لحصص الكتل، بينما في التفاصيل تظهر تباينات. فالصين منذ عام 2005 أصبحت المصدر الأول عالمياً. ولكن رغم أن حصة دول البريكس مجتمعة من الصادرات العالمية قد ازدادت كمجموع وازدادت كل منها بنسب هامة، إلا أن مساهمة كل منها في الصادرات التجارية الدولية لا تزال قليلة بالمقارنة مع مساهمتها في الناتج، وبالمقارنة مع مساهمة الدول السبع الكبار. حيث لا تزال أسعار الصادرات من الدول المتقدمة أعلى قيمة وأعلى تصنيعاً، بينما لا تزال صادرات العديد من دول البريكس معتمدة على الخامات والطاقة وبضائع منخفضة القيمة. أي: لا تزال قوانين التبادل اللامتكافئ تعمل عملها، لتنقل التجارة جزءاً من ناتج الدول الصاعدة والنامية وتضيفه إلى ناتج الدول المتقدمة.

الحصص من الصادرات العالمية - 2000

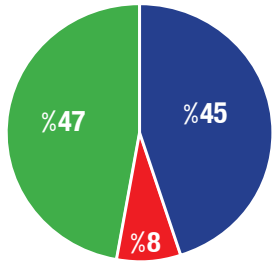

الحصص من الصادرات العالمية - 2016

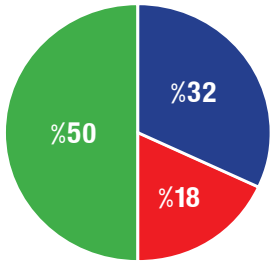

السبع الكبار البريكس باقي العالم

-28,5%

تراجعت مساهمة الدول السبع الكبار خلال الفترة بين 2000 _ 2016 في الصادرات التجارية العالمية بنسبة 28,5%

+143%

ازدادت مساهمة دول البريكس في الصادرات التجارية العالمية خلال الفترة بين 2000 _ 2016 بنسبة 143%.

تغير حصة الدول السبع الكبار من الصادرات التجارية العالمية - %

الدولة /العام	2000	2016
الولايات المتحدة	12	9
ألمانيا	8,5	8,3
اليابان	7,4	4
فرنسا	5	3,1
إيطاليا	3,7	2,8
المملكة المتحدة	4,4	2,5
كندا	4,3	2,4

تغير حصة دول البريكس من الصادرات التجارية العالمية - %

الدولة /العام	2000	2016
الصين	3,8	13,1
روسيا	1,62	2
الهند	0,65	1,6
البرازيل	0,84	1,15
جنوب إفريقيا	0,45	0,46

التغيرات في الناتج هي تغيرات حاسمة في موازين القوى الاقتصادية، فالمكان الذي تولد فيه الثروة، يحقق تطوراً في قدراته وقواه وفوائضه المالية، ولذلك فإن التغيرات في نمو ناتج دول البريكس كنموذج للقوى الصاعدة، وتراجع ناتج الدول المتقدمة له دلالات اقتصادية هامة. ولكن ما ينطبق على الناتج، لا ينطبق تماماً على التجارة، وجوانب أخرى. فباستثناء الصين التي حققت قفزة في حصتها من الصادرات التجارية الدولية، وأصبحت الرقم واحد عالمياً، فإن دول البريكس الأخرى التي نمت حصت التجارية مقابل تراجع حصة الدول المتقدمة. ولكن مع ذلك بقيت حصتها أقل دولة من الدول السبع، أكبر من حصة كل دولة من دول البريكس باستثناء الصين! فالناتج يزداد في دول البريكس ودول العالم النامي عموماً، إلّا أن آليات التجارة الدولية لا زالت لصالح الدول المتقدمة، وإن كانت حصتها متراجعة.

رغم المؤشرات الإيجابية لقطاع الصناعة، من حيث توسع عدد المنشآت في القطاع الخاص بنسبة 82% بين عامي 2016- 2017، كما نما الناتج الصناعي العام بمعدل نمو 6.7% خلال الفترة ذاتها تقريباً، وتوسع وصول الطاقة للمعامل، وتوقفت عملية التدهور الصناعي السريع خلال سنوات الأزمة. ولكن المعارك ونقص الطاقة لم تكن يوماً العدو الألد للصناعة السورية، بل إن المنافسة غير الشريفة مع الاستيراد السهل، ومحاباة القرار الاقتصادي للتجارة هو المعضلة الأصعب.

الاستيراد يهدد ثلاث صناعات في أسبوع!

خلال أسبوع واحد، ثلاثة أنواع من الصناعات السورية التي لا تزال عاملة، توجه نداءات لأصحاب القرار بالمنع والرفض، بأن يوقفوا منافسة بضائعهم، وأن يقدموا لهم حماية تجارية على الأقل، رغم أن المطلوب دعم للتكاليف وليس منع استيراد فقط...

■ قاسيون

السيراميك معامل متوقفة ومنتجات مكدسة

يبلغ عدد منشآت صناعة السيراميك والغرانيت والأدوات الصحية والخزفية 22 شركة مرخصة في سورية، يعمل منها حالياً 9 منشآت فقط، والباقي متوقف، وتشير تقديرات أخيرة إلى أن المعامل العاملة فعلياً هي ستة بعد توقف ثلاثة معامل في الآونة الأخيرة. بعض المعامل متوقف بشكل نهائي كما في شركة الريف وإشبيليا وسيسيكو، وبعضها الآخر لا يعمل بطاقته الكلية، كما في شركة بلقيس، التي تشغل خط إنتاج واحد من أصل أربعة خطوط إنتاج، وأيضاً يتباطأ الإنتاج في معمل زنوبيا الذي وسع أعماله إلى حد كبير في المرحلة الماضية، ولكن وفق تقديرات، فإنه من أصل 18 خط إنتاج تعمل 5 فقط، وتتكدس المنتجات فيه كما في غيره. ويجمع الصناعيون على أن السبب الحاسم في التوقف الحالي هو: السماح باستيراد المنتجات المثيلة منخفضة التكلفة، والمدعومة من دولها. غرفة صناعة دمشق وريفها، وجهت كتاباً للحكومة منذ شهر 11- 2017، تطلب فيه بوقف استيراد المنتجات المماثلة، مع إمكانية السماح باستيراد المقاسات والأنواع التي لا تنتجها المصانع الوطنية، أي: المطالبة بحماية تجارية. كما أشار رئيس اللجنة، إلى أن تحدي الاستيراد يسبقه تحديات أخرى مثل: ضرورة تخفيض أسعار المواد الأولية ورسومها المستجرة عن طريق المؤسسة العامة للجيولوجيا، وأسعار حوامل الطاقة، وتحدث أيضاً عن ضرورة إيصال خط الغاز إلى المنطقة ذات الكثافة الصناعية في الكسوة، وخصوصاً لقربها من دير علي حيث يصل خط الغاز، ومع الحديث عن إيصال خط غاز إلى منطقة المشروع 66 الاستثمارية العقارية.

الطاقة الإنتاجية للمعامل تبلغ 44 مليون متر مربع من السيراميك، و 740 ألف متر مربع من النعلات والأميال، وأكثر من 335 ألف قطعة صحية خزفية مختلفة، ومع هذا فإن هذه القدرات الإنتاجية التي تكفي لسد حاجات السوق المحلية كما تشير غرف الصناعة، فإن الاستيراد مستمر، ويهدد هذه الصناعة وأكثر من 5 آلاف عامل قد يتم فصلهم!

القطاع النسيجي جدل لا ينتهي

يستمر كذلك السجال بين الصناعة النسيجية، وبين الحكومة، حول تشميل الأقمشة بمرسوم الإعفاء من 50% من الرسوم، واعتبرها مدخل إنتاج، الأمر الذي أضر كثيراً بصناعة النسيج السورية. وفي آخر زيارة للحكومة إلى حلب، لم يتم التوصل إلى تفاهم بعد، وقد طالب الصناعيون بأن يتم تفصيل المشكلة للوصول إلى حل. فيجب ألّا تعد أقمشة الستائر والمفروشات والسجاد مدخلات إنتاج، وبالتالي يجب أن يمنع استيرادها لمدة على الأقل، حتى تستعيد صناعتها قدراته الإنتاجية والتصديرية، ولا تتوقف ورشها ومعاملها. ومن جانب آخر طالب الصناعيون، بأن تخفض أسعار الغزول بحدود 20% لدعم مئات المنشآت التي تستخدم خيوط الغزول، بما يجعلها قادرة على تأمين حاجة السوق، وتخفيض أسعاره، وتقليل استيراد الأقمشة القطنية. وأخيراً، السماح باستيراد الأقمشة التي لا تنتج محلياً، وبأسعار استرشادية للصناعيين، ما يجعل صناعة الألبسة منافسة للمستورد، وأكثر عوائد تصديرية.

تحدي الاستيراد يسبقه تحديات أخرى مثل ضرورة تخفيض أسعار المواد الأولية ورسومها المستجرة

وقف استيراد السليكات

كذلك الأمر في الصناعة العامة، حيث طالبت الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية، الجهات الحكومية، وخاصة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة الصناعة، بضرورة وقف استيراد مادة السيليكات التي تؤثر سلباً على إنتاج الشركة من هذه المادة. وبالمقابل دعم هذه الصناعة لتستطيع أن تخفض من تكاليفها، وتصبح أكثر جدوى من المستورد. وأيضاً أكد مدير عام الشركة: أن لديها القدرة على تأمين حاجة السوق المحلية من المادة، ووفق المواصفات والمقاييس الدولية وبالأسعار المناسبة، ولكن بشرط وقف الاستيراد، ودعم جزء من التكاليف. والمسألة تتطلب تشغيل فرن السيليكات بالغاز الطبيعي، وتوفيره بصورة مستمرة، ودعم حوامل الطاقة، ما قد يخفض كلف الإنتاج، ويحقق ريعية كبيرة لتشغيل الفرن، وتصنيع المادة، بأسعار أقل من المستورد.

مشيراً أيضاً، إلى أن الشركة تخسر مليارات ليرة سنوياً من عمليات الاستيراد، ويمكن تعويضها بتشغيل الفرن بالشكل المجدي اقتصادياً، أي: بإيصال الغاز الطبيعي للشركة، وبصورة مستمرة.

تقول التصريحات الحكومية: أن إنتاج الطاقة محلياً قد تضاعف بنسب كبيرة خلال الفترة بين نهاية 2016– 2017 فإنتاج النفط ازداد بنسبة 1000%، وإنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 128%! ومع ذلك فإن هذا لم يشكل أي حافز حكومي لتخفيض أسعار حوامل الطاقة على الصناعات التي تحاول جاهدة أن تستمر، وبالمقابل فإن التجارة تتوسع وتزداد إجازات الاستيراد، وتتوسع حدود السماح باستيراد المواد، حتى التي تنافس الصناعة المحلية منها. وفي المقابل لا يخجل أحد من تكرار التصريحات والشعارات الفارغة حول دعم الصناعة الوطنية!

دير الزور.. ما بعد قرار الإعادة.؟

في نهاية يوم الخميس 1/11 وبداية العطلة الانتصافية للمدارس، صدرت تعاميم من الوزارات، بفكّ العاملين فيها من أبناء دير الزور، وتوقيف رواتبهم، وعليهم الالتحاق مباشرة بدوائرهم في محافظة دير الزور، دون استثناء.

■ مراسل قاسيون

رغم أن الكثيرين فقدوا الأمل بالعودة عن هذا القرار، وسافروا، لكن ما زال البعض منهم يأمل: لعل وعسى، بسبب أن ظروف الحياة القاسية في دير الزور ستزيد مأساتهم، ناهيك عمّا سيتحملونه من أعباءٍ إضافية هم وأسرهم!

حقائق!

يقدر عدد العاملين في دوائر الدولة في محافظة دير الزور بحدود 140 ألفاً، حوالي نصفهم في مديريتي التربية والزراعة، كونهما منتشرتين في كل مدينة وقرية، ولو اعتبرنا أن نصفهم موجود في المحافظات المختلفة سيعودون مع أسرهم، بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء، وبحسب متوسط الأسرة السورية البالغ خمسة أفراد، هذا يعني أنه سيعود حوالي 350 ألف من أبناء المحافظة على الأقل، وباعتبار أن نسبة الدمار الكلي والجزئي في المحافظة تتراوح بين 80 و90% فهذا سيخلق أزمات ومشاكل كبيرة تحتاج إلى حلول إسعافية ومدة زمنية ليست قليلة، فهلّ أخذها من اتخذ القرار بعين الاعتبار، ووضع خططاً لاستيعاب العائدين، وتوفير أبسط الحاجات لهم.. وخاصةً أنه لا يوجد سوى حيي الجورة والقصور المؤهلين للسكن، أم أن الأمور تركت دون حسبان، كما العادة في القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة خلال سني الأزمة، التي فشلت حتى في إدارة الأزمات، وليس في حلها!؟

وقائع!

بحسب مشاهدات أبناء الدير والعائدين، من عاد تتراوح نسبتهم بين 5 و10% فقط خلال الأسبوع المنصرم، ورغم ذلك فقد تفاقمت الأزمات بسرعة، حيث ارتفعت أسعار أجارات السكن ضعفين وثلاثة، ووصلت بعضها إلى 50 و60 ألف ليرة، وامتلأت المساجد والساحات بالمواطنين الذين لا مأوى لهم، ولا يستطيعون استئجار منزل، وتضاعفت أسعار المواد الغذائية، ومنها: ربطة الخبز، من 50 إلى مئة ليرة، ولا يوجد في الحيين سوى ثلاثة أفران وهي ليست كافية لمن كان موجوداً فيها سابقاً، وحتماً انعكس ذلك على بقية المواد والخدمات الأخرى كالمياه، التي لا تأتي سوى مرةً كل ثلاثة أيام، فترى النساء وهن يحملن بيدونات على رؤوسهن لنقل المياه من هنا وهناك.

كما ارتفعت أجور النقل داخل الحيين، المتلاصقين، فأجرة التكسي 500 ليرة، وأجرتها من الحيين إلى مشفى الأسد فتبلغ 1000 ليرة. أما الكهرباء فهي «نسياً منسياً»، سوى لأصحاب الأمبيرات.

كما ارتفع عدد الطلاب والتلاميذ في كل صف وتجاوز 100، ناهيك عن مستلزمات المدرسة والدراسة من مقاعد وغيرها غير متوفرة وحتى لو توفرت لا توجد أماكن تتسع لها لوضعها فيها، حيث لا توجد سوى 11 مدرسة للمراحل المختلفة!

كما تحدث الكثير من العائدين، أنهم سيذهبون، ويقدمون استقالتهم فوراً لعدم قدرتهم على تحمل الظروف القاسية، التي تفتقد لأبسط مقومات الحياة، وبهذا ستخسر الدولة أعداداً لا بأس بها من الخبرات والكادرات، غير التي خسرتها، ممن هاجروا خارج سورية. كما اشتكى العديد من مدراء الدوائر، من عدم وجود أماكن في الدوائر الشكلية لاستيعاب العاملين العائدين، وهؤلاء سيكونون عبئاً، لأنه لا مجال لعملهم حالياً.

تحدث الكثير من العائدين أنهم سيذهبون ويقدمون استقالتهم فوراً لعدم قدرتهم على تحمل الظروف القاسية التي تفتقد لأبسط مقومات الحياة

موافقات أمنية!

من يريد العودة إلى دير الزور من أبنائها والذين كانوا في مناطق سيطرة المسلحين، لابد لهم من الحصول على موافقة أمنية.. وهذا زرع الخوف لدى الكثيرين منهم، رغم أنهم لا علاقة لهم، لكنهم كانوا مجبرين على البقاء وتحملوا ما تحملوا من بطش التكفيريين والمسلحين. لذا لابد من تسهيل عودتهم ومنحهم الطمأنينة والأمان!

هذا غيض من فيض الواقع القاسي الذي لم نتطرق بعد فيه إلى الظروف البيئية والبرد القاسي، وندرة وسائل التدفئة سواء في المنازل أم الدوائر وغيرها..

حلول جزئية

اتخذ وزير الزراعة قراراً بتوفير سيارات لنقل العاملين في الوزارة من أبناء دير الزور إلى محافظتهم، وعممت الحكومة ذلك على بقية الوزارات.

كما اتخذ محافظ دير الزور قراراً بإخراج المهجرين من الريف أثناء تحرير الريف من أماكن تجمعهم، وإعادتهم إلى قراهم. وهاتان الخطوتان رغم إيجابيتهما إلاّ أنهما جزئيتان!

وقد سبق أن تقدمت «قاسيون» في العدد الماضي بتاريخ 2018/1/7، بمادة تحت عنوان: «مقومات إعادة الحياة إلى دير الزور» بحلول عملية، لتسهيل عودة أهالي دير الزور إلى محافظتهم، وهي ليست صعبة وليست مستحيلة، فهل ستستجيب الحكومة لذلك، أم ستبقى مطنشة كما في غالبية الأمور سابقاً!؟

السورية للتجارة ودورها المغيب!

أكد مدير جمارك دمشق، حسب بعض وسائل الإعلام الأسبوع الماضي، على أن هناك قراراً صادراً حصر بموجبه استيراد مادة الموز بالسورية للتجارة.

■ سوسن عجيب

وقد أوضح مدير السورية للتجارة بدمشق، أن المؤسسة قامت باستيراد مادة الموز على دفعتين، الدفعة الأولى كانت بحدود 052 طناً وتم توزيعها على الصالات والسيارات الجوالة بسعر 004 ليرة للكيلوغرام، والدفعة الثانية بلغت 52 ألف طن وهي في طور التخمير وسيتم طرحها في الصالات حصراً وبسعر 004 ليرة، مبيناً أن الموز الموجود في الأسواق مهرب.

وعن الموز المهرب في الأسواق قال مدير جمارك دمشق: أنه تتم مصادرته وتسليمه للاستهلاكيات الرسمية.

واقع السوق

واقع الحال يشير إلى أن كميات الموز المتوفرة بالأسواق والمعروضة للبيع مختلفة ومتباينة من حيث النوع والسعر، بالإضافة إلى أن المتوفر في صالات السورية للتجارة من مادة الموز على ما يبدو بأنها كميات محدودة جداً، بحيث أن كثيراً من المواطنين تساءلوا عن جدية طرح السورية للتجارة مادة الموز بصالاتها بسعر 004 ليرة!

فسعر الموز بالأسواق يتراوح بين 008– 0031 ليرة، وفي حال أنه مادة محصور استيرادها بالسورية للتجارة فإن شكوك المواطنين على ما يبدو أنها بمحلها، حيث قال بعضهم: إن بعض صالات السورية للتجارة تبيع بعض الكميات الموردة إليها من الموز للتجار وأصحاب البسطات، الذين بدورهم يبيعونها للمواطنين بأسعار مرتفعة ومتباينة، حسب العرض والطلب.

مصلحة المستوردين!

المشكلة لم تقف عند هذه الحدود فقط حسب رأي بعض المواطنين، حيث قال أحدهم: «سقالله وقت كان الاستيراد عن طريق التجار.. كنا نشتري الموز بمتل هاد الوقت السنة الماضية بـ 052– 003 ليرة».

والترجمة العملية لمثل هذه الأحاديث لا تقف عند حدود نزوح الموز من صالات السورية للتجارة للسوق فقط، بل إلى الانعكاس السلبي لدور السورية للتجارة على مستوى السعر المعتمد من قبلها للكغ الواحد، مقارنة مع الفترة نفسها من الأعوام السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار فارق سعر الدولار في مقابل الليرة خلال هذه الفترة، والذي يقارب 001 ليرة نزولاً.

والسؤال المطروح: لمصلحة من الترحم على دور المستوردين من القطاع الخاص، في مقابل دور السورية للتجارة، وكيف ستتعامل السورية للتجارة مع هذا الطرح؟

الإجابة الحالية على مثل هذه الأسئلة، لا تصب إلا في مصلحة المستوردين والتجار فقط لا غير.

دور مغيب!

ربما تأكيد مدير السورية للتجارة بدمشق: أن الكميات الكبيرة قيد التخمير سيتم بيعها حصراً عبر الصالات بسعر 004 ليرة هو أحد أشكال الرد، لكنه من كل بد غير كاف، فإعادة النظر بالسعر، وسبل تخفيض التكلفة ربما يكون شكلاً آخر للرد كذلك الأمر، وهو أمر يجب أن يكون لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك دورٌ فيه، باعتبارها كانت طرفاً بالاتفاق على توريد الموز من لبنان.

لكن ربما الأهم من هذا وذاك هو: البحث عن أسباب زعزعة ثقة المواطن بالسورية للتجارة ومعالجتها، ليس على مستوى مادة الموز فقط، أو بعض أوجه الفساد التي غمز منها بعض المواطنين بحديثهم عن هذه المادة تحديداً، بل على مستوى دورها وواجباتها ككل تجاه المواطنين واحتياجاتهم من السلع الأساسية بشكل خاص، خاصة وأنها مؤسسة كبيرة، ولها انتشار كبير وواسع في المحافظات جميعها، لكن ما زال دورها الإيجابي المفترض، غائباً أو مغيباً، وهو بكل الأحوال غير ملموس على مستوى انعكاسه لمصلحة المواطنين، وهو ما يجب على السورية للتجارة أن تجيب عنه، منعاً للتساؤلات المشروعة حول تغييب دورها ولمصلحة من؟

وجدتها

■ د. عروب المصري

إعادة إعمار الماركسية البيئية

في كتاب كوهي سايتو «كارل ماركس في القراءة الإقتصادية الإجتماعية» الذي نشر حديثاً، ينضم الكاتب إلى مجموعة مؤلفي كتب أساسية عن الماركسية وعلم البيئة، وقد بدأت هذه الكتب، التي نشرت في عامي 1999 و 2000، موجة جديدة من العمل من قبل الناشطين العلماء، الذين أمعنوا «النظر في العلاقات بين الإنسان والطبيعة من وجهة نظر العلاقات الطبقية ومتطلبات تحرير الإنسان».

يسهم هذا الكتاب في إعادة الإعمار الجارية للماركسية البيئية، استناداً إلى دراسة كيفية دخول البيئة في تطور نقد ماركس للاقتصاد السياسي. إذ يقدم كوهي سايتو استعراضاً نصياً مفصلاً للعلاقة بين تحليل ماركس القائم على القيمة للرأسمالية، ودراسات ماركس للعلوم الطبيعية.

ويظهر أن اهتمام ماركس بالعلوم الطبيعية لم يكن مجرد تحول عن عمله الرئيس الذي أكمل رأس المال، ولكنه كان حاسماً بالنسبة لتأكيد ماركس المتزايد، حيث استمر عمله، على عدم الاستدامة البيئية والاجتماعية لمجتمع تهيمن عليه علاقات الأجور مقابل العمل، والمال، والتبادل السوقي.

ويظهر سايتو أيضاً بشكل واضح جداً، أن تحليل ماركس للانقسامات الاستقلابية «انتهاكات شروط الاستدامة البيئية» التي أنشأتها الرأسمالية كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتزايد اهتمامه بالتخلف المنهجي في الرأسمالية، في المناطق المستعمرة والمستعمرة حديثاً، حيث توسعت في أنحاء العالم جميعها. وبعبارة أخرى، هناك صلة ضيقة بين الشقوق الاستقلابية والإمبريالية البيئية في تفكير ماركس.

وهذا بدوره يلقي ضوءاً جديداً على اهتمام «ماركس الراحل» بالتشكيلات السابقة للرأسمالية مثل «المير» الروسي «الكومونة الريفية»، حيث يقدم أدلة محتملة لإدارة عقلانية لعملية التمثيل الغذائي الإنتاجي للطبيعة البشرية في ظل الشيوعية.

ويوضح سايتو: أن تنسيق ماركس لدراسات العلوم الطبيعية والاقتصاد السياسي مكّنَه من تجاوز المفهوم غير التاريخي نسبياً للإغتراب البشري «من العمل والطبيعة والمجتمع» الذي رسمه في كتبه 1844، تحت تأثير مفهوم فيورباخ العام حول الإنسان من الكائنات البشرية. إن وعي ماركس بظروف الاستدامة البيئية، واتجاه الرأسمالية إلى انتهاك هذه الظروف، وضرورة قيام مجتمع ما بعد الرأسمالي بإدارة علاقاته الاستقلابية بطريقة عقلانية مع الطبيعة، أصبح أعمق وأشد ضرورة، ويشير سايتو أيضاً، إلى أن سياق القرن التاسع عشر لرأسمالية التصنيع لم يكن متفائلاً إلى حد كبير بشأن القضايا البيئية، كما يؤكد علماء البيئة الاجتماعية اليوم.

aroub@kassioun.org

العقل السهل والمهمة الصعبة؟

تَلصق صفة الكسل عادةً بالسلوك الذي لا يقوم بأي عمل «مُنتج»، وصفة المنتج في اقتصاد الرأسمالية، هي: أن يشارك الإنسان في دورة الاستغلال، أي، أن يعمل عملاً ما! وإذا اعتبر الكسل ردة فعل على طبيعة العمل نفسها، الروتينية والشاقة والمرهقة جسدياً ومعنوياً، يمكن القول: إن الكسل هو ظاهرة مرافقة ضرورية للعمل المأجور، أو الفاقد لأية قيمة إنسانية اجتماعية عامة. والكسل من جهة أخرى يرافق ظاهرة التعطّل عن العمل بالضرورة، فمن لا يجد طلباً عليه كعامل، سينتظر، وينتظر، ويتم «تكسيله».

■ مروى صعب

وعلى المقلب الآخر من معادلة الاستغلال، هناك الطفيلي الريعي الذي يتربّح من استثماراته المالية أو العقارية... فهو أيضاً نفسه، يعبر عن ظاهرة «الكسل». «الكسل» بالقوة وليس بالاختيار، إذاً: هو ظاهرة ينتجها ويشجع عليها النظام الرأسمالي عامة، وفي مراحل تعفنه خاصة.

على النقيض تماماً، وعكس ما يدّعي المروجون والمحاربون للاقتصاد الاشتراكي بأنه أرضية للكسل، فالرأسمالية في بنيتها يكون الكسل ظاهرةً مرافقةً لها، وليست طارئة عليها، وعكس الكسل فيها هو: العمل لصالح منفعة رأس المال والربحية. هذا أحد ملامح التناقض في هذا النظام الذي لا يمكن له أن يشكل الحالة النهائية للمجتمع.

مُحارَب شكلاً، مشجَّع عليه ضمناً!

الكسل لا يضر النظام القائم، بل يريحه. فهو من جهة يخرج قسماً من المُستغنى عن خدماتهم خارج الفعالية الاجتماعية، وبالتالي يكبح من طاقة التمرد، التي قد تشكلها الحاجة للفعل والإنتاج الحقيقي الإنساني، في مواجهة عوائق الاقتصاد الرأسمالي في وجه الإنتاج الإنساني. ومن جهة أخرى: يكون الكسل داعماً لـ «العقل السهل».

العقل السهل، هو العقل الذي سمّاه مهدي عامل بـ «الفكر اليومي» في آخر كتبه التي لم تكتمل «في نقد الفكر اليومي»، والتي تلمس فيها بداية تسطيح الفكر العام، متكئاً في تسطيح العقل السياسي، الذي ينحدّ باليومي من الحدث، لا في عمق الظاهرة، وقانونها.

"الفكر اليومي" هو ما شكّل سِمة وملامح الفكر والثقافة التي عمِلت الرأسمالية وليبراليتها على إنتاجه وضخه، وقصفه طوال العقود التالية، بعد «نقد الفكر اليومي»، ولا تزال.

الفكر السهل، هو ما يريده الفكر المسيطر، الذي يرهق نفسه في كثرة الأحداث، المصطنعة والحقيقية، ولكن يبقى بعيداً عن القوانين الفعلية خلف الحدث نفسه، قوانين المجتمع وتناقضاته الملتهبة. الرأسمالية لا تشجع الإنتاج والبحث في الواقع، فهذا يتعارض مع مهمتها: طمس الحقيقة، فالحقيقة هي عكس الرأسمالية، لأنها- الحقيقة- كما قال ماركس «دائما ثورية». لهذا، فالكسل المادي والمعنوي هما ظواهر تجهد الرأسمالية لتثبيتها.

العقل السهل والجديد؟

تكثيف العقل السهل يحضر بقوة في ظاهرة الموقف من الرأسمالية، وبناء البديل، في القول الرائج «ليس سهلاً أن تبني البديل، المهمة ليست ببسيطة»! هكذا إذاً يشكل «الكسل» كأساس للعقل السهل، الذي تعوّد بقوة القصف الثقافي طوال سنوات، ومنع أدوات الفكر العلمي، وتبسيط الظواهر، وتسريع الصورة، وتنحيف النص، وتضخيم الضجيج، واستنفار الحواس، ذلك كله حرم الفكر والثقافة السائدة من أدوات هي بالضمون أسهل من «ثقافة استسهالية» ليست بسهلة. أدوات تمكن الإنسان من مواجهة الواقع وفهمه في قوانينه ومساره، ورؤية إمكانات تطوره واستباقه بعين نظرية، هي نفسها الحركة الاجتماعية الصراعية، التي حملتها الماركسية لكي تفكّ قيود العلاقة بين الفكر والواقع فصارت أسهل.

إذاً، هو عقل استسهالي وليس سهلاً، أرادته الرأسمالية أن يكون داعماً لعدم الإقدام على المهمة الصعبة، المهمة الضرورية، الوحيدة: بناء المجتمع البديل نقيض الرأسمالية، والتي تصير ممكنة بأدوات لا توجد عادة في ثقافة التسطيح السائدة، التي تعقد المسائل كلها حتى لا يجري حلّها.

بناء الجديد يتطلب القناعة أولاً بإمكانية بنائه، ليس لأنه سهل أو صعب، بل لأنه ممكن وضروري، وصعوبة بنائه لا تنبع من ذاته بقدر ما هي نابعة من التساهل في التفكير فيه.

العقل السهل والتحريف؟

هنا، ولمحاسن «الصدف التعيسة» يلتقي الفكر السائد الرأسمالي مع فكر التحريف اليساري، الذي أسهل ما لديه اليوم أن يطلق الصفات والتعميمات والمقولات، يمنة ويساراً على العالم كله، لا على ظاهرة ما فقط، فهو في وحدة مع الفكر السهل، غير العلمي، المتسطح في اليومي. التحريف الذي يقدم مادة تصب في طاحونة الرأسمالية نفسها، في تثبيته التبسيط، وفي إلغاء ما ورثه الفكر السياسي التاريخي العلمي من التجربة الإنسانية للبشرية ككل، وأن يلغي مضمون أية ظاهرة وقانونها من جهة، ويفكك شكلها من جهة أخرى. فيصبح كفكر تحريفي وريث عقل التفكيك والعدم، فتعزل الظاهرة عن تاريخيتها، وعن وحدتها الكلية، وعن أرضيتها المادية. ولكنه وبكل بساطة لا يريد، فهو من أنصار الفكر الاستسهالي.

الرأسمالية منتجة للقبائح كلها، عكس كل ما تدعيه، والتي تتهم الاقتصاد الاشتراكي عادة فيها، فكيف حقق الاقتصاد الاشتراكي ما لم تحققه الرأسمالية في عدة مئات من الأعوام؟! بالكسل؟! إنه الموت، صفة الرأسمالية، وكل ما هو حيّ معادٍ لها.

سقوط القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية؟

لا يزال موضوع تراجع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، يتخذ حيزاً هاماً من النقاشات ومقالات الرأي عبر العالم. في هذا الإطار، نستعرض فيما يلي إعداداً لمجموعة مقالات نشرها الكاتب فريدريك ويليام إنغدال، يرصد فيها أبرز التراجعات التي أصابت الولايات المتحدة على الصعيد العسكري، معتمداً على بعض المعطيات الجديدة في هذا الصدد.

■ مالك موصللي

الآن ومع ظهور الصين كدولة عظمى والظهور السريع لروسيا ورؤية الصين حول أوراسيا الناشئة جعل إدارة الرئيس ترامب تتنافس مع الجميع في كل مكان

وجهت الولايات المتحدة صواريخها النووية والعسكرية في كل اتجاه تقريباً منذ تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع فريقه من الجنرالات في كانون الثاني 2017. فقامت الولايات المتحدة بالتهديد بتدمير كوريا الشمالية بالكامل، وتكثيف شحنات الأسلحة للجماعات المسلحة في سورية، وقامت بإرسال أساطيلها البحرية في كل اتجاه يمكن تخيله من بحر الصين الجنوبي إلى بحر البلطيق.

تصادمات البحرية الأمريكية

اصطدمت المدمرة وحاملة الصواريخ «يو إس إس جون سيدني ماكين» من أسطول البحرية الأمريكية السابع، في شهر آب مع ناقلة نفط قبالة سنغافورة، مما أسفر عن مقتل عشرة بحارة. واصطدمت قبل شهرين المدمرة «يو إس إس فيتزجيرالد» بسفينة تجارية مما أدى إلى مقتل سبعة بحارة، وتسبب بخسائر تقدر بحوالي نصف مليون دولار. ولم يجد التحقيق الاستخباراتي البحري أي دليل على وقوع هجوم إلكتروني. ولم تحاول واشنطن هذه المرة إلقاء اللوم على روسيا أو الصين، فالأمريكيون هم المسؤولون عن هذا الخطأ.

لا يُصدق بالنسبة لأكبر أسطول بحري في العالم، أنه خلال فترة حكم جورج بوش وعندما كان دون رامسفيلد وزيراً للدفاع، اتُخذ قرار لتوفير المال من خلال إلغاء التدريب التقليدي لضباط البحرية.

أنشأت البحرية الأمريكية ما يسمى مدرسة إعداد ضباط الحرب عندما أصبحت الإلكترونيات البحرية، مثل: الرادارات المتطورة، السونار، الأسلحة، الصواريخ، ونظم ربط البيانات أكثر تعقيداً في الستينات، وأعطت تدريبات صارمة للضباط المستقبليين لفترة تمتد بين 12 إلى 14 شهراً قبل صعودهم على أول سفينة. وتم إغلاق هذه المدرسة في عام 2003 واستبدالها بالتدريب القائم على الحاسوب، وأعطي الضباط البحريون الجدد أقراصاً حاسوبية تدريبية بدلاً من حضور التدريب.

وأصر نائب الأدميرال تيموثي لافلور، المسؤول عن هذا القرار، والذي انتُقد بشدة من قبل العديد من الضباط، أن إلغاء التدريب الجاد سيؤدي إلى زيادة الرضى المهني وزيادة العائد على الاستثمار، حيث إن تخفيض التدريبات وفّر 15 مليون دولار في السنة. وأدى بالإضافة إلى ذلك الاعتماد المفرط على الإلكترونيات، مثل: أنظمة الرادار الآلي، ونظام التعرف الأوتوماتيكي، إلى التخلي عن المراقبة البشرية، فلم يكن أحد يراقب على سفينة يو إس إس فيتزجيرالد أو يو إس إس ماكين.

وأعفي قادة المدمرتين يو إس إس فيتزجيرالد و يو إس إس ماكين من مهامهم، وبالكاد كان هذا رداً جدياً على هذه المشكلة الكبيرة.

معايير أقل

لم يكن للقوات المسلحة الأمريكية أي خصم مقنع منذ نهاية الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وكان لهذا تأثير كبير على الروح المعنوية. فقد ذهبت القوات الأمريكية إلى أفغانستان في عام 2001 لتدمير أسامة بن لادن، ثم إلى العراق لتدمير صدام حسين، ثم إلى ليبيا لتدمير القذافي، والآن إلى سورية في محاولة لتدمير الرئيس السوري بشار الأسد. ولم يكن أي من هؤلاء الخصوم مُقنعاً بالنسبة للأمريكيين.

فليس من الغريب أن القوات المسلحة الأمريكية تواجه صعوبة في توظيف أشخاص مؤهلين من أجل الحروب التي تريد أن تشنها في أنحاء العالم جميعها. وكان على الجيش الأمريكي قبول مجندين بمؤهلات أقل بمن فيهم أولئك الذين لديهم سجلات في تعاطي المخدرات.

لم يكن للقوات المسلحة الأمريكية أي خصم مقنع منذ نهاية الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وكان لهذا تأثير كبير على الروح المعنوية

نقص الطيارين

كشفت القوات الجوية الأمريكية في 23 تشرين الأول، أنها تعد أسطولاً من قاذفات القنابل النووية من طراز B-52، لتكون مُتأهبة دائماً، وهذا أمر لم يحصل منذ الحرب الباردة. وأضافت: إن الطيارين في قاعدة باركسديل مستعدون في حال إصدار الأوامر. وتعاني خطة ترامب المجنونة هذه من مشاكل إضافية، فالقوات الجوية لديها نقص كبير في عدد الطيارين المؤهلين. ووقّع الرئيس ترامب في 21 تشرين الأول أمراً تنفيذياً يسمح للقوات الجوية بالتواصل مرة أخرى مع حوالي ألف طيار متقاعد، من خلال توسيع حالة الطوارئ التي أعلنها جورج بوش بعد 11 أيلول 2001. ويُعتبر هذا الأمر جزءاً من محاولة التخفيف من نقص الطيارين الحاد في سلاح الجو، تبعاً لما ذكره متحدث باسم البنتاغون.

وشن الجيش الأمريكي الذي تتجاوز ميزانيته السنوية ميزانية جيوش كل من الصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا، حروباً ضد معارضيه العسكريين، مثل: العراق وأفغانستان وليبيا، حيث لم تكن في هذه الدول أية نزاعات.

أصدرت الكلية العسكرية في الولايات المتحدة، دراسة تحدث فيها الباحثون أن النظام العالمي الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، وتهيمن فيه الولايات المتحدة، يخضع لضغوط هائلة. وأضاف الباحثون: أنه تمّ تحويل النظام إلى أحادي القطب مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وهيمنت بشكل عام الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ ذلك الحين. وتضيف الدراسة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على موقف السيادة والهيمنة التي تتمتع بها منذ 20 عاماً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

الآن ومع ظهور الصين كدولة عظمى، والظهور السريع لروسيا، ورؤية الصين حول أوراسيا الناشئة، جعل إدارة الرئيس ترامب تتنافس مع الجميع في كل مكان. وجعل هذا الأمر السياسة الخارجية للولايات المتحدة غير قادرة على التصرف بجدية كدولة ناضجة.

مصر والسودان: بوادر أزمة وفرص تكامل؟

تشهد العلاقات بين مصر والسودان، تصعيداً خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى الرغم من وجود ملفات إشكالية بينهما تاريخياً، إلّا أن التصعيد الأخير يبدو أنه يتعدّى إطار العلاقة الثنائية، إلى كونه جزءاً من الصراع الإقليمي الجاري في المنطقة، ويترافق مع تحولات في السياسة الخارجية لكلا البلدين.

■ عليا نجم

لا يعتبر التوتر المصري السوداني جديداً، حيث توجد ملفات عدة تعتبر سبباً في استمرار التوتر والتصعيد بينهما من فترة إلى أخرى. تشمل هذه الملفات، المناطق المتنازع عليها وهي: حلايب وشلاتين، وملف تقاسم مياه نهر النيل، وسد النهضة، بالإضافة إلى الاتهامات الموجهة إلى مصر بدعم المعارضة السودانية. ليضاف إليها مؤخراً ملف جزيرة سواكن. لكن ورغم وجود هذه الملفات التي تشكل أرضية لتصعيد محتمل، فإن إعادة تسليط الضوء عليها في هذه المرحلة يمكن ربطه مع التغيرات الجارية في السياسات السودانية مؤخراً.

حلايب وشلاتين

بدأ التوتر الأخير مع إعادة طرح السودان لقضية مثلث حلايب، وهي المنطقة الممتدة على البحر الأحمر، والواقعة على خط العرض 22، الخط الذي رسمه المستعمر البريطاني عام 1899 بين مصر والسودان، تاركاً بؤرة توتر بين البلدين، حيث تمارس مصر سيادتها على المنطقة وتديرها وتستثمر فيها منذ التسعينيات.

مؤخراً، أبلغت الحكومة السودانية الأمم المتحدة رسمياً، بأنها ترفض اتفاقية تعيين الحدود بين مصر والسعودية التي وقعت عام 2016، وذلك لأنها اعتبرت مثلث حلايب المتنازع عليه مع السودان تابعاً لمصر، ونقلت وسائل الإعلام عن خطاب لوزارة الخارجية في 5 كانون الأول الماضي قوله: «إن حكومة السودان تعلن اعتراضها ورفضها لما يعرف باتفاقية تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والموقعة في الثامن من نيسان 2016».

ترافق ذلك مع طرحٍ تقدم به وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، لحل الخلاف وفقاً لسيناريوهين أحدهما: الحوار كما حدث بين مصر والسعودية حول تيران وصنافير، أو تدويل القضية بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية، الأمر الذي رفضته القاهرة على لسان، أحمد أبو زيد، المتحدث باسم الوزارة الخارجية المصرية، الذي أعرب عن رفض بلاده القاطع لما انطوى عليه الخطاب السوداني للأمم المتحدة من مزاعم حول السيادة السودانية على منطقتي حلايب وشلاتين.

سد النهضة

من جهة أخرى، كان سد «النهضة» أحد الملفات التي ساهمت في تأجيج حدة التوتر بين البلدين، ففي الوقت الذي تدعم فيه السودان السد، ترى مصر أنه سيؤثر على حصتها من مياه النيل.

الخلاف حول السد ظهر إلى السطح مع نشر صحيفة أثيوبية تقارير تفيد بطلب القاهرة رسمياً استبعاد السودان من مفاوضات السد، الأمر الذي نفته مصر على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد، الذي أشار إلى أن الاقتراح الذي قدمته مصر يطلب مشاركة البنك الدولي كطرف محايد في مفاوضات اللجنة الثلاثية الفنية، وتم تقديمه إلى الحكومة السودانية أيضاً، وهي تنتظر رد كل من السودان وأثيوبيا على هذا الاقتراح.

هنا ترى بعض التحليلات المصرية أن موقف السودان من قضية السد يعد امتداداً لتغيرات تشهدها السياسة السودانية في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى ارتباط ذلك بالموقف من حلايب وشلاتين.

جزيرة سواكن

في السياق ذاته، تعتبر قضية جزيرة سواكن وتطور العلاقات السودانية مع تركيا، هو العامل الأساس الذي أعاد الخلافات المذكورة سابقاً إلى السطح.

وذلك بعد زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأخيرة إلى السودان والتي حصد فيها مشروع إعادة إعمار وترميم جزيرة سواكن السودانية في البحر الأحمر، وتوقيع 22 اتفاقية بين البلدين بهدف رفع حجم التجارة بينهما إلى 10 مليارات دولار أمريكي، وهو ما اعتبرته القاهرة تهديداً للأمن القومي المصري.

ترافق ذلك مع إعلان رئيس أركان الجيش القطري، أن قطر والسودان ستجريان قريباً مناورات مشتركة، مؤكداً استمرار التعاون العسكري بين البلدين.

ليقابل ذلك كله جدلاً واسعاً وانتقادات، خاصة من قبل وسائل إعلام مصرية وخليجية، وتحدث البعض عن حلف يجمع تركيا وإيران وقطر، وهو ما نفاه المسؤولون السودانيون والأتراك.

تقارب سوداني_ روسي

بغض النظر عن محاولات خلق الاصطفافات ضمن الصراع الإقليمي الجاري، فإن التقارب السوداني التركي، سبقه تطور في العلاقات مع روسيا، وزيارة الرئيس السوداني عمر البشير لموسكو في تشرين الثاني الماضي، الذي أشاد بالتعاون الاستراتيجي بين بلاده وروسيا، ونوه بالحصار الأمريكي على بلاده لمدة عشرين عاماً، مبيناً أن ذلك يتيح فرصة في إحداث تنمية في السودان من خلال «مشروعات محددة».

وكانت الزيارة قد نتج عنها توقيع اتفاقيات عدة بين البلدين، في مجالات الطاقة والبحوث والتعليم وغيرها. من بينها اتفاقية حول تطوير مشروع لإنشاء محطة كهروذرية على الأراضي السودانية.

ترى الخرطوم في تطور علاقاتها مع كل من تركيا وروسيا، مصدر قوة، وأن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على مصر بطبيعة الحال، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السوداني، إبراهيم غندور، بقوله: إن سياسيين مصريين لا يريدون أن يكون السودان دولة قوية، معتبراً أن هذا الأمر لا يخدم مصالح بلادهم على الإطلاق، موضحاً أن السودان ومصر «لديهما الإمكانات ليصبحا، من خلال مشروع تكامل بينهما، قوة سياسية واقتصادية كبرى في وادي النيل».

في المقابل بيّن سامح شكري، وزير الخارجية المصري، إن دولة السودان تعتبر من أهم الدول بالنسبة لمصر، ووزارة الخارجية لديها إدارة معنية خصيصاً للسودان نظراً لأهميتها.

ترى الخرطوم في تطور علاقاتها مع كل من تركيا وروسيا مصدر قوة وأن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على مصر بطبيعة الحال

بناء على سبق يمكن القول: إن العلاقات بين مصر والسودان تقف اليوم على مفترق طرق، ففي حال ذهب التصعيد الأخير، اتجاه تأجيج التوتر في العلاقات بين الجارتين، فإن ذلك سينعكس سلباً على كل منهما، وخاصة مع ارتفاع درجة عدم الرضى الاجتماعي عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية، وهو ما ظهر مؤخراً من خلال تراجع الوضع المعيشي في كلا البلدين، وتفجرّ احتجاجات الخبز في السودان، أما في حال تم تجاوز تلك الخلافات، والسعي لتكوين شراكة حقيقية في إطار التوازنات الدولية الجديدة، والتحولات التي تشهدها السياسات الخارجية في كلا البلدين، فمن الممكن فعلاً لمشروع التكامل بينهما أن يثمر عن قوة سياسية واقتصادية كبرى حقيقية في وادي النيل.

«نار وغضب» وجنون أمريكي؟

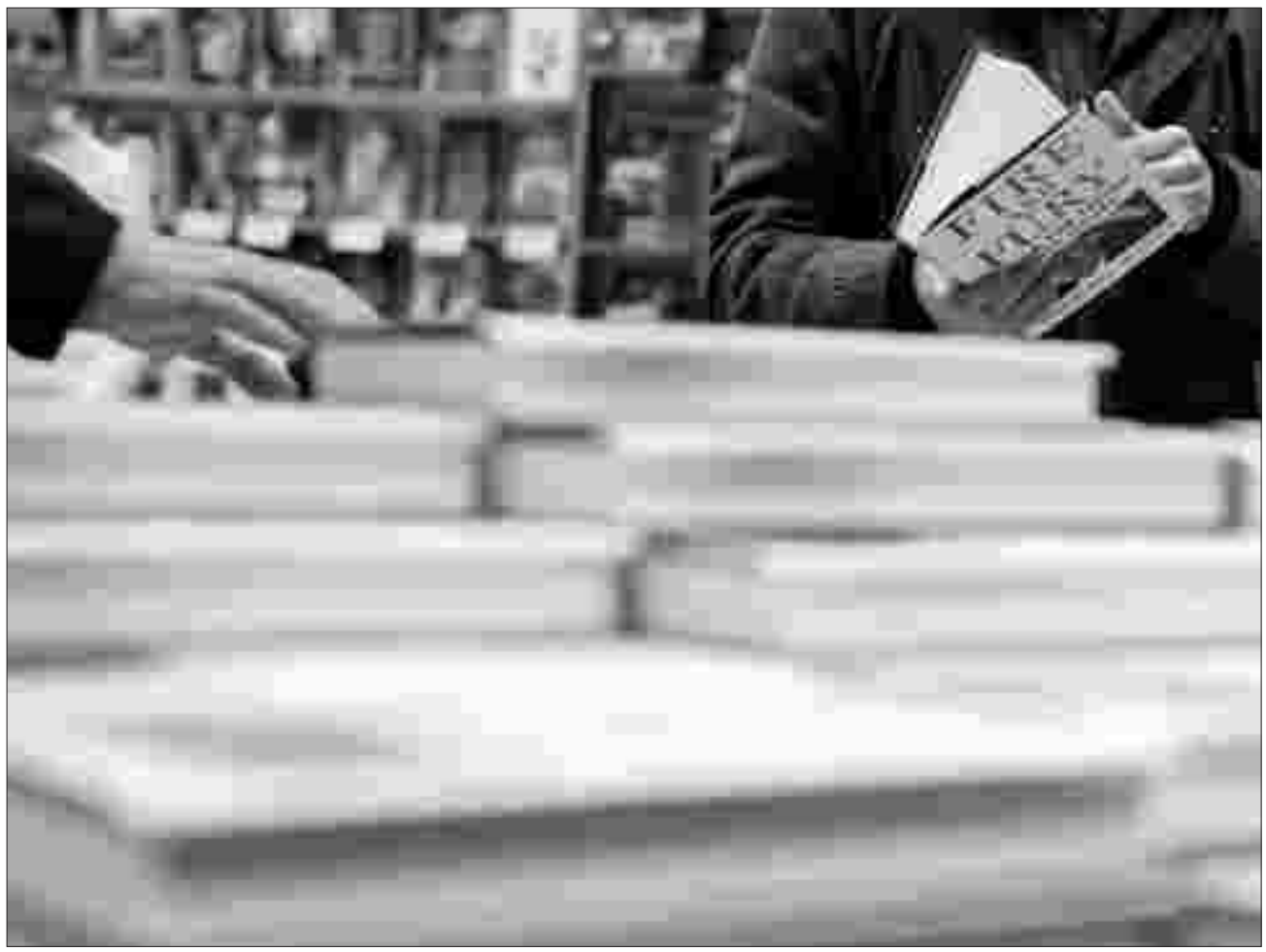

كتب، فين كونينغهام، مقالاً يقول فيه: أنّه وبعد فشل حملة «العمالة لروسيا» العام الماضي، يبدو أنّ الوقت قد حان لحملة جديدة لإجبار ترامب على الاستقالة، فيقول: «بعد فشل خصوم ترامب السياسيين المحليين لصق روسيا_ غيت به، قد يكونون قد وجدوا صيغة خبيثة في المسألة المتعلقة بصحّة الرئيس العقليّة».

■ إعداد: قاسيون

إنّ مضي ترامب للفحوص الطبيّة هذا الأسبوع، يوقد تكهنات وسائل الإعلام بإمكانيّة إيجاد الأطباء لدليل على عدم الاستقرار النفسي لترامب. انفجرت فقاعة جنون ترامب في وسائل الإعلام السائدة، بعد صدور كتاب مايكل وولف: «داخل بيت ترامب الأبيض» الذي يقتبس أقوال موظفي البيت الأبيض، وأعضاء طاقم ترامب ومساعديه وأفراد عائلته، والذي يقول الكاتب: أنّهم جميعاً يعلنون بأنّ ترامب يعاني من مشكلة عقلية.

الارتياب الأمريكي

ويقول، وولف: أنّه التقى بحوالي مائتي شخص من البيت الأبيض خلال 18 شهراً، وكان أحد مصادره الرئيسين هو: ستيف بانون، رئيس طاقم ترامب الاستراتيجي السابق. وقد أنكر بانون أقوال وولف، وأعلن بأنّه تمّت إساءة الاقتباس عنه. وكذلك فعل الكثيرون من أعضاء البيت الأبيض الذين وصفوا الكتاب بأنّه «عمل قمامة خيالي». وترامب نفسه علّق عليه، بأنّه «كتاب زائف» وأنّه لم يلتقِ الكاتب على الإطلاق.

وبغض النظر، فقد تمّ وصف الرئيس ترامب في الإعلام بأنّه: «مصاب بالارتياب وغير مستقر ومتهور وببغاء وصبياني وغير مثقف». وليست هذه هي المرّة الأولى التي يتمّ التشكيك فيها بصحّة ترامب العقليّة، فكما يقول الكاتب: «حذّر العديد من مختصي الصحّة النفسية المشاهير في الجامعات الأمريكيّة منذ أشهر، وبشكل علني بأنّ الرئيس الخامس والأربعين قد لا يكون مؤهلاً للاضطلاع بواجباته كرئيس».

ويقول الكاتب: «خصوم ترامب السياسيون من الديمقراطيين وبعض الجمهوريين، وقسم كبير من الإعلام، مع شخصيات رئيسة من المسؤولين العسكريين والأمنيين في الدولة العميقة، لم يقبلوا منذ البدء بانتخاب دونالد ترامب عام 2016، وكانت البداية مع حملة تشويه ترامب بفضيحة روسيا_ غيت وإجباره على الخضوع». لكنّ المشكلة مع تكتيك روسيا_ غيت واتهام الروس بالتدخل في الانتخابات الأمريكيّة، ذات ثلاثة أبعاد، الأول هو: أنّها تحتاج لإثباتها إلى دلائل موضوعيّة غير متوفرة، والثاني: أنّ الجمهور الأمريكي يدرك عدم المصداقيّة، ويرى في كامل ملحمة روسيا_ غيت أمراً مملاً، والثالث: أنّ مثل هذه الواقعة تحتاج إلى دعم أغلبيّة الكونغرس لها، ليتمّ إجبار ترامب على الاستقالة، وتبعاً لكون الكونغرس جمهوري، فهذا ليس ممكناً.

احتمالات انقلاب داخلي

وهذا يأخذنا إلى الخيار الثاني: خيار الانقلاب الداخلي «انقلاب القصر». فالتعديل الخامس والعشرون من الدستور الأميركي، الذي تمّ توقيعه بعد أربعة أعوام من اغتيال كينيدي، يخوّل نائب الرئيس مع أغلبيّة 15 عضواً من حكومة البيت الأبيض الرئيسة، إزالة الرئيس القائم بداعي عدم أهليته للقيام بواجباته، سواء أكانت هذه الأهليّة المفقودة هي عقليّة أم جسديّة.

ورغم أنّ التصريحات العامّة لنائب الرئيس الحالي، مايك بينس، تبدي قربه ودعمه للرئيس، ولا تظهر طموحاً لاحتلال البيت الأبيض، فإنّ بينس محافظ متكلّف داعم للعسكرة بشدّة، وهو ما يجعله بديلاً أفضل من ترامب بالنسبة للمنظومة ولوسائل الإعلام. ومن أعضاء «الكابينت» المؤثرين أيضاً، هنالك مدير المخابرات المركزية مايك بومبيو، وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي، ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، وجميعهم أبدوا تأييدهم لترامب واعتبروا أن الادعاءات بمشاكله العقلية مجرّد هراء.

وينهي الكاتب مقاله بالقول: «بينما فشلت خطّة روسيا_ غيت، فإنّ الانقلاب الداخلي ضدّ «ترامب المجنون» قد يكون أكثر فاعليّة كخيار لاستبدال ترامب في نهاية المطاف».

من يحكم البيت الأبيض؟

ومن بين مئات التغريدات التي نشرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الآونة الأخيرة، دافع في إحداها عن سلامة قواه العقلية، وقال: إنه ليس مجرد شخص ذكي، وإنما عبقري. نعم، جرت انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة كان من المستحيل برأي الجميع أن يفوز بها ترامب. ويُقال: إن من ينجحون في دخول البيت الأبيض والجلوس على ذلك الكرسي، يكون مستوى ذكائهم عالياً، وحتى عباقرة.

عنوان الكتاب «نار وغضب» مقتبس من تصريح أدلى به ترامب بعد بدء زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون تجاربه الصاروخية والنووية. وقال ترامب: «من الأفضل لكوريا الشمالية عدم توجيه المزيد من التهديدات للولايات المتحدة، لأنها ستواجه النار والغضب التي لم يشهدها العالم من قبل».

ما نفهمه من الكتاب، أن لدى ترامب خصلة الرد «بالنار والغضب والعنف» على كل من يقول له «لكن..» مهما كان منصبه، لكن يمكن معرفة ما إذا كان هذا الرأي صحيحًا أم لا من خلال النظر إلى سياسات هؤلاء في العام الأول من حكمهم.

تحرك ترامب من أجل منع نشر الكتاب بمهارات محاميه، لكنه فشل في ذلك. وحتى لو كان نجح في الحيلولة دون نشر الكتاب، تعلم كل شعوب الأرض أنه لا يوجد زعيم كامل القوى العقلية على رأس الولايات المتحدة. بالله عليكم، هل يتخذ رجل عاقل قرار الاعتراف بالقدس، هذه الأرض المقدسة، عاصمة للكيان الصهيوني، وهو يعلم تمام العلم أنها أرض فلسطينية واقعة تحت الاحتلال؟

الصورة عالمياً

• أعلنت كل من كوريا الديمقراطية وكوريا الجنوبية، الثلاثاء الماضي، الاتفاق على استئناف المفاوضات فيما بينهما بخصوص القضايا العسكرية، في محاولة لتخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

• تعهدت الصين بمواصلة لعب دور بنّاء لدعم وتنفيذ اتفاق إيران النووي، بعدما وضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهلة لإصلاح «عيوب مروعة» في الاتفاق، وإلا أعلن انسحاب الولايات المتحدة منه.

• وجهت بريطانيا وفرنسا وألمانيا دعوة مشتركة للولايات المتحدة لحماية اتفاق إيران النووي، وقالت: إن من حق طهران الاستفادة من رفع العقوبات وفقاً لما نص عليه الاتفاق.

• قال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو: إن بلاده طلبت من النظراء الأوروبيين إرساء علاقات قائمة على المساواة والشراكة، بما يضمن استمرار تعاون وعلاقات صحية بين الجانبين.

• شارك حوالي سبعة آلاف من الأطباء الذين يواصلون الدراسة في مسيرة جديدة في الجزائر، بعد شهرين من الإضراب عن العمل، للمطالبة بإلغاء الخدمة المدنية المفروضة عليهم للعمل في المناطق البعيدة.

• قال الرئيس الإيراني حسن روحاني: إن مطالب الإيرانيين لا تقتصر على الشؤون الاقتصادية فحسب، بل لديهم كذلك مطالب سياسية واجتماعية وثقافية، في إشارة إلى موجة الاحتجاجات الأخيرة.

الشركات متعددة الجنسيات...

لطالما هيمن على النقاشات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، سواء لدى اليمين أو اليسار، ثلاث قضايا متداخلة، أولاً: أسباب نشوئها، ثانياً: التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات والعمليات الدولية للشركات، وأيضاً إمكانيّة ظهور شركات عابرة للحدود الوطنيّة بشكل كلي، ثالثاً: المدى الذي يمكن فيه لهذه الشركات العملاقة المتداخلة عالمياً أن تحلّ محلّ الدول نفسها.

■ جون بيلامي فوستر
تعريب وإعداد: عروة درويش

إضافة إلى ذلك، وفي إطار النظرية الماركسية، درج سؤال عن كيفيّة نشوء مثل هذه الشركات، التي أوجدها التمويل الأجنبي المباشر، والتي يمكن لها أن تحوّل نظريّة لينين عن الإمبرياليّة التي ركزت على تصدير رأس المال، بشكل رئيس عبر صيغ استثمار سندات ماليّة. اليوم، تزودنا التحليلات المبكرة عن علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالإمبرياليّة، والتي طوّرها المنظرون الماركسيون في الستينيات والسبعينيات، بالأدوات الناقدة اللازمة لفهم الإمبريالية الجديدة لرأس المال المالي العالمي الاحتكاري، والمتجذرة في الموازنة بين العمالة العالميّة.

أصل الشركات متعددة الجنسيات

بالنسبة للاقتصاد «النيوكلاسيكي»، فإنّ المهمّة الأصعب كمنت في تبرير ظهور الشركات متعددة الجنسيات في المقام الأول. فخلافاً للاقتصاد الماركسي، ليس لدى التحليلات النيوكلاسيكيّة أية نظريّة متميزة عن تركيز وتمركز رأس المال المتصل بعملية التراكم، وعليه ليس لديها نظريّة عن الميل نحو الاحتكار داخل النظام نفسه.

ورغم أنّ نظريّة المنافسة القاصرة، وتحليل التنظيم الصناعي يأخذان بالاعتبار النموّ في حجم الشركة، فإنّ هذا النوع من التحليلات كان خارج الإطار المركزي للاقتصاد البرجوازي نفسه. في الستينيات حاول الاقتصاديون النيوكلاسيكيون يائسين، أن يوضحوا النشوء غير العادي للشركات متعددة الجنسيات داخل إطار نموذج المنافسة، الذي يستبعد بشكل كبير سطوة الاحتكار. لقد شددوا بثبات بأنّ هذه الشركات الممتدّة على طول العالم، هي ببساطة أداة أكثر فاعليّة، تستهدف تخصيص الموارد بشكل أمثل داخل الأسواق التنافسيّة. لكنّ الواقع يكذّب وجهة النظر هذه. قامت أدوات التفكير السائد، من أجل شرح نموّ الشركات متعددة الجنسيات، بالإضاءة على عناصر مثل: 1ـ المواهب المتمايزة للعمالة ورأس المال بين البلدان. 2ـ علاوات المخاطر في أسواق الأسهم الدوليّة. 3ـ الحاجة لتوسيع أسواق الشركات باستخدام تمويل الفوائض المولدة داخلياً. بأيّة حال، لا شيء ممّا سبق ينفذ إلى قلب مسألة الشركات متعددة الجنسيات بمعنى التراكم والسطوة.

في هذا السياق كان الاقتصادي النيوكلاسيكي الرائد في العلاقات الاقتصاديّة الدولية تشارلز كيندلبرغر، يعتمد بشدّة على أطروحة تلميذه السابق ستيفن هايمر لعام 1960: «العمليات الدولية للشركات الوطنيّة: دراسة للاستثمار المباشر» من أجل شرح صعود الشركات متعددة الجنسيات. لقد شدد، هايمر، من أجل توضيح استثمارات الشركات متعددة الجنسيات: «إنّ الأثمان الزهيدة في الخارج مقارنة بالوطن ليست كافية. ما يجب تفسيره هو سبب عدم اضطلاع رجال الأعمال المحليين في الخارج بمهمات الإنتاج، رغم حيازتهم على مزايا أصيلة مقابل المستثمرين الأجانب». تكمن هنا النقطة الرئيسة لتمييز سطوة الشركات متعددة الجنسيات في الاستيلاء على الشركات المحليّة والاستحواذ على كامل مزاياها.

المسألة الجوهريّة في تطوّر الشركات متعددة الجنسيات كانت استغلال قوّة العمل العالميّة في سياق التبادل الإمبريالي اللامتساوي

لقد استند هايمر_ وهو الذي ظهر بوصفه المنظر البارز للشركات متعددة الجنسيات_ في تحليلاته على نموّ العمليات متعددة الجنسيات في نظريّة التنظيم الصناعي، وذلك بالبناء على تحليل الاحتكار واحتكار الأقليّة. وبالاعتماد على أعمال هايمر، أدخل كيندلبرغر شيئاً من الواقعيّة في التحليل السائد لأصل الشركات متعددة الجنسيات، شارحاً إيّاه في ضوء ما دعاه: «النظريّة الاحتكاريّة للاستثمار المباشر» لهايمر. ومع ذلك، يميل الاقتصاد النيوكلاسيكي، عاكساً طابعه الدفاعي، بشكل متزايد إلى وضع نظريّة عن تطوّر الشركات متعددة الجنسيات في إطار «تحليل كلفة العمليّة»، حيث تبعاً له، تسعى الشركات إلى استيعاب تكاليف العمليات الخارجية من أجل تحقيق أقصى قدر من الفاعليّة. ورغم أنّ مثل هذه الآراء تمثّل عنصراً هاماً في تحليل الشركة عموماً، فإنّها تتجه إلى تفسير الأمر الأكثر تميزاً بشأن الشركات متعددة الجنسيات: تشكيل سطوة الاحتكار العالمي.

تراكم وتوسّع رأس المال

أمّا بالنسبة للنظريّة الماركسيّة، فالأمر على النقيض من ذلك. فقد نشأت الشركات متعددة الجنسيات بسبب تركّز وتمركز رأس المال، وهي العملية التي لا تتجزأ عن عمليّة التراكم الرأسمالي. وعليه فإنّ نمو الشركات متعددة الجنسيات كان متأصلاً في تطوّر الشركة. وكما شرح باران وسويزي في «ملاحظات حول نظريّة الإمبرياليّة»:

«لقد أثبتت الشركات الاحتكاريّة «التي تأسست في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» بأنّها مربحة للغاية... هذه الشركات العملاقة هي الوحدات الأساسيّة في الرأسماليّة الاحتكاريّة في مرحلتها الحاليّة. يشكّل مالكوها وموظفوها الكبار الفئة القائدة للطبقة الحاكمة. يمكننا عبر تحليل هذه الشركات العملاقة ومصالحها أن نفهم بشكل شامل عمل الإمبرياليّة اليوم... كانت الشركات العملاقة التي هيمنت على اقتصاد الولايات المتحدة، هي أوّل من فتح هذا الطريق بريادة شركة «ستاندارد أويل». لقد أصبحت هذه الشركات، باستخدام مصطلحات الأعمال التجارية اليوم، شركات متعددة الجنسيات. لا يكفي أن تملك الشركة متعددة الجنسيات قاعدة عمليات في الخارج، فصفاتها المميزة هي أن تتخذ إداراتها قرارات جوهريّة بشأن التسويق والإنتاج والبحوث، من حيث البدائل المتاحة لها في أيّ مكان في العالم».

تمّ في وقت لاحق تطوير وجهة نظر مشابهة من قبل الباحثين التقدميين ريتشارد بارنت، ورونالد مولر، اللذين كانا من بين أوائل من استخدم مصطلح «العولمة» في سياق التوسّع العالمي للشركات متعددة الجنسيات. ففي كتابهما الصادر عام 1974: «الوصول العالمي: سطوة الشركات متعددة الجنسيات»، رأيا: أنّ صعود الشركات العالميّة يمثّل «عولمة رأسماليّة احتكار_ الأقليّة». وكما يبينان: فإنّ بنية هكذا شركات نشأت عن عمليّة تركيز وتدويل رأس المال الذي سمح لقلّة من الشركات، التي «لا تتنافس مع بعضها وفقاً للقواعد التقليديّة للسوق الكلاسيكيّة»، بالسيطرة بشكل فعلي على الاقتصاد.

وكانت النتيجة توسعاً هائلاً في السطوة الاحتكاريّة، حيث تمكنت الشركات الاحتكاريّة، والاحتكاريّة_ الأقليّة، العملاقة، بالاستفادة من انخفاض الأجور وقلّة رأس المال والدول الضعيفة على طول العالم، من

سطوة الاحتكار العالمي «1»

تمكنت الشركات الاحتكاريّة العملاقة بالاستفادة من انخفاض الأجور وقلّة رأس المال والدول الضعيفة على طول العالم من أجل رفع هوامش أرباحها

أجل رفع هوامش أرباحها. وذلك عبر مصّ كميات هائلة من الفائض من بلدان الجنوب العالمي، كما بيّن باران وسويزي بشكل اختباري. تخضع جميع الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسيات، لمبدأ تعظيم الأرباح وتراكمها لصالح الشركة ككل، حيث يقع مقرها المالي والإداري في مركز تكديس الثروة في النظام العالمي.

كما لاحظ، ماغدوف، وسويزي، في عام 1969: «الغالبيّة العظمى من أكبر 200 شركة غير ماليّة في الولايات المتحدة اليوم، وهي الشركات التي تشكّل مجتمعة ما يقرب من نصف النشاط الصناعي في البلاد، قد وصلت إلى كلتا مرحلتي التكتّل وتعدد الجنسيّة». كلّما زادت هذه الشركات الاحتكاريّة من تكتلها وتعدد جنسياتها: «كلّما أبعدت إداراتها العليا عن أيّ منتج أو عمليّة إنتاج محددة». في الواقع: «تصبح اهتمامات المركز ماليّة بحتة بشكل متزايد. حيث يتمّ توجيه الأرباح والتراكم بشكل مركزي. بينما يتمّ نقل مسائل الإنتاج والتكنولوجيا ...الخ، إلى الأقسام والشركات الفرعيّة ومدراء المصانع، الذين يكونون مسؤولين عن الإنتاج وعن بيع منتجات الشركة الكثيرة حتّى». والنتيجة التي يصلان إليها أنّ الشركات متعددة الجنسيات هي: «الأداة الرئيسة لرأس المال المالي، في النصف الثاني من القرن العشرين»

تعرض النظرة الماركسيّة وضوحاً وواقعيّة أكبر بكثير من التحليلات السائدة، لتقود إلى تصوّر أدقّ لمستقبل تطوّر الشركات متعددة الجنسيات على الساحة الدولية، وكذلك عن قوتها إزاء الدول، والتحوّل في نهاية المطاف في النظام العالمي الإمبريالي. يظهر هايمر في أعماله المتأخرة، أنّ المسألة الجوهريّة في تطوّر الشركات متعددة الجنسيات، كانت استغلال قوّة العمل العالميّة في سياق التبادل الإمبريالي اللامتساوي.

شركات متعددة الجنسيات أم دوليّة عابرة للحدود؟

نشرت صحيفة «بزنس ويك» في نيسان 1963 تقريراً خاصّاً بعنوان: «الشركات متعددة الجنسيات»، تناول التدويل المتزايد للأعمال التي تقوم بها شركات الولايات المتحدة. وورد في المقال: «قد يملأ مصطلح متعددة الجنسيات الفم، لكنّه يؤدّي دور الخطّ الفاصل بين المؤسسات الموجهة للداخل، والتي لديها عمليات دوليّة، وتلك الشركات الموجهة ناحية العالم». وبعد أقلّ من عام، في حزيران 1964، قالت وكالة «أخبار الولايات المتحدة والعالم» أنّ شركات الولايات المتحدة لم تعد تعتبر الولايات المتحدة كأرض خصبة لتحقيق الربح. بدلاً من ذلك، باتت الشركات تتطلّع خارجاً للأسواق المربحة، وفرص الاستثمار على حدّ سواء. وذلك يبدو من التوسّع السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على التصنيع، وكذلك يبدو من «عائدات النمو السريع» من مبيعات المصانع المملوكة لشركات الولايات المتحدة في الخارج. لقد كانت «مغامرة» عالميّة مربحة ولا يمكن وقفها. وكما قال التقرير في افتتاحيته: «تغطّي الأعمال الأمريكيّة، وكذلك رجال الأعمال السريعون الذين يديرونها، الكوكب هذه الأيام».

مالت الكثير من التحليلات السائدة للشركات متعددة الجنسيات منذ البداية، وكذلك الكثير من تحليلات اليسار الشائع، إلى رؤية هذه الشركات بوصفها منفصلة عن الدول القوميّة، مشكّلة قوى اقتصاديّة مستقلّة تماماً. تتلاءم هذه الرؤية بالتأكيد مع النظرة الاختزاليّة، التي ترى بأنّ الدولة واللاعبين الاقتصاديين كيانين منفصلين، بدلاً من كونهما كيانين متكاملين من الناحية الهيكليّة، ضمن أنماط الإنتاج التاريخيّة أو التشكيلات الاجتماعية.

كتب الاقتصاديّ النيوكلاسيكي كيندلبرغر في عام 1969 بأنّ الشركات الوطنيّة التي تملك عمليات خارجيّة كانت «في طور التطوّر إلى شركات متعددة الجنسيّة، وتُظهر إشارات على التطوّر النهائي إلى شركات دوليّة»، منفصلة عن الدولة القوميّة. وقد احتجّ كيندلبرغر خطأً، متوقعاً مفاهيم لاحقة خاطئة عن العولمة، بأنّ: «الدولة القوميّة على وشك الانتهاء بوصفها وحدة اقتصاديّة».

بعد ثلاثين عاماً، تمّ طرح النظرة العامّة نفسها، في سياق النقاش المتجدد حول العولمة، وهو النقاش البعيد عن الوصف الذي قاله بارنت ومولر: «عولمة رأس مال احتكار ـ الأقليّة». عوضاً عن ذلك، قامت أيديولوجيا خطاب العولمة الحاكم في التسعينيات، بإعادة ابتكار الشركات متعددة الجنسيات بوصفها شركات عابرة للحدود أو حتّى فوق الوطنيّة، ممّا يشكل نوعاً من كينونة محايدة أو وحدة وظيفيّة في السوق العالميّة، كينونة منفصلة بشكل متزايد عن الدول وعن القوى السياسيّة ـ الاقتصاديّة.

وعليه، فقد ميّز مرشد الإدارة بيتر دراكر في عام 1997 بين الشركات «العابرة للحدود الوطنيّة» وبين «متعددة الجنسيات»، مجادلاً بأنّه رغم أنّ الشركات جميعها لا تزال منظمة كشركات متعددة الجنسيات بشكل تقليدي، بمعنى شركات وطنيّة ذات فروع أجنبيّة، فقد كانوا يتحولون بسرعة إلى شركات عابرة للحدود الوطنيّة، «حيث تصبح الحدود الوطنيّة غير مهمّة». وأكّد دراكر: «بأنّ الشركات العابرة للحدود الوطنيّة ترى نفسها ككيانات مستقلّة غير وطنيّة، وبأنّ «الوحدة الاقتصاديّة الوحيدة أمامها هو العالم». ويجادل دراكر بأنّ النتيجة لذلك هي: أنّ الدولة القوميّة ستتغيّر بشكل كبير رغم أنّها ستنجو من العولمة الاقتصاديّة، «وخاصّة في السياسات النقديّة والماليّة المحليّة، والسياسات الاقتصاديّة الخارجيّة، والسيطرة على الأعمال ذات الطابع الدولي، وربّما في إدارتها للحرب». لقد فشلت تحليلات دراكر، من ناحية الصفات المميزة، في التفريق بين العلاقات بحدّ ذاتها، التي تربط الشركات متعددة الجنسيات مع الدولة القوميّة. وذلك باعتمادها على كون الدولة القوميّة في قلب أو في محيط اقتصاد العالم الرأسمالي.

وفي مقاربات شهيرة أخرى على المنوال ذاته، قال المنظّر، جيوفاني أريغي، الذي اعتمد على «كلفة العمليات» بدلاً من الاعتماد على النظريّة الماركسيّة، في عام 1994: «لقد تطوّرت الشركات العابرة للحدود الوطنيّة لتصبح نظاماً عالمياً للإنتاج والتبادل والتراكم، والذي لم يكن خاضعاً لسلطة أيّة دولة ولديه القوّة اللازمة ليُخضع لقوانينه الخاصّة أيّ عضو في نظام دولة مختلط، بما في ذلك الولايات المتحدة». لقد أدرك بهذا الفرق بين المركز والأطراف، وبالغ في فكّ الارتباط بين هذه الشركات وبين الدول الواقعة في مركز هذا النظام.

قام باران وماغدوف، وسويزي، بالحطّ من شأن المحاولات جميعها، الواقعة ضمن الأيديولوجيا الاقتصاديّة المهيمنة، لصياغة رؤية للشركات متعددة الجنسيات على أنّها مستقلّة عن الدول، وتتفوّق على بنى الدول، وقاموا بنقض الادعاءات الموجودة بشكل متكرر في «الآداب الدفاعيّة». قال ماغدوف وسويزي: إنّ الشركات العملاقة المتوسعة على طول الكوكب، رغم تدفقات الاستثمار ودرجة تشابك الإدارة وتوظيف الإدارة الأجنبيّة، تستمرّ بكونها متعددة الجنسيات، «بمعنى أنّها تعمل في عدد من الدول»، بينما يبقى لها «مقرّ واحد». لقد تمّ توجيه هدف تعظيم الربح ناحية «المجموعة ككل»، والمجسّد في الشركة الأم، وذلك بدلاً من كونها موزعة «على أساس كلّ دولة على حدة». ومع ذلك، فإنّ مقرّ الإدارة المالي ومركز التراكم والسيطرة النهائيّة تبقى وطنيّة. إن قام المستثمرون الفرنسيون بالاستثمار في شركة أمريكيّة، فهذا لا يعني أنّ رأس المال الذي تملكه الشركة هو فرنسيّ وأمريكي بشكل متساو، بل يعني بأنّ الشركة الأمريكيّة بشكل أساسي كانت قادرة على استخدام المال الفرنسي في عملياتها. لقد بقيت الشركات متعددة الجنسيات مرتبطة بدول وطبقات معينة، وذلك لأسباب تاريخيّة وسياسيّة واقتصاديّة لم تكن عرضة ليتمّ تجاوزها، بسبب أنّ الرأسماليّة بحدّ ذاتها كانت نظاماً موزعاً على دول قوميّة، وكذلك على طبقات معينة.

ورغم أنّ الشركات متعددة الجنسيات تعمل في الكثير من الدول، وتأخذ في اعتبارها الأسواق والإمكانات في جميع هذه الدول، وذلك لصالح الشركات متعددة الجنسيّات ككل، بما في ذلك الشركات الأم والشركات الفرعيّة التابعة لها، في جميع النواحي الحاسمة، فإنّ الشركات متعددة الجنسيات مثّلت الصورة الرئيسة لرأس المال القومي المرتبط بدول محددة والمتركز في جوهر النظام. القضيّة الرئيسة هنا هي السيطرة.

تعرض النظرة الماركسيّة وضوحاً وواقعيّة أكبر بكثير من التحليلات السائدة لتقود إلى تصوّر أدقّ لمستقبل تطوّر الشركات متعددة الجنسيات على الساحة الدولية

الدولة ورأس المال والصراع الطبقي

إن رأس المال ليس مجرّد ظاهرة كميّة، بل هو مبني أيضاً على علاقات نوعيّة، وتحديداً العلاقات الاجتماعيّة للطبقة واللامساواة والملكيّة. إنّ رأس المال في جوهره هو علاقة الاستغلال بين الطبقة المالكة والطبقة العاملة. عبر التاريخ، كانت الدولة تلعب دور حامي رأس المال، في مواجهة النضال الطبقي الذي كان عنيفاً في الغالب. وكان لها دوماً دور في الحفاظ على العلاقات الاستغلاليّة بين الطبقات من خلال الإكراه. وقامت الدول أيضاً بحماية حقوق شركاتها الاقتصاديّة الكبرى في الخارج. ولهذا «يجب أن يكون لرأس المال موطن». وقام هايمر أيضاً بالتأكيد على أهميّة الموطن بالنسبة للشركات: «لموطنها أهميّة قصوى، لأنّه يؤثّر على الطريقة التي تتصرف بها، وهو يؤثّر على المعاملة التي تتلقاها».

مروِّض الأسود

«... صبي في السابعة... كان لديه أسد مستأنس يرعب الناس الآخرين كلهم، ولا يحب أحداً من الناس سواه. كان الأسد يحضر عندما ينادي عليه، ويتبعه ككلب صغير أينما ذهب...

■ محمد المعوش

...صبي في العاشرة... كان يقضي ساعات بأكملها يتخيل فيها حيوانات... في هذه الأخيولة كان لديه سيرك هائل، وكان في الوقت نفسه مروضاً لأسود... كان يجري تدريبها على أن تعيش معاً في محبة، ثم يدربها على ألّا تهاجم الكائنات البشرية...

... فتاة صغيرة كانت تخاف أن تعبر الردهة في البيت في الظلام، لأنها كانت في رعب من أن ترى أشباحاً، ولكنها وقعت فجأة على حيلة مكنتها من أن تعبر الردهة، كانت تجري عبر الردهة، وهي تقوم بكل نوع من الإيماءات الغريبة أثناء عبورها....»ـ من كتاب الأنا والميكانيزمات الدفاعية لـ «أنّا فرويد»

ما يربط هؤلاء الأطفال، أنهم استعملوا الخيال والآليات الدفاعية، ليتصدوا لأزمة تشكلت أثناء وعيهم، فلم يستطع الإدارك أو الـ «أنا» تحمل الأزمة، وقام بالالتفاف عليها، من خلال إما نسج خيالي ما، أو من خلال إسقاط عنصر القلق، عبر تخيل الحيوانات الضارية، والقدرة على ترويضها وحمايتها للأطفال، عندما يحتاجون لذلك، أو من خلال التماثل مع مصدر القلق والخوف، وهو الشبح كما فعلت الفتاة الصغيرة عبر قيامها بإيماءات غريبة. وما يربط هذه الأقاصيص التي يمكن أن نجدها عند العديد من الأطفال، أنها تأتي نتيجة تعامل الراشدون معهم.

عندما يقوم الراشدين بمقارنة الأطفال بذويهم «أنت قوي مثل والدك»، «أنت جميلة مثل والدتك»، أو عندما يقوم الراشدون بتغيير الواقع، لكي يصبح أقل وقعاً على الأطفال في حالات الموت مثلاً، أو في حالات رحيل الأهل أو المحيط بقولهم «سيعودون حالاً». فلكي يحمي العقل أو الإدراك نفسه، يقوم بإنشاء آلية دفاعية تمكنه من المتابعة في الحياة بشكل أقل اضطراباً، عبر استعمال الإنكار، أو الخيال، فينكر الأطفال أن الحدث يحدث، ويقومون بنسج تخيل حول الموضوع، يحميهم على الدوام من القلق والخوف، ومن تبعات هذا القلق.

تطور مروّض الأسد

تعتبر أنّا فرويدـ ويوافق معها معظم من يبحث في الآليات الدفاعيةـ أن بعض الآليات تنشأ حسب عمر الشخص الذي يستعملها. فحتى في كون هذه الآليات غير واعية، يلعب الإدراك في أيّ منها، دوراً يستعمل عند الحاجة. يقوم الأطفال باستعمال الإنكار في كون وعيهم بمحيطهم محدود بتجربتهم، وخيالهم يأتي من قصص الأطفال التي تصور الحيوانات والأبطال الخارقين، بكونهم أقوياء، يمثلون القدرة على التغلب على الأزمة التي كبحت الأطفال عند نموهم. فكما يقوم الطفل بتمثيل الأسد على أنه القوى التي تحمي الولد، وهنا الأسد قد يمثل أي فرد في حياة الطفل، مثل: الأب أو الأمـ عادة يكون الأب نتيجة للدور الاجتماعي للأب في المجتمع الرأسماليـ أقوى من الطفل، ويشكل الحماية الدائمة، والتي تأتي عند الحاجة. ويمثل البطل الخارق أيضاً مصدر الحماية للطفل من القلق، ومصدر تخفيض القلق والخوف، بكون استطاعة البطل الخارق حماية الطفل، والقيام بما لا يستطيع البشر القيام به. أي أنه يتم إنكار وجود مصدر قلق، وهو الخوف والضعف، بإنشاء قوى مساعدة، حيث يتم إسقاطـ على هذه القوىـ الصفات التي يريدها الطفل أن تكون موجودة عند هذه القوى الحامية، لذلك تكون حيواناً قوياً أو بطلاً خارقاً. بينما الفتاة قلبت الأدوار لتتغلب على مصدر قلقها، فبدلاً من أن تخلق مصدر حماية دائم لها، ليساعدها على عبور الردهة، تمثلت هي في الشبح عبر الإيماءات الغريبة.

يتعاطى علم النفس السائد مع تطور الأطفال فيعزل العوامل الأخرى التي تلعب دورها في تطور وعيهم وإدراكهم وتكبت تصرفاتهم

تشكل أيضاً ألعاب الأطفال مصدراً آخر للكبت، وبالتالي للدفاعات، كما الفروقات بين الألوان التي تستعمل في ألعاب الأطفال. فللبنات ألعابٌ تختلف عن ألعاب الأولاد التي تربطهم بدورهم الاجتماعي اللاحق في الحياة، وهو تربية الأطفال والاهتمام بالمنزل، بينما يمنع على الأولاد اللعب في هذه الألعاب، التي قد تحرف الصبي عن دوره «الطبيعي» في المجتمع. فالألعاب تكبح على الأطفال أن يقوموا بالأعمال بشكل متساوٍ، مما يشكل بالنسبة لهم مصدراً للقلق والخوف من نتيجة الخروج عن هذه القاعدة، لذلك تأتي الآليات الدفاعية لتشكل مخرجاً للأطفال من هذه القلق الخوف، فتقوم الفتيات يتمثل دور الأم والأولاد بتمثيل دور الأب. الكبت الذي يصدر عن هذه الألعاب وغيرها كثير، مثل: اللعب خارج المنزل، سيرفع نسبة القلق عند الأطفال، واللذين لم تتشكل عندهم بعد القدرة على التحليل. والذين يتعلمون ما هو مسموح وغير مسموحـ أو الصح والخطأـ في أخلاقيات المجتمع من قبل بيئتهم المباشرة الصغيرة. لهذا من غير الممكن لهم مجابهته أو تغييره، فتقوم الآليات الدفاعية بالتخفيف من حدته، والقلق والخوف الصادر عنه، باستعمال إحدى الآليات الدفاعية غير الناضجة، مثل: الإنكار، قلب الضد، أو الإسقاط.

مرضية الدفاعات عند الأطفال

من أكثر الاضطرابات النفسية شيوعاً عند الأطفال، هي: نقص الانتباه مع فرط الحركة، حيث يتهم بها أي طفل يقوم بحركة إضافية في مدارسنا، التي تدعو إلى «تعليم نقدي مواكب لتقدم العصر». ولكن إذا ما سمحنا لخيالنا بالتنبؤ بأفعال الأطفال الثلاثة اليومية، التي ذكرتها أنّا فرويد في كتابه، قد نجد عند هؤلاء الأطفال فرط حركة ونقص في الانتباه، إن لم نذهب أبعد من ذلك، ونجد نقصاً في تطور الإدارك أو خللاً في هذا التطور. هذا ما يقع ضحيته العديد من الأطفال من خلال عملية غير واعية، يقومون بها بحماية نفسهم، فيقوم أصحاب النظريات «التأديبية» الحركية للأطفال بتركيز هذه الاضطرابات عند الأطفال، بدلاً من تحريرها والتخلص منها. فيعزز القلق والخوف عند هؤلاء الأطفال، بدلاً من تحريرها ويحولها إلى مرض.

يتعاطى علم النفس السائد مع تطور الأطفال، فيعزل العوامل الأخرى التي تلعب دورها في تطور وعيهم وإدراكهم، وتكبت تصرفاتهم. والذي لا يمكن تغييره بتخيل مصدر قوة بل بتغيير العلاقات الاجتماعية التي أدت إلى الكبت، فالقلق والخوف، أي: ببناء نظام يسمح للعلاقات الاجتماعية أن تخفف الكبت الاجتماعي وتحرر القلق.

صورة الأب في السينما

كيف تعرض السينما العالمية صورة «الأب»؟ وكيف تعكس بالتالي مفهوم العائلة في الأفلام السينمائية؟ تختلف صورة الأب باختلاف المدارس السينمائية والفكرية والجهات الممولة، ويمكننا اختيار ثلاث مدارس سينمائية عملاقة لمقارنة صورة الأب، وبالتالي مفهوم العائلة بين هذه المدارس.

■ آلان داود

يتعرض فيلم «The Hangover» الأمريكي في مختلف أجزائه بشكل قاس إلى صورة الأب، أقل ما يقال عنه؛ أنه بعيد عن المشاعر الإنسانية التي تعلمها الناس. يصور الفيلم حياة أغنياء كسالى في إحدى الولايات، ويبدو شيئاً طبيعياً في الفيلم، أن يتسبب أحد الأبناء بموت الأب عن قصد، ويسخر آخر بشكل لا أخلاقي منه، بينما تقول أخرى لوالدتها: لست بحاجة إليك، ولا أحد يريدك في هذه الحياة. الفيلم مليء بالغرور والفردانية والأنانية، تحت اسم الحلم الأمريكي أو نمط الحياة الأمريكية.

تعرض القناة العربية لتلفزيون الصين الدولية، أفلاماً صينية مترجمة إلى العربية، يحرص الصينيون على إظهار الاحترام للأب والأسلاف على حد سواء، من خلال مختلف المناسبات الاجتماعية، في تقاليد تعود إلى مختلف تيارات الفلسفة الصينية، حتى العصر الحديث. ويبدو احترام العائلة في أعلى درجاته في السينما الصينية وتتناقض صورة الأب فيها مع صورته في السينما الأمريكية.

من أشهر الأفلام السينمائية الروسية التي تعرض صورة الأب: فيلم العودة 2004 للمخرج أندري زفياغنسيف، عندما يواجه شقيقان صغيران في السهول الروسية مجموعة من المشاعر الجديدة المتضاربة على إثر عودة الأب بعد غياب طويل، وهو رجل عرفه الصغيران من خلال صورة واحدة معلقة على الجدار، وشاهداه لأول مرة بعد 12 عاماً في فيلم اجتماعي مليء بالصراع الدرامي لتصوير القضايا الاجتماعية.

يزخر التراث السوفييتي من جهة أخرى، بأفلام سينمائية عن صورة الأب المكافح من أجل عائلته، والأب الذي فقد ابنه الوحيد في الحرب الوطنية العظمى دفاعاً عن الوطن الأم، والأب الذي يشكل مجموعة مقاومة مع أبنائه الثلاثة، ويذهبون طوعاً إلى الجبهة، للقتال ضد النازيين وغيرها من الصور.

هوليود وحدها من تشوه صورة الأب في الأعمال السينمائية، عبر إظهاره كشخص بلا قيمة وتعبه في تربية ابنائه لا يساوي شيئاً. بينما احترمت السينما الصينية الروسية الأب والعائلة.

أخبار ثقافية

معرض الآثار السورية في المتحف التشيكي

ينظم المتحف الوطني التشيكي معرض صور عن الآثار السورية خلال الأسابيع القليلة القادمة في العاصمة براغ. تستمر التحضيرات بعد وصول العديد من المعروضات من دمشق، سيقام المعرض في المبنى الثاني للمتحف الكائن وسط المدينة، ويهدف بحسب القائمين عليه لإطلاع المواطنين التشيك على الآثار السورية العريقة، وعلى التخريب الذي لحق بها. يأتي المعرض في إطار التعاون بين المتحف الوطني التشيكي والمديرية العامة للآثار والمتاحف، من جهة أخرى سيقوم المتحف ربيع هذا العام، بإقامة معرض في دمشق عن القلاع والقصور التشيكية.

وفاة الممثل الساخر ميخائيل ديرجافين

توفي في موسكو فنان الشعب الروسي ميخائيل ديرجافين، بعد معاناة طويلة مع مرض عضال. ولد ميخائيل ديرجافين عام 1936 وفي عام 1954 بدأ دراسته في معهد شوكين للمسرح. بعد تخرجه انضم ديرجافين إلى فرقة مسرح لينكوم، قبل أن ينتقل عام 1964 إلى مسرح ساتيرا «الساخر». لعب ديرجافين أدواراً مختلفة معظمها كوميدية، ومثّل في أفلام سينمائية عديدة. تقديراً لخدماته مُنح ديرجافين وسام الاستحقاق من الدرجة الثالثة والرابعة، إضافة إلى وسامي الصداقة والشرف.

كانوا وكنا

كيف كان السوريون يتفاعلون مع أخبار الاتحاد السوفييتي في الحرب الوطنية العظمى؟ بعد انتصار السوفييت في التاسع من أيار عام 1945 خرجت مظاهرات احتفالية في دمشق وحلب واللاذقية وبانياس وغيرها من المدن السورية. كانت دور السينما السورية تعرض الأفلام السينمائية التي تصور معارك الدفاع عن الاتحاد السوفييتي. في الصورة حشد من الناس أمام سينما الأهرام في شارع بورسعيد، يستعدون لدخول السينما لمشاهدة فيلم معركة مينسك في الخمسينيات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/01/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

دفاتر شيوعية

«أنت إن قلت مت، وإن سكت مت، قلها ومت»
معين بسيسو

■ عبد الرزاق دحنون

لم أصدق عينيّ وأنا ألتهم سطور كتاب الشيوعي الفلسطيني ابن غزة هاشم الشاعر معين بسيسو، لم أتصور أنني أقرأ سيرة حياة كتبها في السجن الحربي في أرض الكنانة. لقد أخذتني كلماته في سطورها إلى مواضع من الخدر الجميل، وصعدت بي إلى مرتفعات وَجد عالية، وأطربتني طرباً يقطر حزناً، بما فيها من غزارة مشاهد حياة سجين مروعة. ولم أكد أنتهي من كتاب «دفاتر فلسطينية» وما كنت أريد له أن ينتهي، حتى أحسست أن شيئاً أضيف إلى مخزوني المعرفي، فسكت، لأنه لا يليق أن يصدر صوتاً في مكان يتدفق منه السكر برقة إلى كفة ميزان.

1

ماذا أصابك يا مُعين؟ هل كنت تدري كم نحبك؟ من أين أتتك تلك الأطنان من الفولاذ في جلدك وأعصابك ولحمك وعظمك؟ ويقول جلادك، وهو لا يدري ما أصابك: اكتب فقط أنك لست شيوعياً. إنهم يعطونك الآن أقلاماً، أولئك الذين كسروا أصابعك في غرفة التحقيق. يا كاتب التاريخ ماذا أكتب؟ يعطونك الآن أوراقاً، أولئك الذين جردوك من ثيابك. كانوا يريدون منك أن تكتب، فتتذكر عيني أمك، بحر غزة الذي تعلمت فيه السباحة وأنت في السابعة من عمرك. ها هم من جديد، إذا كنت لا تريد أن تكتب، قل فقط بأنك لست شيوعياً وسوف تخرج... «أيها الكذابون لا يوجد معتقل فلسطيني واحد في أرض الكنانة» كان هذا صوت أحمد سعيد، وكان يرتفع من إذاعة صوت العرب، وكانوا يستمعون جميعاً في الزنزانة، فقد هربوا راديو ترانزستور صغيراً بحجم الكف. خليل عويضة المشرف العام على التعليم في مدارس قطاع غزة، والمعتقل في زنازين السجن الحربي الدموية، صاح وهو يُصغي إلى صوت أحمد سعيد: إنه يكذب، نعم يكذب، ها نحن في زنازين السجن الحربي. في ذلك الوقت كانت أصوات الإذاعة تكذب، وكانت الجرائد الرسمية تكذب، ومطابع الكتب تكذب، والقصر الجمهوري يكذب، وحتى الهواء كان يكذب أيضاً. حمزة البسيوني قائد السجن الحربي يرخي سدول ليله عليك في اللحظة المناسبة تماماً، يدق صوته كالمسامير في أكفك كي يصلبك، ويصيح: قل: إنك لست شيوعياً وستخرج. الزنزانة تمتلئ بالوجوه، إنك لست وحدك، إنهم يريدون أن يكسروا صوتك لكي يكسروا عظمك. ويخرج حمزة البسيوني تتبعه الكلبة غولدا، لقد أطلقوا عليها اسماً اسرائيليا، أما أنيابها فقد كانت أنياباً عربية أصيلة مسنونة من المحيط إلى الخليج.

2

ماذا أصابك يا معين؟ هل كنت تدري كم نُحبك؟ وأنتَ في السابعة أراد عمك أحمد أن يُعلمك السباحة في بحر غزة، فماذا فعل؟ كان يملك زورقاً على قد الحال، وضعك فيه وراح يجدف، فراح الزورق يخفق بين أمواج البحر الأبيض المتوسط. ثُمَّ على حين غرة، أمسك بك، وألقاك في اليم. شربت الملح حتى ارتويت، وعاركتَ الأمواج وقاتلتَ بذراعيك، وحينما أوشكت على الغرق، أعادك عمك إلى الزورق، كي يُلقي بك ثانية إلى الماء وها هو شعرك الوثني مُشبع بملح البحر. وهكذا تعلمتَ السباحة وكان عمك من حيث لا يدري يُعلمك الشعر أيضاً. أول من نشر لك قصيدة كان شاعراً ورفيقاً من أرض الكنانة، اسمه عبدالرحمن الخميسي. وأول من دافع عن ديوان شعرك الأول، كان صحفياً شاعراً من أرض الكنانة أيضاً، اسمه كامل الشناوي، وهو أول من قدَّمكَ إلى توفيق الحكيم في مبنى جريدة الأهرام القديم. أخرج كامل الشناوي ديوان «المعركة» من درج مكتبه وقدمه لتوفيق الحكيم، وقال اسمع: أنا إن سقطتُ، فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح. كانت القصيدة عن عباس الأعسر، أول شهيد لحركة أنصار السلام المصرية في قناة السويس عام 1951 . صدر ديوان المعركة عن دار الفن الحديث في قاهرة المعز، ورسم لوحاته مجموعة من الرسامين: حسن التلمساني، حامد ندا، فريد كامل، صلاح جاهين. وبعد أن قرأ توفيق الحكيم الديوان طلب توقيعك عليه. وكُنتَ طالباً في الجامعة الأمريكية في القاهرة حين ظهر الديوان. وكتبت عنه بنت الشاطئ مقالة في جريدة الأهرام. في تلك الأيام يدخل صدقي باشا مبنى البرلمان وفي يده ديوان شعر للشاعر المصري كمال عبد الحليم وهو يصرخ: الشيوعيون في شوارع القاهرة. في ذلك الوقت كانت القصائد في شوارع القاهرة... تحية لك يا معين فأنت تدري كم نحبك.

قاسيون
2018
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000K قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار